الديمقراطية بين الأمل والخذلان

د. كامل كريم الدليمي



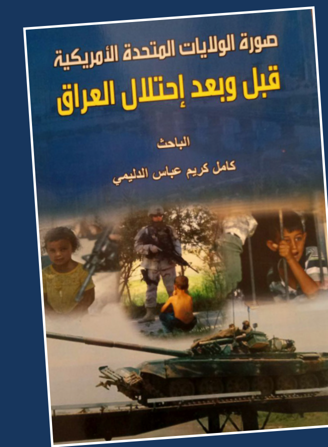
2025

د. كامل كريم الدليمي

الديمقراطية بين الأمل والخذلان

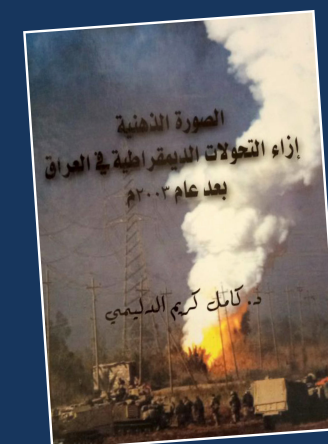


من اصدارات المؤلف



❖ صورة الولايات المتحدة الامريكية قبل وبعد إحتلال العراق

يتناول هذا الكتاب التحولات العميقة في صورة الولايات المتحدة الأمريكية في الوعي العربي والعراقي قبل وبعد احتلال العراق عام 2003. يحلل الكيفية التي انتقلت بها النظرة إليها من "رمز القوة والحرية" إلى "قوة احتلال وإعادة تشكيل المنطقة"، عبر الخطاب السياسي والإعلامي والثقافي. كما يستعرض أثر تلك الصورة في العلاقات الدولية، وفي تشكيل الرأي العام العربي تجاه السياسات الأمريكية. إنه دراسة نقدية في تحول الرمزية الأمريكية من النموذج إلى النقيض في زمن الحروب والتدخلات.



❖ الصورة الذهنية إزاء التحولات الديمقراطية في العراق بعد عام 2003

يستعرض هذا الكتاب ملامح الصورة الذهنية للديمقراطية في العراق بعد عام 2003، وكيف تباينت بين الأمل في بناء نظام حرّ جديد والخيبة الناتجة عن تعثر التجربة السياسية. يركز على تحليل اتجاهات الرأي العام، ودور الإعلام والنخب في تشكيل فهم الناس للتحول الديمقراطي. كما يناقش التحديات التي واجهت الانتقال من حكم شمولي إلى نظام تعددي، وتأثير الصراعات الطائفية والحزبية على ترسيخ قيم الديمقراطية. إنه دراسة فكرية ترصد تحوّل الوعي الجمعي من الحلم بالديمقراطية إلى نقد ممارساتها الواقعية.



❖ وسائل الإعلام العراقية وانتفاضة تشرين 2019

ضم هذا الكتاب مجموعة من خمسة بحوث أكاديمية تتناول أدوار وسائل الإعلام العراقية في تغطية انتفاضة تشرين 2019، وتحليل الخطاب الإعلامي الذي رافق تلك الأحداث المفصلية في تاريخ العراق الحديث. تتناول البحوث موضوعات متنوعة، منها اتجاهات القنوات الفضائية، والميديا الرقمية، وخطاب الصحافة، والإعلام البديل، وتأثير مواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل الرأي العام أثناء الاحتجاجات. كما تستعرض الدراسة مدى التزام المؤسسات الإعلامية بالمعايير المهنية وحرية التعبير، مقابل الضغوط السياسية والرقابية التي واجهتها. الكتاب محاولة علمية لتوثيق العلاقة المعقدة بين الإعلام والاحتجاج والسلطة في مرحلة تحوّل وعي العراقيين من المتلقّي إلى الفاعل في المشهد السياسي.

تصميم الغلاف : ستار الشمري

الديمقراطية بين الأمل والخذلان

د. كامل كريم الدليمي

الديمقراطية
بين الأمل والخذلان

الديمقراطية بين الأمل والخذلان

د. كامل كريم الدليمي

الطبعة الأولى : 2025

الاخراج الفني : ستار الشمري

إهداء

إلى من تمنوا الخير ولم يجدوه، وإلى من خذلوا حين كان الأمل يُعلق عليهم.

إلى الشباب الواعي، أنتم شعلة الغد ومفتاح التغيير، فاسلكوا دروب الإيثاروالتضحية لا أنفاق الذات.

إلى الساسة، لتكن أفعالكم نبراسًا للخير، ولتسيروا بالصدق بعيدًا عن الأهواء الشخصية.

أهدي هذا الجهد العلمي المتواضع لتأريخ عقدين من الزمن، لنعضد نجاحاته ونعالج أخطاءه، ولنزرع الأمل والثقة في النفوس، لننهض بالوطن والمواطن إلى يستحق.

المحتويات

كلمة المؤلف

حين شرعت في كتابة هذا الكتاب، كنت مدفوعًا بهاجس إنساني وفكري عميق، عنوانه الأكبر هو الحلم بالديمقراطية فكرة عابرة للأزمنة والجغرافيا، وبما هي وأمل مشترك بين البشر في أن يعيشوا في ظل أنظمة عادلة، تكفل لهم حرية القول والفعل والمشاركة في صياغة حاضرهم ومستقبلهم. لقد بدت الديمقراطية، عبر التاريخ الحديث، وكأنها الوعد الأكبر الذي يمكن أن يضع حدًا لاستبداد السياسة، وتغوّل السلطة، وهيمنة المصالح الضيقة على حساب إرادة الشعوب. غير أنّ التجربة العملية في كثير من السياقات سرعان ما كشفت عن مسافة شاسعة بين المثال والنموذج، بين الشعار والواقع، وبين الأمل والخذلان.

لقد عاشت شعوب كثيرة على وقع هذا التناقض المؤلم؛ فهي من جهة، كانت تُمني نفسها بأن الديمقراطية ستفتح أمامها أبواب العدالة والمساواة والتنمية، ومن جهة أخرى اصطدمت بآليات تنفيذ مرتبكة، ونظم سياسية مشوشة، ومؤسسات لم ترقَ إلى مستوى تطلعاتها. إن الديمقراطية، كما أرادها المنظّرون والمصلحون والفلاسفة، لم تكن يومًا مجرد صندوق انتخابي أو دورة اقتراع دورية، بل كانت مشروعًا متكاملًا للحياة المشتركة، يقوم على ثقافة المواطنة، وسيادة القانون، واحترام التعددية، وتداول السلطة، وشفافية القرار. لكن حين تُختزل هذه الفكرة إلى مجرد إجراءات شكلية، فإنها سرعان ما تتحول إلى قناع يخفي وراءه ممارسات لا تقل تسلطًا عن النظم التي ادّعت الديمقراطية وأنها جاءت لتتجاوزها.

إن هذا الكتاب ليس صرخة يأس ولا نشيد انتصار، بل هو محاولة لقراءة دقيقة وموضوعية لمسار عقدين من التجارب التي عايشناها، حيث تماوجت بين وعود كبيرة وانكسارات مؤلمة. لقد كان الأمل حاضرًا بقوة حين لاحت بوادر المشاركة

الشعبية، وفتحت الأبواب أمام النقاش العام، وارتفعت الأصوات تطالب بالحرية والعدالة، غير أن الخذلان لم يتأخر في الحضور، حين تكشفت محدودية البنى المؤسسية، وتراجع الوعي العام أمام سطوة الإعلام الموجّه، وتدخل المال والنفوذ في صياغة القرارات المصيرية. لقد كان الأمل صادقًا في النفوس، لكن آليات التنفيذ عجزت عن تحويله إلى و اقع ملموس.

وما يضاعف من قسوة هذه المفارقة أنّ الناس الذين آمنوا بالديمقراطية وقدموا في سبيلها التضحيات، وجدوا أنفسهم في كثير من الأحيان أسرى لمعادلات سياسية لا تعكس إرادتهم الحقيقية، بل تسقطهم في خيبات متتالية. وهكذا، فقدت الديمقراطية في بعض البيئات بريقها، وأصبحت يُنظر إليها بعين الريبة والخذلان، وكأنها وعد لم يكتمل، أو تجربة وُلدت مبتورة منذ بداياتها. ومع ذلك، فإن الحلم لم ينطفئ تمامًا، إذ ما يزال حاضرًا في قلوب الأجيال الشابة التي ترى في الديمقراطية أفقًا ممكنًا، وإن بدا بعيد المنال، لأنها تدرك أن الطريق نحوها طويل ومعقد، لكنه يظل الطريق الأجدر بالسير فيه.

إنني لا أكتب هذا الكتاب بدافع الإدانة أو التبرئة، بل بدافع البحث عن الفهم؛ فهم كيف ولماذا تاهت التجارب بين الآمال العريضة والنتائج المخيبة، وكيف يمكن لنا أن نتجاوز الإخفاقات دون أن نفقد الإيمان بالفكرة ذاتها. فالديمقراطية ليست ترفًا فكريًا ولا وصفة غربية فُرضت على شعوبنا، بل هي مطلب إنساني أصيل، لا يكتمل بدونه أي مشروع حضاري. ومن هنا، فإن هذا الكتاب محاولة متواضعة لتأصيل تلك المرحلة التاريخية التي امتدت عقدين من الزمن، قراءةً وتحليلًا ونقدًا، علّنا نعضد ما تحقق فيها من نجاحات، ونعالج ما ظهر فيها من إخفاقات، ونرسم من خلالها ملامح أمل جديد يزرع الثقة في النفوس، ويدفع نحو نهضة تليق بالوطن والمواطن معًا.

لقد مثّلت الديمقراطية على الدوام مفترق طرق بين الفكرة المثالية والواقع الملموس.

ففي النظرية، تقوم الديمقراطية على مبدأ جوهري هو أن الشعب مصدر السلطات، وأنه وحده من يملك الحق في تفويض من يمثله، وفي محاسبته وعزله إن اقتضى الأمر. غير أنّ الممارسة كشفت في كثير من الأحيان عن هشاشة هذا المبدأ حين لا يترافق مع مؤسسات قوية مستقلة قادرة على صون الإرادة الشعبية، وضمان ألا تتحول الديمقراطية إلى مجرد واجهة شكلية.

لقد أظهرت التجارب أن العجز عن بناء مؤسسات فاعلة يفضي إلى تضييق الهوة بين الحلم والواقع، بل إلى تعميق الإحباط.

فعندما يفقد المواطن ثقته بالآليات التي يُفترض أن تعكس صوته، يتحول الاقتراع من ممارسة سياسية حرة إلى طقس فارغ من المعنى.

وتصبح الديمقراطية، بدل أن تكون وسيلة للتحرر، غطاءً لإعادة إنتاج نفس النخب والمصالح المسيطرة.

وما يزيد الأمر تعقيدًا أن السياقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كثيرًا ما تتداخل في تشكيل مصير الديمقراطية.

فلا يمكن الحديث عن مشاركة شعبية واسعة وفاعلة في ظل فقر مدقع، أو جهل متفشٍ، أو غياب للعدالة الاجتماعية.

إن الديمقراطية في مثل هذه البيئات تتحول إلى عملية انتقائية، يهيمن عليها الأقوى نفوذًا والأكثر قدرة على توجيه الرأي العام عبر المال والإعلام. وهنا يتجلى الخذلان بأوضح صوره: فبدل أن تكون الديمقراطية ساحة لتكافؤ الفرص، تصبح مسرحًا لهيمنة القلة على حساب الأغلبية.

ومع ذلك، فإن الصورة ليست قاتمة بالكامل. فما يزال الأمل حيًا في أن تُستعاد

الديمقراطية في معناها الأصيل، وأن تتحقق كآلية مثالية لإدارة الخلافات سلمًا، ولتحقيق التوازن بين مختلف القوى، ولإعطاء المواطنين جميعًا فرصة متساوية في صياغة السياسات التي تمس حياتهم. وهذا الأمل يجد جذوره في حيوية الشباب، الذين يمثلون اليوم النسبة الأكبر من مجتمعاتنا، والذين يتطلعون إلى مستقبل مختلف، أكثر عدلًا وحرية وكرامة.

إن الحديث عن الديمقراطية بين الأمل والخذلان لا يقتصر على نقد التجارب الماضية، بل هو أيضًا دعوة للتأمل في المستقبل.

فالمطلوب ليس هدم الفكرة، بل إنقاذها من التشويه الذي لحق بها، وتخليصها من الاستخدام النفعي الضيق الذي حوّلها إلى أداة بيد قوى محدودة بدل أن تكون ملكًا للشعب بأسره. إن الديمقراطية، إذا ما أُعيد الاعتبار لجوهرها، يمكن أن تكون وسيلة حقيقية لإطلاق طاقات المجتمع، وتحفيز الإبداع، وتعزيز روح المسؤولية المشتركة.

إن هذا الكتاب إذ يسعى إلى قراءة تلك التجارب، فإنه لا يهدف إلى الوقوف عند حدود النقد فحسب، بل يتطلع إلى تقديم فهم أعمق للكيفية التي يمكن بها تجديد الأمل بالديمقراطية، بعيدًا عن الخطابات الإنشائية أو التبريرات السطحية. ولعلّ في ذلك مساهمة متواضعة لفتح نقاش علمي رصين حول ضرورة ترسيخ قيم المشاركة والشفافية والمساءلة، حتى لا يبقى الحديث عن الديمقراطية مجرد حلم مؤجل، أو ذكرى محبطة، بل يصبح مشروعًا قابلًا للتحقق في و اقع الناس وحياتهم اليومية.

د. كامل كريم الدليمي

المقدمة

منذ اللحظة التي بدأ فيها الإنسان يفكر في كيفية تنظيم حياته الجماعية، برز السؤال عن الحكم العادل، وعن الآلية المثلى لتوزيع السلطة وتسيير شؤون الناس. ولم يكن الجواب يومًا واحدًا أو نهائيًا، بل تعددت الإجابات بقدر ما تعددت التجارب الإنسانية. غير أنّ الديمقراطية، بما حملته من وعود وما أثارته من جدل، شكّلت الاستثناء الأبرز في تاريخ الفكر السياسي الحديث. فهي من جهة أمل الشعوب في التحرر من الاستبداد، ومن جهة أخرى و اقعٌ يبعث على الخيبة حين يتكشّف عن قصورٍ أو انحرافٍ أو خضوعٍ لقوى أخرى. ولهذا السبب تحديدًا باتت الديمقراطية تحمل في طياتها ازدواجية يصعب تجاوزها: فهي بين الأمل والخذلان، بين المثال والو اقع، بين الحلم والخيبة.

لقد تبلورت الديمقراطية بوصفها فكرة وممارسة في سياق تاريخي محدّد، غير أنّها سرعان ما تجاوزت حدود نشأتها لتصبح نموذجًا عالميًا يُقدَّم بوصفه الصيغة المثلى للحكم الرشيد. فمنذ التجربة الأثينية القديمة، التي عرفت شكلًا بدائيًا من المشاركة الشعبية المباشرة، مرورًا بإرهاصات الفكر السياسي الحديث مع لوك وروسو ومونتسكيو، وصولًا إلى الثورات الكبرى في أوروبا وأمريكا، أخذت الديمقراطية تتشكّل باعتبارها حلمًا جماعيًا. ومع ذلك فإن هذا الحلم لم يكن خاليًا من العثرات. فقد استُبعدت فئات واسعة من المجتمع - النساء، العبيد، الفقراء - من دائرة المشاركة، وظلّت الديمقراطية في كثير من الأحيان محصورة في أقلية ضيقة تحتكر القرار السياسي. ومع ذلك، فإن مجرّد إرساء فكرة أنّ الشعب مصدر الشرعية، وأنّ السلطة ليست امتيازًا إلهيًا أو ور اثيًا، كان كفيلًا بإحداث انقلاب جذري في الوعي السياسي.

منذ ذلك الحين ارتبطت الديمقراطية في الخيال الإنساني بالأمل. فهي تعني، في جوهرها، فتح المجال أمام الناس ليكونوا صانعي مصيرهم لا مجرد متلقين لأوامر السلطة. وهي تعد بخلق فضاء عام يُتيح حرية التعبير، وحق المشاركة، وإمكان محاسبة الحاكم. وهي، من هذا المنظور، ليست مجرّد آلية انتخابية، بل منظومة قيمية تسعى إلى تكريس العدالة والمساواة والكرامة الإنسانية. ولهذا السبب لم تتوقف الديمقراطية عن إلهام الشعوب في معاركها ضد الاستبداد، سواء في أوروبا القرن التاسع عشر، أو في حركات التحرر الوطني في آسيا و أفريقيا، أو في الانتفاضات الشعبية في العالم العربي في بدايات القرن الحادي والعشرين.

غير أنّ الوجه الآخر للتجربة الديمقراطية لا يقل حضورًا: فقد تحوّلت في كثير من الحالات إلى مصدر للخذلان. فحين تُختزل الديمقراطية في صناديق اقتراع، دون مؤسسات قوية وضامنة، تصبح عرضة للانهيار أو التلاعب. وحين يسيطر المال والإعلام على العملية السياسية، تُفرَّغ الديمقراطية من مضمونها لتصبح أداة في يد النخب الاقتصادية. وحين تتسع الفجوة بين المبدأ والممارسة - بين خطاب المساواة وو اقع التفاوت الطبقي، بين وعد الحرية وهيمنة الأجهزة الأمنية - يفقد الناس الثقة في العملية الديمقراطية نفسها. وفي حالات أخرى، لم تكن الديمقراطية سوى ذريعة للتدخل الخارجي، أو واجهة لتبرير أنماط جديدة من التبعية.

هذه المفارقات جعلت الديمقراطية موضوعًا للنقاش المستمر، و أنتجت كمًّا هائلًا من الأدبيات الفكرية والسياسية التي تسعى إلى تفسيرها أو نقدها أو الدفاع عنها. فمن جهة، هناك من يرى فيها الإنجاز الأهم للحضارة الحديثة، والضامن الوحيد لحقوق الإنسان، والسبيل الأمثل لحماية المجتمعات من الاستبداد. ومن جهة أخرى، هناك من يعدها وهمًا جميلًا يخفي استمرار الهيمنة واللامساواة، بل يرى أنّها تحوّلت إلى أداة لتسويق مصالح القوى الكبرى تحت ستار الحرية. وبين

هذين الموقفين المتطرفين، يبرز موقف ثالث أكثر تركيبًا، يرى في الديمقراطية مشروعًا غير مكتمل، يحمل في ذاته إمكانات التغيير، لكنه في الوقت ذاته معرّض دائمًا للانحراف والخذلان.

لقد أظهرت التجارب الحديثة أنّ الديمقراطية ليست محصّنة ضد الأزمات. ففي الغرب ذاته، حيث يُفترض أنّ الديمقراطية بلغت ذروتها، برزت تحديات كبرى: صعود الشعبوية، وتآكل الثقة بالمؤسسات، وتغوّل الشركات الكبرى على المجال العام، واستمرار التفاوت الاجتماعي. كل هذه العوامل جعلت كثيرًا من المواطنين يشعرون بأن الديمقراطية لم تعد تحقق وعودها. وفي العالم العربي، حيث ارتبطت الديمقراطية بالأمل في التغيير الجذري، كانت النتيجة أكثر تعقيدًا: تجارب انتقالية لم تكتمل، ومؤسسات ضعيفة، وتدخلات خارجية، وصراعات داخلية حوّلت الأمل إلى خيبة. وهكذا تتجلى بوضوح الطبيعة المزدوجة للديمقراطية: فهي في لحظة ما حلم يلهب خيال الشعوب، وفي لحظة أخرى واقع يبعث على الإحباط.

إنّ هذا الكتاب ينطلق من هذه الازدواجية ليطرح السؤال الجوهري: كيف نفهم الديمقراطية بين الأمل والخذلان؟ وكيف يمكن مقاربة هذه الظاهرة بعيدًا عن التبسيط الذي يصوّرها إما خلاصًا مطلقًا أو فشلًا محتومًا؟ إنّ الغاية هنا ليست إصدار حكم نهائي، بل تقديم قراءة نقدية شاملة تكشف عن التوترات البنيوية التي تجعل الديمقراطية مشروعًا مفتوحًا، يحمل بذور النجاح وبذور الفشل في آنٍ واحد. فالحرية والمساواة، مثلًا، قيمتان مركزيتان في الفكر الديمقراطي، لكن الجمع بينهما ليس أمرًا سهلًا؛ فالمبالغة في الحرية قد تؤدي إلى تكريس التفاوت، والمبالغة في المساواة قد تقيد حرية الأفراد. كذلك، فإنّ الديمقراطية تعد بحكم الشعب، لكنها عمليًا تعتمد على مؤسسات معقّدة تجعل القرار السياسي بيد نخب محدودة. وهي تُقدَّم كقيمة كونية، لكن تجلياتها تختلف من بلد إلى آخر، ما يطرح سؤال الكونية والمحلية.

من هنا فإن الكتاب لا يقف عند التجارب الغربية وحدها، بل يولي اهتمامًا خاصًا بالسياق العربي، إذ تبرز بحدة إشكالية استيراد الديمقراطية وتكييفها. ففي هذه المنطقة، لم تكن الديمقراطية نتاج تطور داخلي طويل، بل جاءت غالبًا كوافد من الخارج، سواء عبر الاستعمار أو عبر الضغوط الدولية أو من خلال محاولات الإصلاح السياسي. وهذا ما جعلها في كثير من الأحيان تجربة مبتورة، لم تنجح في التجذر داخل البنى الاجتماعية والثقافية. ومع ذلك، فإن الحلم بالديمقراطية لم ينطفئ، بل ظل حاضرًا في وجدان الناس، لأنه يعكس توقًا عميقًا للحرية والكرامة.

إنّ هذه المقدمة لا تسعى إلى تقديم إجابات نهائية، بل إلى تمهيد الطريق أمام القارئ لفهم طبيعة الإشكالية. فالديمقراطية، كما سيتضح في الفصول اللاحقة، ليست نظامًا بسيطًا يمكن اختزاله في آلية انتخابية، وليست وصفة جاهزة قابلة للاستنساخ، وإنما هي سيرورة تاريخية وفكرية تتأثر بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولهذا فإن مقاربتها تستلزم الجمع بين البعد الفلسفي، الذي يكشف عن جذورها المفاهيمية، والبعد التاريخي، الذي يتتبع مساراتها، والبعد السوسيولوجي، الذي يدرس أثرها في المجتمعات، والبعد السياسي، الذي يحلل آلياتها ومآلاتها.

بهذا المعنى، يطمح الكتاب إلى أن يكون مساهمة في النقاش الدائر حول الديمقراطية، ليس دفاعًا عنها ولا هجومًا عليها، بل محاولة لفهمها في تعقيدها وجدليتها. إنّه دعوة إلى النظر إليها لا كغاية نهائية، بل كمشروع مفتوح يحتاج دائمًا إلى النقد والمراجعة والتصحيح. فالديمقراطية قد تكون أفقًا للأمل حين تعبّر عن مشاركة حقيقية وتمكّن الناس من تقرير مصيرهم، لكنها قد تكون خذلانًا حين تُختزل في طقوس شكلية أو تتحول إلى وسيلة للهيمنة. وهذه الجدلية هي ما يمنح الديمقراطية حيويتها، وفي الوقت نفسه يفرض علينا مساءلتها باستمرار.

الفصل الأول

مفهوم الديمقراطية

المحور الاول
التطور التاريخي للديمقراطية

إنّ الديمقراطية ليست مجرد نظام سياسي أو آلية انتخابية، بل هي عملية تاريخية طويلة تتشكل وتتطور بفعل صراعات الإنسان مع السلطة، ورغبته في الحرية، وسعيه لتحقيق العدالة. ومن خلال تتبع مسار الديمقراطية عبر العصور ندرك أنّها لم تولد مكتملة، بل تراوحت بين مدّ وجزر، بين النجاح والفشل، وبين الأمل والخذلان.

بدأت البذور الأولى للتنظيم السياسي في الحضارات القديمة، حيث عرفت بلاد الرافدين أولى القوانين المدونة مثل شريعة حمورابي، التي هدفت إلى تنظيم العلاقات بين الأفراد وتحديد العقوبات، لكنها لم تمنح المشاركة الشعبية، أما مصر الفرعونية فقد شهدت نظامًا ملكيًا مطلقًا يدمج بين السلطة السياسية والدينية، إذ كان الفرعون يُنظر إليه كإله على الأرض، مما أبعد المواطنين عن أي مشاركة سياسية فعلية.

وكان التحول الأكبر مع الديمقراطية الأثينية في القرن الخامس قبل الميلاد، حيث مارس المواطنون الأحرار السلطة مباشرة عبر الجمعية والمجالس، رغم استبعاد النساء والعبيد والأجانب. وقد أثار هذا النموذج جدلًا فلسفيًا واسعًا؛ فعدَّ أفلاطون أن الإفراط في الحرية قد يؤدي إلى الفوضى، بينما شدّد أرسطو على أن السياسة لا يمكن أن تنفصل عن الأخلاق، وأن صلاح المجتمع مرتبط بصلاح أخلاقه.

أما الجمهورية الرومانية (509 ق.م)، فقد قدّمت نموذجًا مختلطًا يجمع بين مجلس الشيوخ والمجالس الشعبية والقناصل، وأرسى مبدأ الفصل بين السلطات. رغم الطابع الأرستقراطي لهذا النظام، إلا أنه شكّل قاعدة أساسية لتطور الفكر

السياسي في العصور الحديثة.

وفي العصور الوسطى، تباينت المسارات. ففي الغرب المسيحي فرضت الكنيسة سيطرتها على السياسة، لكن ظهور أفكار مثل "الحقوق الطبيعية" و"القانون الطبيعي" مهّد لاحقًا لنظريات العقد الاجتماعي. أما في الحضارة الإسلامية، فقد ظهر مبدأ الشورى كآلية استشارية للحاكم، وإن كان التطبيق التاريخي محدودًا، وهو ما عبر عنه سليمان العسكري: "الديمقراطية تعني لدى المفكر الذي يفكر داخل المرجعية التراثية وبواسطة معطياتها وحدها شيئًا واحدًا هو الشورى.

مع عصر النهضة، عاد الاهتمام بالحرية الفردية وحقوق الإنسان، وتمهّدت الأرضية الفكرية للثورات الكبرى: الثورة الأمريكية (1776)، التي نصّت على أن الشرعية السياسية تقوم على رضا المحكومين، والثورة الفرنسية (1789)، التي رفعت شعار "الحرية، المساواة، الإخاء" وأسست لمفهوم حقوق الإنسان والمساواة السياسية.

تلتها "الموجة الأولى" من الديمقراطية (القرن 19 حتى الثلاثينات من القرن 20)، التي شملت توسع حق التصويت وإنشاء برلمانات منتخبة، لكنها واجهت انتكاسات مع صعود النازية والفاشية. أما "الموجة الثانية" بعد الحرب العالمية الثانية، فشملت انتشار الديمقراطية في أوروبا الغربية، اليابان، والهند، لتصبح الهند أكبر ديمقراطية في العالم رغم التحديات الاقتصادية والاجتماعية. ثم جاءت "الموجة الثالثة" (1974–1990)، بدءًا من ثورة القرنفل في البرتغال، مرورًا بإسبانيا واليونان، ووصولًا إلى أميركا اللاتينية وأوروبا الشرقية، لتعزيز الديمقراطيات الوليدة.

المخطط الزمني لتطور الديمقراطية

الفترة الزمنية	الحدث الرئيسي	الوصف والأهمية
حوالي 1750 ق.م	شريعة حمورابي (بلاد الرافدين)	أول محاولة لتوثيق القوانين وتحديد حقوق الأفراد، لكنها لم تمنح المشاركة الشعبية
حوالي -1000 3000 ق.م	مصر الفرعونية	حكم مركزي مطلق يدمج السلطة السياسية والدينية، غياب المشاركة الشعبية
القرن الخامس ق.م	الديمقراطية الأثينية	ممارسة المواطن الحر للسلطة مباشرة، نقاش فلسفي حول حدود الحرية
509 ق.م	الجمهورية الرومانية	نظام مختلط بين مجلس الشيوخ والمجالس الشعبية والقناصل، أساس للفصل بين السلطات
القرون الوسطى	الشورى الإسلامية والكنيسة الغربية	الشورى كآلية استشارية محدودة، الكنيسة تتحكم بالسياسة، ظهور أفكار الحقوق الطبيعية
القرن 15 - 16	عصر النهضة	إعادة الاهتمام بالحرية الفردية والحقوق، تمهيدا للفكر السياسي الحديث
1776	الثورة الأمريكية	سيادة الشعب وحق الحكم برضا المحكومين
1789	الثورة الفرنسية	شعار "الحرية، المساواة، الإخاء"، حقوق الإنسان والمساواة السياسية
القرن 19 - 20	الموجة الأولى	توسع حق التصويت، البرلمانات المنتخبة، تراجع أمام النازية والفاشية
بعد الحرب العالمية الثانية	الموجة الثانية	انتشار الديمقراطية في أوروبا الغربية، اليابان، الهند
1974 - 1990	الموجة الثالثة	سقوط الأنظمة الديكتاتورية في أوروبا الشرقية وأميركا اللاتينية
2011	الربيع العربي	مطالبة الشعوب بالحرية والديمقراطية، تحديات بنيوية وسياسية
العصر الراهن	أزمة الديمقراطية الغربية	تراجع الثقة بالمؤسسات وصعود الشعبويات

وبالانتقال إلى العالم العربي، فقد عرف منذ أواخر العهد العثماني وبدايات الاستعمار محاولات لتأسيس أنظمة دستورية تمثيلية، لكنها أُجهضت بسرعة. وتجربة سوريا عام 1920 تعدُّ نموذجًا بارزًا، إذ نص دستورها على مساواة المواطنين جميعًا في الحقوق، ووصف بأنه "إعلان دستور أرسى أول ديمقراطية عربية، تضمّن حقوقاً متساوية لجميع المواطنين، بمن فيهم غير المسلمين" . لكن التدخل الاستعماري سرعان ما ألغاه، وعادت الأنظمة السلطوية لتفرض نفسها.

وفي العصر الحديث، شهد العالم العربي الربيع العربي (2011)، الذي طالب بالحرية والكرامة والديمقراطية. ومع ذلك، اصطدمت هذه المطالب بثلاثة معوقات رئيسية: البنية السلطوية العميقة للدول، التدخلات الخارجية، والانقسامات الداخلية. وقد قالت زينب العسكري إن الديمقراطية في العالم العربي ليست مجرد نظام حكم، بل هي "مفهوم ومؤسسات وثقافة وطريقة حياة واجهت في و اقعنا العربي عقبات حالت دون تجسيدها" .

وفي الوقت نفسه، تواجه الديمقراطيات الغربية أزمة عميقة، مع تراجع الثقة بالمؤسسات وصعود الشعبويات، مما يوضح أن الديمقراطية ليست صيغة نهائية بل مشروع دائم التحدي. وقد لاحظت مجلة العربي الكويتية أن "الديمقراطية الغربية، التي كانت معيارًا للتقدم، تواجه اليوم أزمة ثقة حقيقية مع تصاعد الشعبوية وفقدان المواطنين الإيمان بجدوى العملية السياسية" .

الخاتمة التحليلية

يتضح من هذا الاستعراض التاريخي أن الديمقراطية عملية تر اكمية ومتطورة، وأنها ليست حكراً على الغرب أو تجربة محدودة. فالتاريخ يُظهر أن الديمقراطية تنتصر حيث تتوفر المؤسسات القوية، والثقافة السياسية الواعية، والمجتمع المدني الفاعل. في المقابل، تفشل حيث يطغى الاستبداد، وتضعف المشاركة، وتفقد الشعوب القدرة على ممارسة حقوقها.

وبصدد العالم العربي، تكشف التجارب التاريخية والمعاصرة أن الديمقراطية غالبًا ما واجهت عقبات بنيوية وسياسية، مما جعلها بين الأمل والخذلان. فالمحاولات المبكرة للدسترة والتجارب الانتقالية، مثل دستور سوريا 1920 أو حركات الإصلاح في أواخر العهد العثماني، قوبلت بتحديات خارجية وداخلية حالت دون تثبيتها.

ومن هذا المنظور، يصبح عنوان الكتاب (الديمقراطية بين الأمل والخذلان) أكثر من وصف؛ فهو خلاصة لمسار الديمقراطية في التاريخ، سواء في الغرب أو في العالم العربي. فالأمل يكمن في قدرة الإنسان على المطالبة بالحرية والمشاركة، والخذلان يظهر عندما تتعثر التجارب بسبب الاستبداد أو ضعف المؤسسات أو الفساد. إن دراسة التاريخ السياسي للديمقراطية تزودنا بفهم عميق لما يلزم لتحقيق الديمقراطية الحقيقية: مؤسسات قوية، وثقافة سياسية واعية، ومجتمع مدني قادرعلى الحفاظ على الحقوق .

الديمقراطية، كما يراها المؤلف، ليست مجرد آلية لتداول السلطة، بل هي فلسفة حياة تقوم على الاعتراف بالإنسان كقيمة عليا، وإشراكه في تقرير مصيره عبر مؤسسات تمثيلية تُجسّد الإرادة الجماعية ضمن إطار من الحرية والعدالة والمساءلة. فهي مشروع إنساني مستمر يسعى إلى تحقيق التوازن بين حرية الفرد ومصلحة المجتمع.

المحور الثاني

العلاقة بين الديمقراطية والدين - قراءة تاريخية ومعاصرة

تُشكّل العلاقة بين الدين والديمقراطية أحد أكثر الموضوعات تعقيدًا وإثارة للجدل في الفكر السياسي الحديث. فبينما يُنظر إلى الديمقراطية على أنها نظام سياسي يعتمد على الإرادة الشعبية، والتعددية السياسية، وحقوق الإنسان، فإنه يُنظر إلى الدين على أنه منظومة قيمية أخلاقية، اجتماعية، وروحية تشكّل سلوك الأفراد والمجتمعات. وعبر التاريخ، أُثيرت أسئلة عديدة حول إمكانية توافق الدين مع مبادئ الديمقراطية، أو تضادها معها. يقول دي توكفيل (Tocqueville، 1835) في كتابه الديمقراطية في أمريكا: "الدين يملك القدرة على أن يكون دعامة الحرية إذا تم توجيهه بطريقة تتوافق مع القوانين والمؤسسات المدنية، وإلا فإنه قد يتحول إلى أداة للسيطرة والقمع".

العلاقة التاريخية بين الدين والديمقراطية

أ - الديمقراطية في العصور القديمة والدين

في أثينا القديمة، حيث نشأت الديمقراطية المباشرة، كان الدين جزءًا من الحياة العامة، لكنه لم يكن مؤسسة حكمية بالمعنى السياسي الحديث. فقد كانت المعتقدات الدينية مرتبطة بالطقوس والاحتفالات العامة، وكان للقوانين المدنية الأولوية على المعتقدات الدينية عند اتخاذ القرارات. إلا إن الطابع الديني كان يضفي شرعية أخلاقية على القرارات السياسية، وهو ما يظهر من خلال الاحتفال بالآلهة المرتبط بالقوانين المدنية والمدينة نفسها (Cartledge، 2009).

ب - الدين في العصور الوسطى

مع انتشار المسيحية في أوروبا، أصبح الدين عنصرًا أساسيًا في السلطة السياسية، إذ كانت الكنيسة تتدخل في اختيار الحكام، وصوغ القوانين، وحتى

فرض الضرائب. ومع صعود الفكر العلماني في عصر النهضة والثورات الأوروبية، بدأت فكرة الفصل بين الدين والدولة، أساس الديمقراطية الحديثة، تتشكل تدريجيًا. كتب جون لوك (Locke، 1689) في رسالة عن التسامح: "حرية الدين يجب أن تُحترم، لكن لا يمكن أن تتحكم في السياسات العامة، فالقوانين يجب أن تبنى على العقل لا على الوصايا الدينية".

الديمقراطية والدين في العصر الحديث

أ - العلمانية والديمقراطية

أصبحت العلمانية ركيزة أساسية للعديد من الديمقراطيات الحديثة، خصوصًا في الغرب، حيث تفصل بين الدين والدولة لضمان الحريات الدينية، ومنع أي دين من السيطرة على السلطة السياسية. ومع ذلك، لا يعني هذا استبعاد الدين من الحياة العامة، بل يسمح بتأثيره الأخلاقي والثقافي على المواطنين. يشير هنتنغتون (Huntington، 1996) في صراع الحضارات إلى أن الدين قد يساهم في استقرار الديمقراطية إذا كان متوافقا مع القيم المدنية، لكنه قد يصبح مصدر صراع إذا حاول فرض إرادته على المؤسسات الديمقراطية.

ب - الدين والسياسة في العالم الإسلامي

تُظهر التجارب الإسلامية الحديثة تحديات العلاقة بين الديمقراطية والدين. بعض الدول مثل تونس والمغرب حاولت دمج الديمقراطية مع الشريعة الإسلامية بطريقة توافقية، حيث تم احترام الحقوق المدنية مع مراعاة القيم الدينية. بينما شهدت تجارب أخرى، مثل إيران بعد الثورة الإسلامية (1979)، فرض الدين كقوة حكمية على الدولة، مما أدى إلى نموذج سياسي ديني يتعارض مع مفهوم الديمقراطية الليبرالية (Kepel، 2002).

ج - المسيحية والسياسة في أمريكا اللاتينية والولايات المتحدة

في أمريكا اللاتينية، لعبت الكنيسة الكاثوليكية دورًا مزدوجًا: دعم الديمقراطية

في بعض الحالات، ومعارضة الأنظمة القمعية، لكنها أيضًا دعمت حكومات سلطوية في حالات أخرى. أما في الولايات المتحدة، فقد أسهم الدين البروتستانتي في تشكيل قيم الحرية الفردية والمواطنة، مع الحفاظ على فصل الدين عن المؤسسات السياسية (Wald، 2003).

الدين كداعم أو معرقل للديمقراطية

أ - الدين كداعم

الدين يمكن أن يكون قوة محركة للديمقراطية إذا أسهم في تشكيل أخلاقيات المواطنة، وتعزيز التضامن الاجتماعي، وحماية حقوق الأقلية. فالمجتمعات التي تنتشر فيها القيم الدينية التعددية والتسامح غالبًا ما تحقق استقرارًا ديمقراطيًا أفضل.

ب - الدين كمعرقل

عندما يتحول الدين إلى أداة للسيطرة، أو يُفرض كقانون إجباري، يصبح عائقًا أمام الديمقراطية، لأنه يحد من حرية الفكر، ويمنع التعددية السياسية، ويؤدي إلى صراعات بين السلطة الدينية والمدنية. يقول روبرت نيبر (Niebuhr،1949) إن "إدخال الدين في السياسة بقوة يؤدي إلى قمع الحريات، بينما وجود الدين بحرية شخصية يعزز القيم الأخلاقية دون إخلال بالديمقراطية".

الدين والديمقراطية في العالم المعاصر

تشهد التجارب الديمقراطية المعاصرة توترات مستمرة بين الدين والسياسة، سواء في الغرب أو الشرق. في أوروبا، تظل العلمانية أساسًا لضمان التعددية والحريات، بينما في العالم العربي والإسلامي، يتم البحث عن صياغة نماذج توافقية تحترم القيم الدينية وتحقق المشاركة الشعبية. في الولايات المتحدة، يستمر الدين في التأثير على السياسات دون أن يتحكم مباشرة في السلطة التنفيذية أو التشريعية، ما يظهر قدرة الديمقراطية على احتواء الدين بشكل مرن.

الخاتمة

تؤكد الدراسات التاريخية والمعاصرة أن العلاقة بين الديمقراطية والدين معقدة ومتعددة الأبعاد. يمكن للدين أن يكون داعمًا للديمقراطية إذا أسهم في تشكيل قيم المشاركة، والتسامح، والالتزام بالقانون، بينما يتحول إلى عائق إذا حاول فرض إرادته على مؤسسات الدولة أو منع حقوق الأفراد. لذا فأن، الديمقراطية والدين يمكن أن يتعايشا بشكل إيجابي، بشرط احترام حدود كل منهما، وتأكيد فصل السلطة السياسية عن السلطة الدينية مع السماح للدين بتوجيه الأخلاق والثقافة العامة.

يرى المؤلف أن العلاقة بين الديمقراطية والدين تكاملية وليست تصادمية، فالدين يمدّ الديمقراطية بالقيم الأخلاقية والإنسانية، بينما توفر الديمقراطية إطاراً يضمن حرية المعتقد والتعبير عن تلك القيم في حياة الناس ومؤسساتهم.

المحور الثالث

التجارب الديمقراطية في العالم

المقدمة

تعدُّ الديمقراطية كمفهوم وممارسة سياسية واجتماعية من أكثر الموضوعات التي شغلت الفكر السياسي الحديث. عبر قرنين من التجارب المتباينة (من الديمقراطيات الليبرالية المبكرة في أوروبا، مروراً بمثالب وإشراقات التجارب في الأمريكتين وآسيا و أفريقيا، إلى موجات الانتقال في أواخر القرن العشرين)، برزت أنماط مختلفة من "التجربة الديمقراطية": انتقالية، متكاملة، هشة، أو متراجعة. ولفهم هذه التجارب ينبغي ربط النظرية (نظريات الانتقال والتوطيد، نماذج التعددية والمؤسسات) مع دراسات حالة تاريخية ومقارنة.

سأبدأ بإطار نظري موجز، ثم ألخّص موجات الديمقراطية وتوزّعها الزمني والجغرافي، وأعقبها عرض أمثلة إقليمية رئيسية، ثم أنتقل إلى دراسة حالة: العراق بعد 2003 - سياق الغزو والاحتلال، السياسات المؤسسية، الدستور، الانتخابات، مشكلات الأمن والفساد والهوية، مسارات الاحتجاج، تقييم الأداء الديمقراطي اليوم، وخيارات الإصلاح.

ملاحظة منهجية:

أستخدم مراجع ومؤسسات قيّمة لقياس الديمقراطية ومتابعة تطوراتها (مثل أعمال صموئيل هنتنغتون عن «موجات الديمقراطية»، ومراكز الرصد مثل V-Dem وFreedom House، وتقارير منظمات دولية و إقليمية ومنظمات تحليلية متخصصة لملف العراق).

إطار نظري: ما معنى "تجربة ديمقراطية"؟

1. تعريفات مختصرة:

الديمقراطية الليبرالية: نظام يقوم على انتخابات حرة ونزيهة، فصل سلطات، وحكم القانون، وحماية الحقوق والحريات الأساسية ووجود مجتمع مدني فعّال.

الديمقراطية التمثيلية مقابل الديمقراطية المباشرة: التركيز هنا على مؤسسات التمثيل (أحزاب وبرلمانات) كأساس للعمل الديمقراطي.

2 . مفاهيم أساسية:

الانتقال (Transition): تحول نظام سياسي من استبداد إلى شكل من أشكال التمثيل الديمقراطي.

التوطيد (Consolidation): العملية التي تتحول فيها المؤسسات والممارسات الديمقراطية إلى «طبيعة النظام»، أي يصبح الانقلاب على الديمقراطية أمراً غير مقبول سياسياً أو عملياً.

3 . أدوات قياس الديمقراطية:

مقاييس كمية (مؤشرات V-Dem، Freedom House، Polity، وغيرها) تقيس البعد الانتخابي، والحريات المدنية، وسيادة القانون. هذه المؤشرات مفيدة لتتبّع الاتجاهات والزحف نحو/بعيداً عن الديمقراطية.

موجات الديمقراطية: ملخّص تاريخي

1 . موجة أولى (أواخر القرن الثامن عشر - أوائل القرن العشرين): ثورات أمريكية وفرنسية، تشكيل هياكل تمثيلية محدودة.

2 . موجة ثانية (بعد الحرب العالمية الثانية): اتساع الديمقراطية في أوروبا الغربية وبعض المستعمرات المحوّلة.

3 . «الموجة الثالثة» كما صاغها صموئيل هنتنغتون نهاية القرن العشرين - سلسلة من التحولات في إسبانيا، البرتغال، بلدان أميركا اللاتينية، والانتقالات

بعد 1989 في أوروبا الشرقية. هنتنغتون رصد كذلك إمكانية «موجة عكسية» أو نكسات في بعض الدول نتيجة صعوبات التوطيد.

4 . الاتجاهات المعاصرة: بعد عقدَيْن من القرن الحادي والعشرين لوحظ ركود/تراجع في مؤشرات الحرية والديمقراطية في عدد من البلدان (ما يُسمّى «الانحدار الديمقراطي» أو democratic backsliding) وفق تقارير سنوية من مؤسسات رصد دولية.

نماذج إقليمية وتجارب مختارة

(في كل بند: خلفية تاريخية قصيرة، عوامل نجاح/فشل، دروس عملية).

1. أوروبا الغربية: نمو المؤسسات الحزبية، وحكم القانون، و اقتصاد السوق؛ وتوطيد طويل بفعل مجتمع مدني قوي ودولة رفاهية.

2. الولايات المتحدة: نموذج تمثيلي متفاوت مع قضايا انقسام واستقطاب؛ وأهمية مؤسسات دستورية وممارسات محكمة.

3. أمريكا اللاتينية: موجات انتقال في السبعينيات والثمانينيات، لكنها تجارب متباينة بسبب تدخلات عسكرية، والفساد، وتأثيرات اقتصادية؛ بعض الدول حققت الاستقرار الديمقراطي بينما شهدت أخرى نكسات.

4. أوروبا الشرقية (ما بعد 1989): تقاسُم بين دول نجحت في الاقتران مع الاندماج الأوروبي والتحديث المؤسسي، وأخرى عانت من عودة صيغ قومية أو سلطوية جديدة.

5. جنوب وشرق آسيا: الهند بوصفها أكبر ديمقراطية انتخابية في العالم رغم تحديات الفساد والاختلافات الدينية واللغوية؛ كوريا الجنوبية وتايوان تحولا إلى ديمقراطيات نموذجية بعد عقود من الحكم الاستبدادي.

6. أفريقيا: دول مثل جنوب أفريقيا وغانا قدمتا نماذج إيجابية، لكن القارة تشهد تبايناً كبيراً بين ديمقراطيات نامية وأنظمة هجينة أو استبدادية.

في المجمل، العوامل التي تميّز تجربة ديمقراطية ناجحة تشمل: مؤسسات قوية ومستقلة (قضاء، مؤسسات انتخابية)، أحزاب سياسية ذات قواعد، مجتمع مدني حر، اقتصاد يمكن أن يولّد استقراراً نسبياً، وسلوكيات نخبوية تحترم العقلانية السياسية والتناوب على السلطة. مؤثرات خارجية (دعم أو تدخلات دولية) قد تساعد أو تُجهض العملية حسب السياق والنية ونوعية الدعم.

نظريات تحليلية: لماذا تفشل أو تنجح الانتقالات؟

1. نهج المؤسّسات (Institutionalism): تركّز على قواعد اللعبة السياسية (دستور، نظام انتخابي، أجهزة القضاء والشرطة). المؤسسات المصممة جيداً قد تُسهِم في التوطيد، لكنها ليست كافية وحدها.

2. النهج الاجتماعي (التجانس الاجتماعي/الطائفي): المجتمعات شديدة الانقسام العرقي/الطائفي تواجه تحديات للتوافق حول قواعد التنافس السلمي.

3. نهج الموارد (Resource curse): الدول الغنية بالموارد قد تشهد تآكل الحوافز لبناء مؤسسات ديمقراطية لأن الريع يغذي شبكات زبائنية.

4. النهج الدولي (التأثير الخارجي): الدعم الدولي أو الضغوط الدولية قد تُغير الحوافز المحلية، لكن أثرها مشروط بقدرة النخبة المحلية ورغبتها بالتغيير.

التوكيد على الثقافة السياسية: ما إذا كانت القيم السياسية العامة (ثقافة مدنية، قبول بالتنافس السلمي) متوفرة أولا.

هذه النظريات تُساعد على بناء تشخيص لحالات واقعية؛ تحاليل فعّالة تجمع بين عوامل متعددة (مؤسساتية، اجتماعية، اقتصادية، دولية).

تجربة العراق بعد 2003 – دراسة حالة مفصّلة

1. السياق التاريخي والحدث المحفّز (2003)

غزت الولايات المتحدة والتحالف الدولي العراق في مارس 2003 وأطاحت بنظام حزب البعث وبقيادة صدام حسين. انتهت سيطرة البعث بسرعة نسبياً، لكن

انهيار مؤسسات الدولة وغياب إدارة انتقالية عراقية قوية فتح المجال لفجوة سلطوية ونزاعات داخلية وإقليمية معقدة. الاحتلال شُكّل بواسطة «السلطة المؤقتة للتحالف بقيادة بول بريمر» (Coalition Provisional Authority، CPA) التي تولت صلاحيات تنفيذية وتشريعية مؤقتة قبل تسليمها إلى هياكل عراقية انتقالية. تعدّدت قراءات قرار تفكيك أجهزة الدولة (مثل حل الجيش) وسياسات الخصخصة والقرارات الاقتصادية والتشريعية المبكرة التي أثّرت في مسار الانتقال.

2. الإطار القانوني والدستوري

تم إصدار القانون الإنتقالي (Transitional Administrative Law) ثم أُجري استفتاء على دستور دائم في 15 أكتوبر 2005. ينص الدستور الجديد على دولة فيدرالية، نظام برلماني تمثيلي، ومواد توازن بين السلطات، فضلا عن أحكام حول الحكم المحلي والثروات النفطية. لكن نصوص الدستور وتفسيراتها أثارت نزاعات حول إطار الصلاحيات بين المركز والإقليم، وتوزيع الموارد، ومكانة المكونات (الأكراد، السنة، الشيعة).

3. الحياة الحزبية والنظام الانتخابي

بعد 2003 تشكّلت أحزاب وتحالفات جديدة قديمة-جديدة (قوى شيعية، أحزاب كردية، قوائم سنية/عشائرية)، ونمت ظاهرة الأنظمة الحزبية المعتمدة على زعامات وشبكات زبائنية. النظام الانتخابي شهد تغييرات بين القوائم والدوائر والتعديلات التي أثرت على تمثيل المكونات. الانتخابات متعددة الجولات (2005، 2010، 2014، 2018، 2021...) أظهرت تغيّرات تحالفية مستمرة وصعوبة في تشكيل حكومات مستقرة دون تكتلات واسعة.

4. الأمن والنزاع المسلّح

الفراغ الأمني بعد 2003 مثّل أرضية لانتشار مجموعات مسلحة طائفية وإرهابية، لا سيما ظهور تنظيم «الدولة الإسلامية» (داعش) الذي سيطر على

أجزاء واسعة خلال 2014 قبل أن تُواجَه بحملات عسكرية دولية وعر اقية لاحقة. هذه الصراعات أضعفت إمكانية بناء مؤسسات ديمقراطية فعالة و أفسحت المجال لسيطرة الجهات المسلحة على القرار المحلي أحياناً. (تقارير إنسانية وأمنية دولية وثيقة بهذا الشأن).

يرى المؤلف أن داعش منظمة دولية استغلت الانقسامات الاجتماعية والسياسية في العراق لفرض سيطرتها عبر أوهام تأسيس الدولة الإسلامية، مستخدمة القتل والتنكيل وتدمير المجتمعات. وتشكل هذه الظاهرة أحد أبرز أوجه الفشل البشري في بناء مجتمع متماسك، إذ حولت آمال وأحلام الشعوب إلى أدوات تهديم بيد أقلية متشددة .

5. الفساد والإدارة العامة

مستوى الفساد في العراق ظلّ عائقاً رئيسياً أمام التوطيد الديمقراطي: ضعف مؤسسات المساءلة، وتبادل المصالح بين النخب، وغياب خدمات عامة فعّالة زاد من فقدان الثقة بين المواطنين والسلطة. تقارير منظمات دولية (ومن ضمنها تقارير حقوق الإنسان والسفارات) توثّق حالات اعتقال تعسفي، انتهاكات، فضلاً عن تدهور الخدمات.

6. الحركات الاحتجاجية والمطالب المدنية

تشرين/أكتوبر 2019: احتجاجات شبابية شعبية واسعة طالبت بتغيير جذري، إنهاء الفساد، تحسين الخدمات، وفرص عمل، فضلاً عن رفض النفوذ الخارجي. سلطت هذه الاحتجاجات الضوء على أزمة شرعية النخبة الحاكمة. التحليل السياسي أشار إلى أن الاحتجاجات لم تُترجم إلى تغيير مؤسسي فعّال رغم بعض الإصلاحات الجزئية والوعود السياسية. تقارير وتحليلات مفصّلة لدى مر اكز مثل International Crisis Group تشرح تحول الحراك من الشارع إلى التأثير على الانتخابات والسياسات.

7. دور القوى الإقليمية والدولية

تأثر العراق بعد 2003 بتنافس نفوذ بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية وإيران (وأطراف إقليمية أخرى). هذا التفاعل أثر في تشكيل الحكومات والتحالفات السياسية، وأحياناً حدّ من السيادة الكاملة لقرارات بغداد. كذلك خروج/إنهاء مهمات منظمات دولية (مثل قرار إنهاء بعض مهام الأمم المتحدة - UNAMI - المعلّق أو المتدرج حسب مراحل) له انعكاسات على نوعية الدعم الدولي ومجالات التعاون.

تقييم على ضوء مؤشرات الديمقراطية

1. مؤشرات V-Dem وFreedom House تشيران إلى أن العراق منذ 2003 شهد تحسناً في مؤشرات التمثيل الانتخابي (بسبب إجراء انتخابات نسبية ووجود أجهزة انتخابية)، لكن بقيت الحريات المدنية، وحكم القانون، واستقلال القضاء في مراتب متدنية نسبياً مقارنة بدول مستوطنة ديمقراطياً. كما سجلت مؤشرات حقوقية تراجعاً في بعض الفترات بسبب الممارسات الأمنية والتهديدات للمجتمع المدني.

2. قراءة مركّبة: العراق يملك عناصر شكلية للديمقراطية (دستور، انتخابات، أحزاب)، لكنه يواجه تحديات جوهرية تتعلق بالشرعية العملية للمؤسسات، والأمن، وسيادة القانون، ومكافحة الفساد، وإدارة توزيع الثروة (النفط). هذا ينتج نظاماً هجيناً يتأرجح بين مكتسبات شكلية وعقبات جوهرية.

دروس مُستقاة وتوصيات إصلاحية للعراق

(مقترحات مستخلصة من المقارنة مع تجارب ناجحة ونصائح خبراء).

1. إعادة بناء الأجهزة والمؤسسات الخاصة بالخدمات العامة وقضائها: استقلال القضاء، توقوية مؤسسات مكافحة الفساد (مع ضمانات إدماج المجتمع المدني والشفافية).

2. إصلاح النظام الانتخابي لخفض النفور الطائفي/الزبائني: اعتماد آليات تشجيع الأحزاب ذات القواعد الجماهيرية والبرامج السياسية البناءة على حساب الزعامات الشخصية.

3. تفكيك الاقتصاد الريعي والعمل على تنويع الموارد وخلق فرص عمل حقيقية للشباب.

4. معالجة ملف التسلح والميليشيات عبر دمج أو تحييد الجماعات المسلحة في جدول سياسي واضح وتفكيك شبكات النفوذ الموازية التي تقوّض سلطة الدولة.

5. إشراك الشباب والنساء في العملية السياسية : إقرار قوانين تحفيزية لتمكين الشباب والنساء من تمثيل فاعل في العملية السياسية .

6. التفاوض الإقليمي : بناء اتفاقات واضحة مع الدول الجارة للعراق وتنظيم عملية التعاون وفق المصالح المتبادلة للدول لما يحفظ سيادة البلد ويمنع التحكم والتدخلات المدمرة .

7. دعم دولي مشروط وموجّه لبناء القدرات وليس إحلال نماذج جاهزة؛ ضمانات عدم تدخّل سيادي.

هذه توصيات عامة قابلة للصياغة التفصيلية حسب مؤسسات وخرائط قوة محلية محددة.

الخاتمة

تُظهر مقارنة التجارب في العالم أن الديمقراطية ليست وصفة واحدة صالحة لكل زمان ومكان. إن التجربة العراقية بعد 2003 قد أظهرت قدرة على خلق مظاهر دستورية وانتخابية، لكنها أيضاً أعادت إنتاج انقسامات وصراعات قد تعرقل توطيد تجريبي ديمقراطي مستدام ما لم تُستكمل إصلاحات مؤسسية واجتماعية وسياسية جذرية. المنهج المقارن يبيّن أن الاستقرار الديمقراطي يتطلب مزيجاً من المؤسسات القوية، وتوافقات اجتماعية، وإدارة اقتصادية عادلة - عناصر بعضها يتطلب عقوداً لإرسائه بفاعلية.

المحور الرابع

أنواع الديمقراطية وتجربة العراق بعد 2003

مقدمة

الديمقراطية ليست مجرد شعار سياسي، بل هي منظومة قيمية ومؤسساتية معقدة، تتباين تطبيقاتها باختلاف السياقات التاريخية والاجتماعية والثقافية. فبينما تنجح بعض الدول في ترسيخ مؤسسات ديمقراطية مستقرة، تواجه دول أخرى أزمات مزمنة في الانتقال الديمقراطي، لا سيما حين تتقاطع بنيتها الاجتماعية مع تحديات أمنية و اقتصادية وسياسية عميقة.

تجربة العراق بعد نيسان 2003 مثال مركب يستحق الدراسة؛ إذ جمع العراق بين تأسيس نصوص دستورية متقدمة نسبيًا وبين إشكاليات التطبيق العملي في بيئة منقسمة إثنيًا وطائفيًا، ومعرضة للتدخلات الإقليمية والدولية، إضافة إلى تهديدات الإرهاب، بدءًا بتنظيم القاعدة ومرورًا بتنظيم داعش.

يرى المؤلف أن القاعدة : هي شبكة إرهابية تمثل تطرفًا أيديولوجيًا متجذرًا في الفشل السياسي والاجتماعي، استغلت الغضب والضعف الإنساني لتبرير العنف باسم الدين، لكنها في واقعها أداة لترويع الشعوب ونشر الفوضى، ومرآة لليأس الذي يولد التطرف حين تُهمل العدالة والحرية.

أولاً: أنواع الديمقراطية

1. الديمقراطية المباشرة : مشاركة المواطنين في القرارات عبر استفتاءات واجتماعات عامة، مثل سويسرا.

2. الديمقراطية التمثيلية (النيابية): انتخاب ممثلين في البرلمان لسن القوانين ومراقبة الحكومة.

3. الديمقراطية البرلمانية: الحكومة مسؤولة أمام البرلمان، مثل بريطانيا والهند.

4. الديمقراطية الرئاسية: الرئيس منتخب مباشرة وله صلاحيات واسعة، مثل الولايات المتحدة.

5. الديمقراطية شبه الرئاسية: صيغة هجينة بين النظامين الرئاسي والبرلماني، مثل فرنسا.

6. الديمقراطية التوافقية (المحاصصة): تقاسم السلطة بين المكونات المختلفة، كما حاول العراق تطبيقه بعد 2003.

7. الديمقراطية الليبرالية: حماية الحريات الفردية، واستقلال القضاء، وحكم القانون.

8. الديمقراطية الشكلية مقابل الحقيقية: أنظمة تعلن التعددية لكنها تفتقر لمضمون الديمقراطية الحقيقي.

يرى المؤلف أن الديمقراطية في العراق بعد عام 2003: هي تجربة انتقالية معقدة نشأت في سياق انهيار النظام الشمولي، وجاءت محمولة على إرث ثقيل من الانقسامات الطائفية والتدخلات الخارجية. فهي تمثل محاولة لبناء نظام سياسي تعددي يقوم على مبدأ المشاركة والانتخاب وتداول السلطة، إلا أن تطبيقها تَشَكَّل ضمن إطار من المحاصصة والاضطراب الأمني، ما جعلها ديمقراطية محدودة المضمون ومكبّلة بالتجاذبات الطائفية والإقليمية، أكثر من كونها ممارسة راسخة لإرادة الشعب.

ثانياً: التأسيس التشريعي للديمقراطية العراقية بعد نيسان 2003

1. مجلس الحكم الانتقالي 2003 :

كان تأسيس مجلس الحكم الانتقالي في العراق، في 13 يوليو 2003 بقرار من سلطة الائتلاف المؤقتة بقيادة بول بريمر، أول خطوة عملية نحو تشكيل نظام سياسي جديد بعد سقوط نظام صدام حسين. تألف المجلس من 25 عضواً يمثلون مختلف المكونات الطائفية والقومية في العراق، مع مراعاة التوازن الطائفي والعرقي.

وفقاً للتوزيع المعتمد، كانت النسب تقريبية على النحو الآتي:

- الشيعة: 13 عضواً، يمثلون غالبية المجلس.
- الأكراد: 5 أعضاء.
- السنة: 5 أعضاء.
- التركمان: عضو واحد.
- المسيحيون (الآشوريون): عضو واحد.

هذا التوزيع كان يعكس التوازن الطائفي والعرقي في العراق، إذ تم تخصيص المناصب الوزارية وفقاً لهذا التوزيع.

ومع ذلك، فقد واجه المجلس انتقادات واسعة من بعض القوى السياسية والمجتمعية، خاصة من السنة، الذين اعتبروا أن التشكيلة لا تعكس الواقع العراقي بشكل صحيح. كما عدها البعض بداية لترسيخ الحكم الطائفي في العراق.

وفيما يتعلق بالتمثيل القومي، فقد كانت هناك انتقادات من بعض المكونات القومية، مثل التركمان والمسيحيين، الذين شعروا بأن تمثيلهم كان محدوداً وغير كافٍ.

وبشكل عام، يمكن القول إن مجلس الحكم الانتقالي كان خطوة نحو تشكيل نظام سياسي جديد في العراق، لكنه كان أيضاً بداية لتحديات كبيرة تتعلق بالتمثيل العادل والمتوازن بين المكونات المختلفة .

2. قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية 2004 :

إن قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، الذي أُقر في 8 مارس 2004، كان بمنزلة دستور مؤقت للعراق بعد عام 2003، إذ تولت بموجبه الحكومة العراقية المؤقتة السلطة في 28 يونيو 2004 عقب نقل السيادة من سلطة الائتلاف المؤقتة. و أبرز ملامح هذا القانون:

• نظام الحكم: جمهوري اتحادي ديمقراطي تعددي، مع تقاسم السلطات بين الحكومة الاتحادية والمحافظات.

• السلطة التشريعية: تُمارسها الجمعية الوطنية المؤقتة، التي تتألف من 275 عضواً، مع تمثيل عادل للمكونات المختلفة.

• السلطة التنفيذية: تتكون من مجلس الرئاسة (رئيس ونائبان) ومجلس الوزراء، مع تحديد صلاحيات كل منهما.

• السلطة القضائية: تُمارسها المحكمة العليا، مع ضمان استقلاليتها.

• حقوق الإنسان: ضمان حقوق الإنسان والحريات الأساسية، مع احترام حقوق الأقليات.

• الإسلام: دين الدولة الرسمي، مع احترام حرية المعتقد.

• المرحلة الانتقالية: تبدأ من 30 يونيو 2004 وتنتهي بتشكيل حكومة منتخبة وفق دستوردائم.

يُعد هذا القانون خطوة مهمة نحو بناء نظام سياسي جديد في العراق، رغم التحديات التي واجهها خلال تطبيقه.

3. الانتخابات الأولى يناير2005:

جرت في 30 يناير 2005، وكانت خطوة أساسية نحو بناء الدولة الديمقراطية بعد سقوط النظام السابق، وجرت وفق الرؤية الأولية الآتية :-

1. كانت تمثل انتخابات الجمعية الوطنية العراقية المؤقتة، أي البرلمان الانتقالي الذي سيتولى وضع الدستور المؤقت وإعداد الطريق للانتخابات القادمة.

• كما مثلت هذه الانتخابات البداية الرسمية للعملية الديمقراطية بعد الاحتلال الأميركي للعراق.

2. نظام التصويت:

• اعتمد نظام القائمة النسبية، حيث تُوزع المقاعد على القوائم وفق نسبة الأصوات التي تحصل عليها.

• الهدف كان ضمان تمثيل جميع المكونات الطائفية والقومية.

3. المشاركة والمكونات:

سجلت مشاركة واسعة نسبياً من الشيعة والأكراد، بينما كانت مشاركة السنة محدودة بسبب دعوات المقاطعة في بعض المناطق.

• أبرز القوائم:

• ائتلاف قائمة الوحدة الوطنية الشيعية .

• القوى الكردية (الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي الكردستاني).

• القوائم السنية: قليلة التمثيل بسبب المقاطعة في بعض المحافظات.

4. النتائج الرئيسية:

• فاز المكون الشيعي بأغلبية المقاعد: حوالي 48٪ من المقاعد البالغ عددها 275.

• حصل الأكراد على نحو 25٪ من المقاعد.

• حصل السنة على تمثيل محدود، بسبب المقاطعة التي شهدتها غالبية محافظاتهم.

5. تداعيات الانتخابات:

• أُنشئت الجمعية الوطنية المؤقتة لتعمل على صياغة الدستور الانتقالي.

• أدت النتائج إلى تعزيز التمثيل الشيعي والكردي في المؤسسات السياسية.

•شكّلت الانتخابات الخطوة الأولى نحو الحكومة الدائمة، لكنها أظهرت التحديات الكبيرة للتمثيل السني والمصالحة الوطنية.

6. أهمية الانتخابات:

كانت بمنزلة اختبار أول للديمقراطية في العراق الحديث بعد 2003.

• أرست الأساس لعملية المشاركة السياسية الوطنية، رغم الانقسامات الطائفية والسياسية العميقة.

• مهدت الطريق لوضع الدستور العراقي لعام 2005 وإجراء الانتخابات البرلمانية الأولى بموجب الدستور لاحقًا .

4. الدستور الدائم : اقر الدستور الدائم في 15 اكتوبر 2005 بعد إجراء استفتاء شعبي و اتسم الدستور بما يلي :

1. طبيعة الدستور:

• الدستور الدائم هو الوثيقة القانونية العليا التي تحدد نظام الحكم، والسلطات، والحقوق، والواجبات في العراق.

• يمثل تحول العراق من المرحلة الانتقالية إلى النظام الدستوري الدائم بعد انتخابات 2005.

2. نظام الحكم:

• جمهوري اتحادي ديمقراطي، يعتمد على الفصل بين السلطات الثلاث: التشريعية، والتنفيذية، والقضائية.

• يحمي الحقوق المدنية والسياسية، ويضمن التمثيل العادل للمكونات الطائفية والقومية.

3. السلطات

1. التشريعية:

• مجلس النواب العراقي، منتخب من الشعب مباشرة، يسن القوانين ويوافق على الحكومة.

2. التنفيذية:

• رئيس الجمهورية (رمزي، يمثل الدولة).

• مجلس الوزراء برئاسة رئيس الوزراء، يتولى إدارة شؤون الدولة.

3. القضائية:

• المحكمة الاتحادية العليا، لضمان دستورية القوانين وحماية الحقوق.

4. الحقوق والحريات.

• الحقوق الأساسية: حرية التعبير، والمعتقد، والتنقل.

• الحقوق السياسية: المشاركة في الانتخابات، وتشكيل الأحزاب، وحماية الأقليات.

• الحقوق الاقتصادية والاجتماعية: الحق في التعليم، والصحة، والعمل، والسكن اللائق.

5. الدين والهوية.

• الإسلام دين الدولة الرسمي، مع ضمان حرية المعتقد للديانات الأخرى.

• اللغة العربية والكردية لغتان رسميتان، مع السماح باستخدام اللغات المحلية للأقليات.

6. الفيدرالية والسلطات المحلية.

• يمنح الدستور حق إنشاء محافظات اتحادية وإدارة شؤونها بشكل ذاتي ضمن الإطار الاتحادي.

• يقر اللامركزية السياسية والإدارية ويحدد صلاحيات المحافظات والمجالس المحلية.

7. عملية الاستفتاء

• أُقر الدستور عبر استفتاء شعبي في 15 أكتوبر 2005، إذ حصل على أغلبية

أصوات الناخبين.

• أدى هذا إلى الانتقال الرسمي إلى الحكومة المنتخبة وفق الدستور الدائم.

أهمية الدستور:

• رسم الأساس للعملية الديمقراطية في العراق بعد 2003.

• ضمّن حقوق الإنسان والمواطنة المتساوية لكل العراقيين .

• وضع الإطار القانوني لتقاسم السلطة بين المكونات الطائفية والقومية.

• مهد الطريق لتشكيل الحكومات المنتخبة وإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية لاحقًا .

5 - الانتخابات الدورية والقوانين الانتخابية :

شرع العراق بعد سقوط النظام السابق ، في إجراء انتخابات متعددة لتأسيس نظام ديمقراطي:

1. يناير 2005: انتخابات الجمعية الوطنية المؤقتة (انتخاب البرلمان الانتقالي).

2. ديسمبر 2005: أول انتخابات برلمانية بموجب الدستور الدائم، لتشكيل مجلس النواب العراقي.

3. 2010، 2014، 2018: انتخابات برلمانية دورية كل أربع سنوات تقريبًا.

4. 2021: انتخابات مبكرة بعد استقالة الحكومة احتجاجًا على ثورة تشرين 2019.

2. القوانين الانتخابية المتغيرة.

شهد العراق بعد 2003 تغييرات متعددة في القوانين الانتخابية، كان الهدف منها تعديل التمثيل الطائفي والقومي وتأثير الأحزاب الكبيرة:

• 2005: نظام القوائم النسبية الوطنية، إذ تُوزع المقاعد وفق نسبة الأصوات على القوائم الوطنية.

• 2010: تعديل النظام ليشمل نظام القوائم الإقليمية والنسبية، مع تخصيص نسبة للمقاعد السنية والكردية.

• 2014: اعتماد نظام الدوائر الانتخابية الكبرى، مما سمح بزيادة تمثيل القوى الطائفية الكبرى وتقليل تمثيل الأقليات الصغيرة.

• 2020-2021: اعتماد نظام الدوائر المتعددة : إذ قُسم العراق إلى 83 دائرة انتخابية صغيرة لتقليل تأثير الأحزاب الكبيرة، وتمكين المرشحين المستقلين من الفوز بمقاعد البرلمان .

3. الدروس المستفادة:

• التغيير المتكرر في القوانين الانتخابية يعكس صراع القوى السياسية على السلطة والتمثيل.

• تعدد الدوائر في 2021 كان محاولة لتجاوز الهيمنة الحزبية وتحسين التمثيل الشعبي المحلي.

• التجربة العراقية تؤكد أن الانتخابات ليست مجرد تصويت بل أداة لضبط التوازن السياسي والطائفي .

ثالثاً: الحوادث البارزة والتحديات الأمنية

1. ظهور تنظيم القاعدة 2004 - 2008.

أولا - الظهور والتأسيس :

• بعد غزو العراق عام 2003، استغل تنظيم القاعدة الفراغ الأمني والصراعات الطائفية للتمدد داخل العراق.

• أسسه في العراق أبو مصعب الزرقاوي، تحت اسم "تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين"، وكان الهدف الأساسي: إقامة دولة إسلامية تعتمد على تفسير سلفي متشدد للشريعة.

• سرعان ما أصبح التنظيم مصدر التهديد الأبرز للأمن العراقي، مستهدفًا القوات الأجنبية، والحكومة العراقية، وأي مجموعات شيعية ، سنية أو مدنية معارضة او مشاركة في الحكومة .

ثانيا - الأيديولوجيا والأهداف :

• يعتمد التنظيم على الأيديولوجية السلفية الجهادية، ويركز على:

• طرد القوات الأجنبية.

• إسقاط الحكومة العراقية المدعومة من التحالف الدولي.

• إشعال صراع طائفي بين السنة والشيعة لخلق فوضى تمكنه من السيطرة .

3. الأثر على المجتمع والسياسة.

• تسبب التنظيم في تهجير السكان، تدمير البنية التحتية، وزرع الفتن الطائفية.

• أثر سلبًا على مشاركة المكوّن السني في العملية السياسية، إذ ارتبطت بعض المناطق السنية لاحقًا بالاتهامات بالتواطؤ أو التهاون مع التنظيم.

• أسهم في زيادة تدخل القوات الأجنبية والسياسات الأمنية المشددة في المحافظات الغربية والشمالية.

• تشكيل قوات الصحوات لمواجهة تنظيم القاعدة .

يُعدّ الشيخ عبد الستار أبو ريشة من مؤسسيها البارزين، إذ دفع حياته و أفرادًا من عائلته ثمناً باهظاً في مواجهة تنظيم القاعدة للدفاع عن العراق ووحدته. تُمثل الصحوات تجربة محلية عشائرية ناجحة في مقاومة الإرهاب واستعادة الأمن، وأسست نموذجًا للتعاون بين المجتمع المحلي والقوات الأمنية للحفاظ على الاستقرار في المحافظات الغربية والسنية .

2. ظهور داعش 2014-2017 :

الظهور الرسمي: في أوائل 2014، سيطر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق

والشام (داعش) على مساحات واسعة من المناطق الغربية والشمالية، بما فيها الموصل، والرمادي، والفلوجة.

• استغلال الاحتجاجات السنية: استفاد التنظيم من الاحتجاجات الشعبية في المحافظات السنية التي اندلعت عام 2013–2014، نتيجة شعور السكان بالتهميش والإقصاء السياسي والأمني، لتوسيع نفوذه وتجنيد المقاتلين المحليين.

• أسلوب السيطرة: استخدم داعش العنف، والترهيب، والتفجيرات، والاغتيالات، وأسس سلطته على مبادئ الدولة الإسلامية المزيفة وفق تفسيره المتشدد للشريعة.

• الأثر على السكان: أدت سيطرة داعش إلى تهجير واسع للسكان، ودمار البنية التحتية، وانهيار مؤسسات الدولة المحلية.

تشكل هذه المرحلة منعطفًا تاريخيًا في العراق الحديث، إذ ارتبطت الأزمة الأمنية والنزاعات الطائفية والسياسية بظهور تنظيم إرهابي عالمي استغل الاحتجاجات المحلية لمضاعفة سيطرته.

تحرير الأراضي من سيطرة داعش عام 2017 وإعادة هيبة الدولة :

بعد ثلاثة أعوام من سيطرة داعش على مساحات واسعة في العراق (2014–2017)، انطلقت عمليات عسكرية واسعة لتحرير المدن والمحافظات التي احتلها التنظيم.

• القوات المشاركة:
• الجيش العراقي والقوات المسلحة النظامية.
• الشرطة الاتحادية.
• الحشد الشعبي، بما في ذلك فصائل عر اقية مختلفة.
• أبناء العشائر الغيارى الذين انخرطوا للدفاع عن مناطقهم.

• المدن الرئيسية التي تحررت: الموصل (تموز 2017)، والرمادي، والفلوجة، وتلعفر، وصلاح الدين ، والعديد من القرى والمناطق المحيطة.

• الأثر:

- استعادة الدولة سيطرتها على الأراضي.

- استعادة جزء من الأمن والاستقرار في المحافظات الغربية والشمالية.

- تعزيز الروح الوطنية وتأكيد وحدة العراق أمام التحديات الإرهابية.

- مثلت عملية التحرير نموذجًا للتعاون بين القوات النظامية والمجتمع المحلي، ووضعت أساسًا لإعادة الإعمار وإعادة دمج المناطق المحررة في الدولة العر اقية.

كانت هذه المرحلة من أبرز محطات استعادة الدولة وهيبتها بعد سنوات من الفوضى والصراع الطائفي والإرهابي في العراق الحديث.

رابعاً: الأحزاب والتحالفات السياسية :

- التحالف الشيعي والذي يضم الكتل المنظوية من الأحزاب الشيعية.

- التحالف الكردي ويضم الحزبين الرئيسين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني، الأحزاب الكردية الصغيرة.

- التحالف السني يضم كل الأحزاب والسنية.

غالبًا ما يتم تشكيل الحكومة العراقية بعد الانتخابات عبر عمليات تفاوضية مطوّلة ومعقدة، تعكس الطبيعة الطائفية والقومية للمشهد السياسي. تكشف هذه العملية عن غياب رؤية وطنية شاملة تحدد أولويات الدولة ومصالح الشعب على مستوى السياسات العامة، كما تظهر غياب اتفاق سياسي مسبق وأهداف محددة سلفًا بين القوى السياسية الكبرى. وغالبًا ما تتحول التشكيلات الحكومية إلى منتج لتوازنات سياسية و انتقائية بين الأحزاب والكتل الكبرى، مما يضعف القدرة على تنفيذ سياسات طويلة الأمد، ويزيد من التأزم بين المكونات المختلفة،

ويؤثر على استقرار الدولة وفاعلية مؤسساتها.

هذه الظاهرة تؤكد أن السياسة العراقية بعد 2003 لم تكن مجرد مسار ديمقراطي رقابي، بل ملعبًا للتفاوض الحزبي والطائفي، إذ تصبح المناصب الحكومية سلعة للتقسيم والاحتكار، على حساب الكفاءة الوطنية وتحقيق مصالح المواطنين.

تشكّل تجربة العراق بعد نيسان 2003 نموذجًا معقدًا وحرجًا للديمقراطية الناشئة في بيئة مضطربة تتسم بالتحولات السياسية والاجتماعية العميقة. لقد شهد العراق إنجازات مؤسساتية مهمة، أبرزها صياغة دستور دائم يؤسّس لفصل السلطات وتكريس الحقوق والحريات، وإجراء انتخابات دورية تعكس تنوع المكونات الطائفية والقومية، ونمو المجتمع المدني الذي أصبح أكثر نشاطًا في مراقبة الأداء الحكومي والمطالبة بالإصلاح. هذه العناصر تمثل جانب الأمل في العملية الديمقراطية العراقية، إذ يمكن للمواطنين أن يشاركوا بشكل فعلي في صياغة مستقبلهم السياسي والاجتماعي.

ومع ذلك، جاءت هذه الإنجازات محاطة بتحديات جسيمة، من أبرزها:

• المحاصصة الطائفية والسياسية التي أدّت إلى تكريس الانقسامات بين المكونات المختلفة، مما أثر على كفاءة الحكومة واستقلالية مؤسساتها.

• الفساد المستشري في أجهزة الدولة، والذي قلّص الثقة الشعبية في القدرة على تحقيق الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية.

• العنف المستمر والإرهاب، لا سيما من تنظيم القاعدة ولاحقًا داعش، ما جعل العملية الديمقراطية عرضة للتقويض والأزمات الأمنية المتكررة.

• التدخلات الخارجية، التي أسهمت في تضخيم التوترات الداخلية وإضعاف قدرة الدولة على فرض سيادتها بشكل كامل.

خامساً: المجتمع المدني والإعلام

- حدثت طفرة في حرية الصحافة وظهور منظمات مجتمع مدني، رغم تهديدات مستمرة.

سادساً: التحديات والمعوقات

1. ضعف الدولة ومؤسساتها.
2. المحاصصة الطائفية وتعميق الانقسامات.
3. الفساد المالي والإداري.
4. التدخلات الخارجية.
5. الأزمة الاقتصادية واعتماد النفط شبه الكلي.

سابعاً: المكاسب والإنجازات

1. وجود دستور دائم يضمن التعددية والحريات.
2. انتخابات دورية وإن شابتها إشكاليات.
3. مساحة أكبر لحرية الإعلام.
4. بروز حراك شعبي مثل احتجاجات تشرين.

نتيجة لهذه المعطيات، يمكن القول إن الديمقراطية العراقية حبيسة التناقضات؛ فهي تحمل أمل التأسيس والإصلاح وبناء دولة المؤسسات من جهة، وواقع الخذلان والإحباط نتيجة الصراعات الطائفية، والعنف، والتدخلات المتعددة من جهة أخرى. هذا التناقض يضع العراق في مفترق طرق مستمر بين إمكانية تحقيق الديمقراطية كقيمة عملية ومؤسسية، أو تحولها إلى أداة لتكريس الانقسامات وتعميق الأزمات.

ثامناً: الجدول الزمني التوضيحي للعلاقة بين الديمقراطية والإرهاب في العراق (2003 – 2021)

السنة	الحدث الديمقراطي	الحدث الإرهابي (الأمني) التحولات الاجتماعية والسياسية
2003	مجلس الحكم الانتقالي	-
2004	قانون إدارة الدولة الانتقالي	ظهور تنظيم القاعدة
2005	أول انتخابات برلمانية الدستور الدائم	هجمات القاعدة على الانتخابات
2006 - 2007	-	تفجير مرقد الإماميين العسكريين، العنف الطائفي
2007 - 2008	-	الصحوات العشائرية لمواجهة القاعدة
2011	-	انسحاب القواعد الأمريكية
2014	-	صعود داعش
2017	-	تحرير الأرض من داعش
2019	-	احتجاجات تشرين
2021	انتخابات مبكرة	-

الخاتمة

في هذا السياق، يصبح درس العراق بعد 2003 مهمًا لكل دراسة مقارنة للديمقراطيات الناشئة؛ فهو يوضح أن تأسيس الديمقراطية لا يقتصر على إجراء الانتخابات أو صياغة الدستور، بل يتطلب استقرارًا سياسيًا داخليًا، ورؤية وطنية شاملة، ومجتمعًا مدنيًا قويًا قادرًا على مراقبة السلطة وحماية المكاسب الديمقراطية، وإلا فإن العملية الديمقراطية تبقى مهددة بالخذلان رغم وجود أطرها الرسمية .

الفصل الثاني

الديمقراطية
في الفكر الغربي
" النشأة والتطور "

المحور الأول

الجذور القديمة للفكر الديمقراطي الغربي

أولاً: اليونان القديمة

يمكن تتبع جذور الديمقراطية الغربية إلى اليونان القديمة، لا سيما مدينة أثينا في القرن الخامس قبل الميلاد. فقد أسست أثينا تجربة فريدة من نوعها في مشاركة المواطنين في صنع القرار من خلال "الإكليسيا"، الجمعية العامة التي كان يشارك فيها المواطنون الأحرار لمناقشة القوانين والسياسات العامة (أرسطو، السياسة، 1982). ورغم محدودية هذا النظام التي استثنت النساء والعبيد والأجانب، فقد وضع أساسًا لمفهوم السيادة الشعبية، وهو حجر الزاوية في الفكر الديمقراطي الغربي الحديث (أفلاطون، الجمهورية، 1969).

إن الفلاسفة اليونانيين لم يقتصروا على الممارسة السياسية، بل أسسوا أيضًا للتحليل النقدي لها. فقد رأى أفلاطون أن حكم الشعب يمكن أن ينحدر إلى الفوضى ويؤدي إلى الطغيان (أفلاطون، الجمهورية، 1969)، في حين اعتبر أرسطو أن الديمقراطية قد تكون نظامًا صالحًا إذا أحاطت به مؤسسات تحافظ على القانون والمصلحة العامة (أرسطو، السياسة، 1982). هذه الرؤى لم تكن مجرد نقد فلسفي، بل أسست لإطار نظري يوازن بين حرية المشاركة الشعبية وحكمة النخبة، وهو إطار ما زال مؤثرًا حتى اليوم (كونستانتينوس، تاريخ الديمقراطية في اليونان، 1990).

ثانياً: الجمهورية الرومانية

مع الجمهورية الرومانية، تطورت الديمقراطية في بعدها المؤسساتي. فقد جمع الرومان بين مجلس الشيوخ والجمعيات الشعبية والقنصلية، مؤكدين على الفصل بين السلطات وضرورة القانون كأساس للشرعية السياسية

(هورست، الفكر السياسي الروماني، 1985). ورغم أن الجمهورية الرومانية انتهت إلى الاستبداد الإمبراطوري، إلا أن المبادئ التي أرساها الرومان، مثل التمثيل المؤسساتي وتوازن السلطات، شكلت نموذجًا لاحقًا للديمقراطيات الحديثة في أوروبا الغربية وأمريكا (هورست، الفكر السياسي الروماني، 1985).

ثالثاً: العصور الوسطى والإصلاح الديني

شهدت أوروبا في العصور الوسطى تراجعًا ملموسًا للديمقراطية المباشرة، بسبب سيطرة الكنيسة والملكية المطلقة (توينبي، تاريخ الغرب، 1974). ومع ذلك، لم تختفِ عناصر المشاركة الشعبية تمامًا، إذ ظهرت مجالس محلية في المدن الإيطالية والألمانية، تسمح بمستوى محدود من المشاركة المدنية (توينبي، تاريخ الغرب، 1974).

كان الإصلاح البروتستانتي مرحلة حاسمة في تطور الفكر الديمقراطي، إذ ركز على استقلال الفرد أمام الله، وهو ما أسس لاحقًا لمفاهيم الحقوق الفردية والحريات المدنية (عبد الرحمن، الديمقراطية الليبرالية في العصر الحديث، 2010). هذا التغير الفكري مهد الطريق لتقبل فكرة الدولة المدنية المستقلة عن السلطة الدينية، وهو أحد الأعمدة الأساسية للنموذج الديمقراطي الليبرالي الغربي (عبد الرحمن، الديمقراطية الليبرالية في العصر الحديث، 2010).

رابعاً: الثورة الإنجليزية والأمريكية والفرنسية

مع بداية العصر الحديث، برزت ثلاث ثورات شكلت جوهر الديمقراطية الغربية الحديثة: الثورة الإنجليزية (1640–1688)، والثورة الأمريكية (1776)، والثورة الفرنسية (1789) (دال، الديمقراطية والسلطة، 1998).

- الثورة الإنجليزية أسست لمبدأ البرلمان الدستوري ومفهوم المسائلة القانونية للسلطة الملكية (دال، الديمقراطية والسلطة، 1998).

- الثورة الأمريكية أعلنت الاستقلال وأرست دستورًا يكفل الحقوق الفردية

وفصل السلطات، مع التركيز على حماية حقوق المواطنين وحرياتهم (دال، الديمقراطية والسلطة، 1998).

- الثورة الفرنسية أعادت تعريف مفاهيم المواطنة والمساواة، وأكدت على حق الشعب في تقرير مصيره، رغم الانزلاقات التي شهدتها مثل عهد الإرهاب وصعود نابليون (دال، الديمقراطية والسلطة، 1998).

خامساً: الفكر السياسي الكلاسيكي والحديث

أسس الفلاسفة الغربيون منذ القرن السابع عشر حتى القرن التاسع عشر النظريات التي صاغت الديمقراطية الحديثة:

- جون لوك: شدد على حقوق الإنسان الطبيعية وحق الثورة على الحكومات الظالمة (لوك، رسائل حول الحكومة المدنية، 1690).

- روسو: ركز على السيادة الشعبية والإرادة العامة كأساس للشرعية السياسية (روسو، العقد الاجتماعي، 1762).

- مونتسكيو: طور مبدأ فصل السلطات لتجنب تركيز السلطة في يد جهة واحدة (مونتسكيو، روح القوانين، 1748).

في القرن التاسع عشر، ظهرت الديمقراطية الاجتماعية، التي حاولت التوفيق بين الحرية الفردية والعدالة الاجتماعية، مع التركيز على تقليص التفاوت الطبقي وتوسيع الخدمات العامة لضمان مشاركة فعلية للمواطنين (عبد الرحمن، الديمقراطية الليبرالية في العصر الحديث، 2010).

سادساً: تطبيق الديمقراطية في أوروبا وأمريكا

شهد القرن التاسع عشر والقرن العشرين توسعًا للديمقراطية في أوروبا وأمريكا، مع إدماج الطبقات المختلفة في العملية السياسية وتوسيع حق التصويت (دال، الديمقراطية والسلطة، 1998).

سابعاً: الديمقراطية الليبرالية والعولمة

في العصر الحديث، أصبحت الديمقراطية الليبرالية نموذجًا سائدًا يجمع بين التمثيل الشعبي، والحريات الفردية، واستقلال القضاء، وسيادة القانون (عبد الرحمن، الديمقراطية الليبرالية في العصر الحديث، 2010).

ثامناً: الصراع بين المثاليات النظرية والتحديات الواقعية

على الرغم من التطور النظري الغربي للديمقراطية، فإن التطبيق العملي لا يخلو من صعوبات (دال، الديمقراطية والسلطة، 1998):

- الفساد المؤسسي: ضعف مؤسسات الدولة يؤدي إلى تقويض الديمقراطية.
- التفاوت الاجتماعي والاقتصادي: يحد من قدرة المواطنين على ممارسة حقوقهم الفعلية.
- التدخل الخارجي: يؤثر على استقلالية القرارات الوطنية.
- التحديات الأمنية والسياسية: النزاعات الداخلية قد تهدد استقرار الديمقراطية.

تاسعاً: تجربة العراق بعد عام 2003 كمثال للتحدي

تعد تجربة العراق بعد عام 2003 نموذجًا حيًا يوضح مدى تعقيد نقل الديمقراطية الغربية إلى بيئة هشة سياسيًا واجتماعيًا. فقد أظهرت التجربة أن وجود دستور و انتخابات لا يكفيان وحدهما لضمان نجاح العملية الديمقراطية، بل يتطلب الأمر مجموعة من الإصلاحات الشاملة والمتزامنة على المستويات المؤسسية والمجتمعية.

من الناحية المؤسساتية، واجه العراق تحديات كبيرة في بناء مؤسسات الدولة الحديثة، إذ كانت غالبية الأجهزة الحكومية قد انهارت أو فقدت مصداقيتها خلال حكم النظام السابق. حاول الدستور الجديد وإعادة تشكيل الحكومة وضع قواعد للعملية السياسية، لكن هذه القواعد لم تتمكن بمفردها من معالجة الخلل في الأداء الحكومي، و انتشار الفساد، والمحاصصة الطائفية، التي أضرت بالكفاءة

الإدارية واستقلالية المؤسسات.

أما على مستوى التعليم السياسي وبناء المجتمع المدني، فقد بينت التجربة العراقية أن التنشئة الديمقراطية لا تُنقل بالقوانين فقط، بل تحتاج إلى ثقافة سياسية مدنية قادرة على ممارسة حقوقها ومحاسبة السلطة. فالمجتمع المدني في العراق، رغم نشاطه الملحوظ بعد 2003، واجه صعوبة في التأثير على صنع القرار بسبب الهيمنة الطائفية للأحزاب السياسية الكبرى، والصراعات المسلحة، والتهديدات الأمنية المستمرة. ([عبد الرحمن، الديمقراطية الليبرالية في العصر الحديث، 2010]).

على صعيد الأمن والاستقرار الاجتماعي، أبرزت التجربة أن غياب الدولة القوية وسيطرة الجماعات المسلحة على مناطق واسعة، بما فيها القاعدة ولاحقًا داعش، يمكن أن يقوّض أي عملية انتقالية حتى في وجود مؤسسات ديمقراطية ظاهرية. كما أظهرت الاحتجاجات الشعبية في المحافظات السنية بين 2013 و2014 أن الشعور بالإقصاء السياسي والاجتماعي يفتح المجال أمام الجماعات المتطرفة لاستغلال الأزمات المحلية لتعزيز نفوذها، وهو ما حدث بالفعل مع داعش.

من خلال هذا المنظور، تتضح أهمية الرؤية الوطنية الشاملة ووجود إطار سياسي متوافق عليه بين القوى المختلفة، بإذ لا تصبح الديمقراطية مجرد آلية شكلية لتوزيع المناصب والمغانم السياسية، بل عملية حقيقية لبناء دولة مؤسسات قادرة على حماية حقوق المواطنين وتعزيز العدالة الاجتماعية.

إن تجربة العراق إذن تمثل درسًا عمليًا وواقعيًا في فهم التحديات التي تواجه نقل الديمقراطية الغربية إلى مجتمعات ذات بيئات هشة، إذ النجاح ليس مجرد صياغة القوانين، بل بناء القدرات المؤسساتية، وعليم سياسي متقدم، وتنمية مجتمع مدني قوي ومستقل قادر على مواجهة الأزمات والتحديات السياسية والأمنية.

المحور الثاني

المدارس الفكرية الغربية في الديمقراطية

تعد المدارس الفكرية الغربية التي تناولت الديمقراطية من أهم الإسهامات التي شكلت مسار الفكر السياسي الحديث، إذ وفرت إطارًا نظريًا لفهم العلاقة بين السلطة والشعب، والحرية والعدالة، والفرد والمجتمع. وقد تطورت هذه المدارس على مدى قرون، متأثرة بالتغيرات الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، بدءًا من فلسفة القرن السابع عشر وحتى الفكر الليبرالي المعاصر، مرورًا بالديمقراطية الاجتماعية والاشتراكية، وصولًا إلى المدارس النقدية التي تساءلت عن حدود الديمقراطية ومفاهيمها النظرية والعملية (دال، الديمقراطية والسلطة، 1998).

أولاً: الليبرالية الكلاسيكية

تشكل الليبرالية الكلاسيكية حجر الزاوية في الفكر الديمقراطي الغربي الحديث، وتعود جذورها إلى القرن السابع عشر، مع مفكرين مثل جون لوك، توماس هوبز، ومونتسكيو:

- جون لوك: ركز على حقوق الإنسان الطبيعية مثل الحياة والحرية والملكية، وأكد على أن الحكومة تستمد شرعيتها من موافقة المحكومين (لوك، رسائل حول الحكومة المدنية، 1690).

- مونتسكيو: وضع مبدأ فصل السلطات لضمان عدم استبداد السلطة، مؤكدًا على التوازن بين التشريع والتنفيذ والقضاء (مونتسكيو، روح القوانين، 1748).

- توماس هوبز: أكد على ضرورة وجود سلطة مركزية قوية لتجنب الفوضى، لكنه لم ينكر أهمية الحقوق الفردية (هوبز، ليفياثان، 1651).

تتميز الليبرالية الكلاسيكية بالتركيز على الآتي:

1. حرية الفرد وحقوقه الأساسية.

2. سيادة القانون وشرعية الدولة القائمة على التو افق الاجتماعي.

3. دور محدود للدولة في الشؤون الاقتصادية، مع اعتماد السوق الحر (لو، رسائل حول الحكومة المدنية، 1690).

وقد شكلت هذه المبادئ الأساس الذي بنيت عليه الديمقراطيات التمثيلية في أوروبا وأمريكا، إذ أصبحت الانتخابات، والمؤسسات، والفصل بين السلطات ركيزة أساسية للنظام السياسي (دال، الديمقراطية والسلطة، 1998).

ثانياً: الديمقراطية الاجتماعية

ظهرت الديمقراطية الاجتماعية في القرن التاسع عشر كرد فعل على التحديات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الثورة الصناعية والتفاوت الطبقي الكبير (توينبي، تاريخ الغرب، 1974).

- ركزت على العدالة الاجتماعية وتقليص الفجوات الاقتصادية بين الطبقات المختلفة.

- تهدف إلى ضمان توزيع متوازن للموارد والخدمات العامة مثل التعليم والصحة، مما يمكن المواطنين من المشاركة الفعلية في الحياة السياسية (عبد الرحمن، الديمقراطية الليبرالية في العصر الحديث، 2010).

نجحت نماذج الديمقراطية الاجتماعية بشكل واضح في دول أوروبا الشمالية، مثل السويد والنرويج والدنمارك، إذ دمجت بين حرية الفرد والحقوق الاجتماعية، وحققت استقرارًا سياسيًا نسبيًا (دال، الديمقراطية والسلطة، 1998).

التحديات التي واجهت هذا النموذج:

- تكاليف مالية عالية للبرامج الاجتماعية.

- صعوبة الموازنة بين السوق الحروالعدالة الاجتماعية.

- الاعتماد على مؤسسات قوية ومستقرة لضمان التنفيذ الفعلي (عبد الرحمن، الديمقراطية الليبرالية في العصر الحديث، 2010).

ثالثاً: الليبرالية الجديدة

مع نهاية القرن العشرين، برزت الليبرالية الجديدة كرد فعل على ضعف كفاءة الدولة الاقتصادية في الديمقراطيات الاجتماعية (توينبي، تاريخ الغرب، 1974).

- ركزت على الحد من تدخل الدولة في الاقتصاد، وتعزيز حرية السوق، وتشجيع الخصخصة.

- أكدت على الحريات الفردية والسياسية، مع تقليص دور الدولة في الرعاية الاجتماعية المباشرة (دال، الديمقراطية والسلطة، 1998).

إن تطبيق هذا الفكر أثر على سياسات عدد من الدول الغربية، مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في عهدي مارغريت تاتشر ورونالد ريغان، إذ شهدت برامج اقتصادية تهدف إلى تحفيز النمو مع تقليص دور الحكومة (عبد الرحمن، الديمقراطية الليبرالية في العصر الحديث، 2010).

لكن النقد وجه إلى الليبرالية الجديدة بسبب زيادة الفجوات الاقتصادية والاجتماعية، وتهميش بعض الفئات الأقل حظًا، ما أظهر جدلية بين الحرية الفردية وتحقيق العدالة الاجتماعية (دال، الديمقراطية والسلطة، 1998).

رابعاً : المدارس النقدية والتحليلية

ظهرت المدارس النقدية في القرن العشرين، مدفوعة بالأسئلة حول حدود الديمقراطية الغربية:

- هل الديمقراطية الغربية تحقق المساواة الفعلية؟

- ما أثر المؤسسات والاقتصاد على حرية المشاركة الشعبية؟

من أبرز هذه المدارس:

1. المدرسة النقدية لماركس، التي ربطت بين الديمقراطية والاقتصاد، معتبرة أن النظم الليبرالية تمثل مصالح الطبقات الرأسمالية أكثر من الشعب (ماركس، رأس المال، 1867).

2. المدرسة النقدية لنيو ماركسية وفرانكفورت، ركزت على الثقافة والوعي الشعبي، ودراسة كيفية تأثير الإعلام والإيديولوجيا على المشاركة الديمقراطية (هوكهايمر وآدورنو، نقد العقل البرجوازي، 1944).

أسهمت هذه المدارس في تطوير أدوات نقدية لفحص الديمقراطية الغربية، وتقديم توصيات لإصلاح المؤسسات، وتوسيع المشاركة الحقيقية، وليس مجرد الصيغة الشكلية للانتخابات (دال، الديمقراطية والسلطة، 1998).

خامساً: التفاعل بين المدارس الفكرية

لم يتطور الفكر الديمقراطي الغربي في سياق معزول، بل كان دائمًا نتيجة تفاعل بين المدارس الفكرية المختلفة:

- الليبرالية الكلاسيكية وفرت الأساس القانوني والمؤسساتي.
- الديمقراطية الاجتماعية أضافت بُعد العدالة الاقتصادية والاجتماعية.
- الليبرالية الجديدة أعادت توجيه العلاقة بين الدولة والسوق.
- المدارس النقدية أسهمت في تقييم الفجوات بين النظرية والممارسة، وتقديم رؤى لإصلاح الديمقراطية (دال، الديمقراطية والسلطة، 1998).

هذا التفاعل يجعل من الديمقراطية الغربية إطارًا متعدد الأبعاد، يجمع بين الحرية الفردية، والمشاركة الشعبية، والعدالة الاجتماعية، واستقلالية المؤسسات، مع إمكانية التكيف مع الظروف المختلفة (عبد الرحمن، الديمقراطية الليبرالية في العصر الحديث، 2010).

سادساً: تطبيقات وتجارب عملية

- التطبيق العملي للفكر الديمقراطي الغربي يظهر في التجارب المختلفة:

- أوروبا الغربية: الجمع بين الديمقراطية التمثيلية والعدالة الاجتماعية في السويد والنرويج (دال، الديمقراطية والسلطة، 1998).

- الولايات المتحدة: تطبيق الليبرالية الكلاسيكية مع التأكيد على الحقوق الفردية وفصل السلطات (لوك، رسائل حول الحكومة المدنية، 1690).

- أمريكا اللاتينية و إفريقيا: تحديات نقل النماذج الغربية إلى مجتمعات مختلفة، ما يبرز أهمية السياق الثقافي والاجتماعي (توينبي، تاريخ الغرب، 1974).

كما يمكن استخدام التجربة العر اقية بعد 2003 كمثال حي على التحديات التي تواجه نقل الفكر الديمقراطي الغربي إلى بيئات غير مستقرة، إذ أثبتت التجربة أن وجود دستور وإجراء انتخابات لا يكفي، بل يجب وجود مؤسسات قوية ومجتمع مدني واعٍ لضمان نجاح الديمقراطية (عبد الرحمن، الديمقراطية الليبرالية في العصر الحديث، 2010).

سابعاً: النقد المعاصر للفكر الديمقراطي الغربي

رغم ما قدمته المدارس الفكرية الغربية من أدوات لتأسيس الديمقراطية الحديثة، إلا أن هناك عدة انتقادات معاصرة لها:

- التركيز المفرط على المؤسسات الشكلية أحيانًا على حساب المشاركة الشعبية الفعلية (دال، الديمقراطية والسلطة، 1998).

- الفجوة بين النظرية والممارسة: إذ تظهر الديمقراطيات الغربية أحيانًا غير قادرة على تحقيق العدالة الاجتماعية بالكامل (توينبي، تاريخ الغرب، 1974).

- تأثير العولمة والاقتصاد العالمي: الذي يفرض قيودًا على قدرة الدولة الديمقراطية على التحكم الكامل في شؤونها الداخلية (عبد الرحمن، الديمقراطية الليبرالية في العصر الحديث، 2010).

الخاتمة: أبعاد الفكر الغربي في الديمقراطية وتحديات التطبيق العملي

تُظهر دراسة المدارس الفكرية الغربية في الديمقراطية تعدد الأبعاد الفكرية والتطبيقية لهذا النظام السياسي، إذ تمتد من الليبرالية الكلاسيكية التي ركّزت على حماية الحقوق الفردية وتقييد سلطة الدولة، إلى الديمقراطية الاجتماعية التي أضافت بُعدًا اقتصاديًا واجتماعيًا لضمان العدالة والمساواة، وصولًا إلى الليبرالية الجديدة التي أعادت التأكيد على دور السوق كآلية لتحفيز التنمية الاقتصادية، وأخيرًا إلى المدارس النقدية التي تسلّط الضوء على التفاوتات البنيوية والانقسامات الاجتماعية والسياسية التي قد تعرقل ممارسة الديمقراطية بشكل فعّال.

لقد أثبتت هذه المدارس، كلٌ وفق منظوره، أهميتها في صياغة مفاهيم الحرية والمشاركة الشعبية والعدالة الاجتماعية، ووضعت أسسًا نظرية يمكن الاستناد إليها في بناء نظم سياسية حديثة. فالليبرالية الكلاسيكية أرست مفهوم الحقوق الفردية وحماية الحريات المدنية، بينما الديمقراطية الاجتماعية أكدت على ضرورة تدخل الدولة لضمان حد أدنى من العدالة الاقتصادية والاجتماعية. أما الليبرالية الجديدة، فقد أضافت بعدًا آخر يتعلق بتحرير المبادرات الاقتصادية وربط الديمقراطية بالنمو الاقتصادي، فيما قدمت المدارس النقدية أدوات لفهم الاختلالات البنيوية، التفاوتات، و انعدام المساواة في الممارسة العملية.

ومع ذلك، تكشف التجارب العملية أن تطبيق الديمقراطية ليس مجرد نقل للمفاهيم الغربية أو اعتماد دستور و انتخابات، بل هو عملية معقدة ومستمرة تتطلب تو افقًا ثقافيًا، ومؤسسات قوية، ومجتمعًا مدنيًا فعالًا، وآليات فعالة لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية. فالفجوة بين النظرية والتطبيق تظهر بوضوح عند مواجهة الصراعات الطائفية، والتدخلات الخارجية، والتفاوتات الاقتصادية، والأزمات الأمنية، وهي عوامل تجعل الديمقراطية عرضة للضعف

والتحدي.

من خلال هذا التحليل، يمكن القول إن دراسة المدارس الفكرية الغربية توفر أدوات نقدية ومنهجية لفهم الديمقراطية بشكل أعمق، ليس فقط كآليات سياسية، بل كنظام متكامل يتطلب توافقًا بين القيم، والمؤسسات، والسلوك الاجتماعي لضمان نجاحه واستمراريته. كما تبرز أهمية التحليل الواقعي للتجارب التطبيقية، بما في ذلك تجربة العراق بعد 2003، كدليل على أن الديمقراطية الناشئة في بيئات هشة تواجه تحديات متعددة تحتاج إلى استراتيجيات شاملة ومتزامنة لبناء دولة قوية ومستقرة، قادرة على حماية الحقوق وتعزيز المشاركة الشعبية والعدالة الاجتماعية.

الخلاصة، إن الديمقراطية الغربية ليست مجرد قالب جاهز للتطبيق، بل تجربة ديناميكية تتطلب التكيف مع الظروف المحلية والثقافية والسياسية، مع الاستفادة من التجارب النظرية لضمان تحويلها إلى نظام فعّال ومستدام في أي مجتمع.

المحور الثالث

تطبيق الديمقراطية في سياقات مختلفة

تُعد الديمقراطية من أكثر الأنظمة السياسية تنوعًا وتعقيدًا، فهي ليست مجرد نموذج واحد يمكن نسخه وتطبيقه في أي مكان، بل هي مجموعة من المبادئ والممارسات التي تتفاعل مع السياق الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي لكل مجتمع (دال، الديمقراطية والسلطة، 1998). ومن هنا تبرز أهمية دراسة تطبيق الديمقراطية في سياقات مختلفة، لمعرفة العوامل التي تساعد على نجاحها أو التي تعيقها، والتحديات التي تواجهها عند الانتقال من النظرية إلى الو اقع العملي (عبد الرحمن، الديمقراطية الليبرالية في العصر الحديث، 2010).

أولاً: التجربة الديمقراطية في الغرب

تمثل التجارب الغربية النموذج الأكثر استقرارًا للديمقراطية الحديثة، إذ تطورت عبر التاريخ لتشمل عناصر متعددة مثل: الانتخابات الحرة، فصل السلطات، وسيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان (لوك، رسائل حول الحكومة المدنية، 1690).

- أوروبا الغربية: شهدت دول مثل السويد والنرويج وفرنسا وبريطانيا توسعًا تدريجيًا في المشاركة السياسية، مع التركيز على العدالة الاجتماعية والحريات المدنية (دال، الديمقراطية والسلطة، 1998).

- الولايات المتحدة الأمريكية: تبنت نموذج الديمقراطية التمثيلية، مع التركيز على حقوق الأفراد والفصل بين السلطات (أفلاطون، الجمهورية، 1969).

العوامل التي ساعدت على نجاح الديمقراطية في الغرب تشمل:

- مؤسسات قوية ومستقرة.

- مجتمع مدني واعٍ وذو خبرة سياسية.

- ثقافة سياسية متجذرة تركز على الحقوق والواجبات (توينبي، تاريخ الغرب، 1974).

ومع ذلك، تظهر تحديات مثل تأثير المال والإعلام على الانتخابات، والفجوة بين المؤسسات والنشاط الشعبي، ما يوضح أن الديمقراطية تحتاج دائمًا إلى صيانة وتطوير مستمر (دال، الديمقراطية والسلطة، 1998).

ثانياً: التجربة الديمقراطية في أمريكا اللاتينية

شهدت أمريكا اللاتينية تجارب ديمقراطية متباينة، غالبًا نتيجة الصراعات الداخلية، والانقلابات العسكرية، وعدم استقرار المؤسسات (توينبي، تاريخ الغرب، 1974).

- البرازيل والأرجنتين: نجحت التجربة الديمقراطية بعد فترات طويلة من الديكتاتورية عبر إصلاحات انتخابية ودستورية، وتعزيز المشاركة الشعبية (عبد الرحمن، الديمقراطية الليبرالية في العصر الحديث، 2010).

- تشيلي وفنزويلا: شهدت تقلبات سياسية مستمرة، وصراعات بين النخب السياسية والمجتمع، مما أثر على استقرار الديمقراطية (دال، الديمقراطية والسلطة، 1998).

العوامل المساعدة على نجاح الديمقراطية شملت:

- تعليم سياسي واسع.
- إصلاحات دستورية تضمن الحقوق الأساسية.
- دعم المجتمع المدني والمنظمات الشعبية (توينبي، تاريخ الغرب، 1974).

أما التحديات فشملت:

- التدخلات الخارجية، والاقتصادية والسياسية.
- الصراعات الطبقية والانقسامات الاجتماعية.

- ضعف المؤسسات الحكومية، ما أدى إلى تراجع الثقة في النظام الديمقراطي (دال، الديمقراطية والسلطة، 1998).

ثالثاً: التجربة الديمقراطية في آسيا

إن التجربة الديمقراطية في آسيا تمثل تجربة متباينة للغاية، إذ تختلف المجتمعات بشكل كبير من إذ الثقافة، والتاريخ، والدين (أرسطو، السياسة، 1982).

- الهند: نموذج ناجح لتطبيق الديمقراطية التمثيلية في مجتمع متعدد الأديان والثقافات، مع دستور يضمن حقوق الأقليات والمشاركة الشعبية على نطاق واسع (عبد الرحمن، الديمقراطية الليبرالية في العصر الحديث، 2010).

- باكستان ونيبال: شهدت تجارب أكثر هشاشة، مع انقلابات عسكرية وضعف مؤسسات الدولة، ما يوضح أن الديمقراطية تحتاج إلى بيئة مستقرة ومؤسسات قوية (توينبي، تاريخ الغرب، 1974).

إن التحدي الأكبر في آسيا هو تطبيق المبادئ الديمقراطية الغربية في سياقات ثقافية مختلفة، إذ تتقاطع القيم الغربية مع الأعراف والتقاليد المحلية، مما يتطلب تعديل النماذج وتكييفها مع الخصوصية المحلية (دال، الديمقراطية والسلطة، 1998).

رابعاً: التجربة الديمقراطية في أفريقيا

قدمت إفريقيا تجربة ديمقراطية فريدة، غالبًا نتيجة لمرحلة ما بعد الاستعمار (توينبي، تاريخ الغرب، 1974).

- جنوب أفريقيا: نجحت في الانتقال من نظام الفصل العنصري إلى ديمقراطية متعددة الأعراق، عبر دستور متين ومؤسسات مستقرة (دال، الديمقراطية والسلطة، 1998).

- الصومال وساحل العاج: شهدت انتكاسات بسبب النزاعات المسلحة وضعف

الدولة، ما يعكس هشاشة الديمقراطية في غياب الأمن والاستقرار (أرسطو، السياسة، 1982).

العوامل المؤثرة في نجاح الديمقراطية الإفريقية:

- استقرار سياسي وأمني.

- مؤسسات قوية ومستقلة.

وعي شعبي وثقافة مدنية تعزز المشاركة (عبد الرحمن، الديمقراطية الليبرالية في العصر الحديث، 2010).

خامساً: التجربة الديمقراطية في العالم العربي

إن التجربة الديمقراطية في العالم العربي محدودة غالبا، مع تاريخ من الأنظمة السلطوية (تويتي ، تاريخ الغرب ، 1974).

1. تونس

• الثورة 2010–2011، الإطاحة بالرئيس زين العابدين بن علي، دستور2014،

• التحديات: التوازن بين الأحزاب العلمانية والإسلامية، والأمن، والاقتصاد.

2. مصر

• ثورة 2011 ضد حسني مبارك، و انتخاب محمد مرسي 2012، والإطاحة به 2013 عبر الجيش.

• النظام الحالي يشهد سيطرة عسكرية واسعة، مع قيود على حرية التعبير والأحزاب السياسية.

• التحديات: ضعف مؤسسات المجتمع المدني، وتقييد المشاركة السياسية، واستقرار اقتصادي وأمني محدود.

3. العراق

• سقوط النظام السابق 2003، دستور 2005، انتخابات متعددة، نظام برلماني

طائفي.

• التحديات: العنف الطائفي، والإرهاب (القاعدة وداعش)،

•التدخلات الإقليمية، المحاصصة السياسية.

4. لبنان

• نظام طائفي ديمقراطي قائم على تقاسم السلطة بين الطوائف، برلمان وانتخابات رئاسية متقطعة.

• التحديات: الاستقطاب الطائفي، وضعف الدولة المركزية، والتدخلات الإقليمية.

5. المغرب

• نظام ملكي دستوري، دستور2011 أعطى صلاحيات أكبر للبرلمان والحكومة.

• التحديات: السلطة الملكية القوية،وبطء الإصلاح السياسي، وقيود على حرية التعبير.

6. الأردن

• نظام ملكي دستوري، وتعديلات دستورية منذ 2011 لتوسيع المشاركة السياسية.

• التحديات: هيمنة الملكية على السلطة، وقيود على الأحزاب والحريات، البطالة.

7. اليمن

• الثورة 2011، الإطاحة بعلي عبد الله صالح، انتخاب عبد ربه منصور هادي.

• التحديات: الحرب الأهلية، وتدخلات إقليمية، ووجود جماعات مسلحة، وانهيار الدولة.

8. دول الخليج العربي (السعودية، الإمارات، الكويت، البحرين، قطر، عمان)

• الكويت: برلمان منتخب له صلاحيات محدودة، مراجعة دستورية دورية، تجربة ديمقراطية جزئية منذ 1963.

• البحرين: برلمان منتخب جزئيًا، الملك يحتفظ بصلاحيات واسعة، احتجاجات 2011 قوبلت بالقمع.

• عمان والإمارات وقطر والسعودية: نظم ملكية وراثية مع مشاورات نيابية محدودة، الإصلاحات الدستورية تدريجية، المشاركة الشعبية شبه رمزية.

• التحديات: غياب ديمقراطية كاملة، وتحكم السلطة التنفيذية، وقيود على الحريات، واعتماد المشاركة المحدودة.

بشكل عام، التجارب الديمقراطية العربية متفاوتة بين ناجحة جزئيًا ومحدودة أو شكلية، وتتأثر بعوامل مثل التاريخ السياسي، والقوة المؤسساتية، والتدخلات الخارجية، والانقسامات الطائفية والقبلية، ومستوى التعليم السياسي للمجتمع المدني .

سابعاً: العوامل المؤثرة على نجاح الديمقراطية

من خلال دراسة تجارب العالم المختلفة، يمكن تلخيص العوامل المؤثرة في نجاح الديمقراطية (توينبي، تاريخ الغرب، 1974):

1. قوة واستقلالية المؤسسات.
2. المشاركة الشعبية الواسعة والوعي المدني.
3. العدالة الاجتماعية وتقليص الفجوات الاقتصادية.
4. الأمن والاستقرار السياسي.
5. التو افق بين الثقافة المحلية والمبادئ الديمقراطية.
6. الحد من التدخلات الخارجية والفساد الداخلي.

ثامناً: الخلاصة

إن دراسة تطبيق الديمقراطية في سياقات مختلفة تكشف عن جدلية مستمرة بين الأمل والخذلان، إذ تتجسد الديمقراطية كنظام سياسي يحمل وعود المشاركة الشعبية، حماية الحقوق، وتحقيق العدالة الاجتماعية، لكنها في الوقت نفسه تواجه قيودًا كبيرة تحدد مدى نجاحها في الو اقع العملي.

على الصعيد الغربي، أظهرت التجارب الديمقراطية نسبياً استقرارًا أكبر، نتيجة وجود بنى مؤسساتية قوية، وتراث ديمقراطي طويل، وقوانين واضحة، ومجتمع مدني نشط قادر على محاسبة السلطة. هذه التجارب أظهرت أن الديمقراطية يمكن أن تكون نظامًا مستدامًا وفعالًا إذا توفر توازن بين المؤسسات، والقانون، والمشاركة الشعبية الفعلية.

لكن عند نقل الديمقراطية إلى بيئات هشة سياسيًا أو اجتماعيًا، كما في بعض الدول العربية بعد الثورات أو الانتقال السياسي، تتضح القيود العملية والصعوبات المؤسسية الآتية :

- ضعف المؤسسات القانونية والإدارية.
- التدخلات الخارجية والاقليمية تعقد عملية اتخاذ القرار.
- الانقسامات الطائفية والقبلية التي تقوّض المشاركة الشعبية.
- ضعف المجتمع المدني وعدم وجود ثقافة سياسية متجذرة قادرة على دعم الديمقراطية.

نتيجة لذلك، تصبح الديمقراطية في هذه السياقات حبيسة التناقض: فهي من جهة تمثل أملًا في التأسيس وبناء دولة المؤسسات وحماية الحقوق، ومن جهة أخرى قد تتحول إلى أداة لتكريس الصراعات الداخلية أو تعطيل التنمية السياسية والاجتماعية، مما يؤدي إلى شعور شعبي بالخذلان.

الخلاصة الأكاديمية تشير إلى أن نجاح الديمقراطية لا يُقاس بوجود الانتخابات

والدساتير فحسب، بل بمدى قدرة الدولة والمجتمع على تبني القيم الديمقراطية وتفعيلها على الأرض. إن التجارب الغربية تعطي نموذجًا نسبيًا للاستقرار، لكن السياقات الأخرى تبيّن أن الديمقراطية عملية معقدة تتطلب تو افقًا مؤسساتيًا، ثقافة سياسية، ومجتمعًا مدنيًا قويًا لضمان تحقيق وعودها الحقيقية.

إن التحول الديمقراطي في العراق بعد عام 2003 هو مسار سياسي واجتماعي بدأ بانهيار النظام السلطوي السابق ومحاولة بناء نظام جديد يقوم على التعددية وتداول السلطة عبر الانتخابات والدستور، إلا أنه واجه تحديات بنيوية عميقة تمثّلت في ضعف مؤسسات الدولة، وهيمنة المحاصصة الطائفية، والتدخلات الخارجية، والعنف السياسي. وبذلك، فإن التحول لم يكن انتقالًا كاملاً نحو الديمقراطية، بل عملية متعثرة اتسمت بالتجاذب بين إرادة التغيير ومقاومة البُنى التقليدية للنفوذ والسلطة.

المحور الرابع

الصراع بين المثاليات النظرية والتحديات الواقعية في الديمقراطية

الديمقراطية كنظام سياسي ومشروع فكري تشكل مثالاً بارزًا للصراع بين المثاليات النظرية والقيود الواقعية. فمن جهة، تصف النصوص الفلسفية والسياسية الديمقراطية كنظام مثالي يقوم على حرية الفرد، والمساواة، والمشاركة الشعبية، وسيادة القانون. ومن جهة أخرى، تكشف التجارب العملية في مختلف المجتمعات عن عقبات تحول دون تحقيق هذه المثالية بشكل كامل، مثل الانقسامات الاجتماعية، والضعف المؤسسي، والتدخلات الخارجية، والصراعات السياسية الداخلية (دال، الديمقراطية والسلطة، 1998).

أولاً: الأساس النظري للديمقراطية المثالية

لقد طور الفلاسفة الغربيون عبر العصور نموذجًا نظريًا للديمقراطية:

- أفلاطون وأرسطو: ناقشا كيف يمكن أن تكون الديمقراطية وسيلة لتحقيق العدالة والمصلحة العامة، مع تحذير من خطر التحول إلى طغيان الأغلبية أو الفوضى (أفلاطون، الجمهورية، 1969؛ أرسطو، السياسة، 1982).

- جون لوك وروسو ومونتسكيو: ركزوا على الحقوق الطبيعية، والسيادة الشعبية، وفصل السلطات (لوك، رسائل حول الحكومة المدنية، 1690؛ روسو، العقد الاجتماعي، 1762؛ مونتسكيو، روح القوانين، 1748).

- الديمقراطية الليبرالية الحديثة: أكدت على حقوق الإنسان، والحريات المدنية، والمساءلة المؤسسية (دال، الديمقراطية والسلطة، 1998).

هذه النصوص وضعت معايير مثالية للديمقراطية، إذ يُتوقع أن يشارك كل فرد بحرية كاملة في صنع القرار، وأن تكون المؤسسات عادلة وشفافة، وأن تُمارَس السلطة وفق القانون دون تحيز أو فساد (توينبي، تاريخ الغرب، 1974).

ثانياً: التحديات الواقعية أمام الديمقراطية

تظهر التجارب العملية فجوة كبيرة بين المثاليات النظرية والتطبيق متمثلة بالآتي:

1. الضعف المؤسسي: عدم كفاية المؤسسات مثل القضاء، والبرلمان، والإدارة العامة، يؤدي إلى تقويض سيادة القانون (دال، الديمقراطية والسلطة، 1998).

2. الانقسامات الاجتماعية والطائفية: يمكن أن تؤدي إلى صراعات تمنع التو افق الوطني، كما في بعض الدول العربية بعد الانتفاضات الشعبية (توينبي، تاريخ الغرب، 1974).

3. التدخلات الخارجية: الضغوط الاقتصادية والسياسية من دول أخرى قد تؤثر على استقلال القرار الوطني (عبد الرحمن، الديمقراطية الليبرالية في العصر الحديث، 2010).

4. الفساد السياسي والإداري: يعوق الفعالية ويقوض الثقة في المؤسسات (دال، الديمقراطية والسلطة، 1998).

5. الفجوة بين النظرية والممارسة: إذ يُظهر الو اقع أن الديمقراطية ليست مجرد انتخابات، بل نظام معقد يتطلب ثقافة سياسية مؤسسية وشعبية (توينبي، تاريخ الغرب، 1974).

ثالثاً: التجارب الديمقراطية الغربية

في الغرب، ورغم استقرار المؤسسات، يظهر الصراع أحيانًا في:

- تأثير المال والإعلام على الانتخابات: يوجه الرأي العام ويقيد حرية الاختيار (دال، الديمقراطية والسلطة، 1998).

- عدم المساواة الاقتصادية: تؤثر على قدرة المواطنين على المشاركة الفعلية (عبد الرحمن، الديمقراطية الليبرالية في العصر الحديث، 2010).

- التعددية الثقافية والدينية: تتطلب تعديل السياسات لتلائم تنوع المجتمع (توينبي، تاريخ الغرب، 1974).

مثال على ذلك: الولايات المتحدة، إذ الحقوق الدستورية مكفولة، ولكن الفجوة بين الطبقات الاجتماعية وانقسام المجتمع في بعض القضايا يظهر محدودية تطبيق المثالية الديمقراطية (لوك، رسائل حول الحكومة المدنية، 1690).

رابعاً: التجارب في العالم العربي

إن الأنظمة الديمقراطية أو شبه الديمقراطية في العالم العربي غالبًا ما تعاني من:

- ضعف المجتمع المدني، ما يقيد المشاركة الشعبية (توينبي، تاريخ الغرب، 1974).

- الأنظمة السلطوية التاريخية، التي تحد من حرية التعبير والممارسة السياسية (دال، الديمقراطية والسلطة، 1998).

- صراعات داخلية وانقسامات طائفية، كما حدث في العراق وسوريا وليبيا (عبدالرحمن، الديمقراطية الليبرالية في العصر الحديث، 2010).

توضح هذه التجارب أن نقل النموذج الديمقراطي الغربي إلى بيئات مختلفة لا يمكن أن يكون مباشرًا، بل يحتاج إلى تكييف مع السياق الثقافي والسياسي المحلي (توينبي، تاريخ الغرب، 1974).

خامساً: تجربة العراق بعد عام 2003

تمثل تجربة العراق نموذجًا واضحًا للصراع بين المثاليات النظرية والتحديات الواقعية:

- بعد إسقاط النظام السابق، حاولت القوى السياسية تأسيس ديمقراطية تمثيلية تعتمد على دستور حديث وانتخابات حرة (عبد الرحمن، الديمقراطية

الليبرالية في العصر الحديث، 2010).

- واجهت العملية عقبات ضخمة: الانقسامات الطائفية، وضعف المؤسسات، والتدخلات الأجنبية، و انتشار الفساد (دال، الديمقراطية والسلطة، 1998).

- رغم ذلك، أظهرت بعض المبادرات، مثل المجالس المحلية والهيئات المجتمعية، إمكانية تطبيق الديمقراطية التشاركية، لكنها بقيت محدودة بسبب هشاشة الوضع الأمني والسياسي (توينبي، تاريخ الغرب، 1974).

الدروس المستخلصة:

1. الديمقراطية تحتاج إلى صبر طويل وإصلاح مؤسسي مستمر (دال، الديمقراطية والسلطة، 1998).

2. الانتقال من النظرية إلى التطبيق يتطلب وجود مجتمع مدني واعٍ وثقافة سياسية ناضجة (عبد الرحمن، الديمقراطية الليبرالية في العصر الحديث، 2010).

3. الاستقرار الأمني والسياسي شرط أساسي لنجاح أي مشروع ديمقراطي (توينبي، تاريخ الغرب، 1974).

سادساً: التحديات البنيوية والفكرية

يمكن تلخيص أبرز التحديات التي تواجه المثاليات الديمقراطية في الآتي:

- التفاوت الاجتماعي والاقتصادي: يقيد قدرة المواطنين على ممارسة حقوقهم (دال، الديمقراطية والسلطة، 1998).

- الأيديولوجيات المتطرفة: يمكن أن تهدد التو افق الوطني (توينبي، تاريخ الغرب، 1974).

- الضغط الدولي والإقليمي: يؤثر على السيادة واستقلال القرار الوطني (عبد الرحمن، الديمقراطية الليبرالية في العصر الحديث، 2010).

- الأزمات الاقتصادية والسياسية: تؤدي إلى تراجع الثقة في النظام الديمقراطي (دال، الديمقراطية والسلطة، 1998).

سابعاً: الحلول المقترحة لتقليل الفجوة

أظهرت الدراسات أن تقليص الفجوة بين النظرية والممارسة يحتاج إلى جملة عوامل ، منها :

1. تعزيز المؤسسات الديمقراطية: ضمان استقلال القضاء، وشفافية البرلمان، وكفاءة الإدارة العامة (دال، الديمقراطية والسلطة، 1998).

2. تطوير المجتمع المدني: تعليم سياسي، ومنظمات شعبية، وحوار مستمر بين المواطنين والمؤسسات (توينبي، تاريخ الغرب، 1974).

3. تكييف النماذج الغربية مع الخصوصية المحلية لكل دولة، بدل النسخ الحرفي (عبد الرحمن، الديمقراطية الليبرالية في العصر الحديث، 2010).

4. آليات محاسبة فعالة: للحد من الفساد السياسي والإداري (دال، الديمقراطية والسلطة، 1998).

5. تعزيز العدالة الاجتماعية: لتوفير المشاركة الفعلية لكل المواطنين (توينبي، تاريخ الغرب، 1974).

ثامناً: الخلاصة

يمكن القول إن الصراع بين المثاليات النظرية والتحديات الو اقعية في الديمقراطية هو صراع دائم ومتكرر عبر التاريخ والمجتمعات. إن الديمقراطية المثالية تقدم إطارًا فلسفيًا وقيميًا مهمًا، لكنها تواجه دائمًا قيودًا و اقعية تتعلق بالسياسة، والمجتمع، والاقتصاد، والثقافة. وتظل التجارب العملية، بما فيها تجربة العراق بعد عام 2003، دليلًا حيًا على الحاجة إلى تكييف النظرية مع الو اقع لضمان فعالية الديمقراطية واستدامتها، مع إدراك أن هذا المشروع يحتاج

إلى صبر طويل وجهود مستمرة من المؤسسات والمجتمع المدني معًا (عبد الرحمن، الديمقراطية الليبرالية في العصر الحديث، 2010).

الفصل الثالث

التغيير السياسي في العراق
والتحول الديمقراطي

المحور الأول
انهيار النظام السابق وفتح باب التحول الديمقراطي

المقدمة

يُعد سقوط الأنظمة السلطوية لحظة فارقة في تاريخ الشعوب، إذ تفتح الباب أمام احتمالية التحول نحو الديمقراطية، لكنها في الوقت نفسه قد تُنتج فراغاً سياسياً وأمنياً خطيراً إذا لم تُدر المرحلة الانتقالية بحكمة (عبدالجبار، 2009، ص. 33). في العراق، جاء سقوط نظام صدام حسين عام 2003 عبر تدخل عسكري خارجي، وهو ما ميّز هذه التجربة عن غيرها من تجارب الانتقال الديمقراطي التي عادة ما تنبع من حراك داخلي (Dawisha, 2009، ص. 243). هذا المحور يحاول رصد ملامح النظام السابق، ثم كيفية سقوطه، وما فتحه من آفاق للتحول الديمقراطي، مع تحليل التحديات التي واجهت هذه العملية (Tripp, 2007، ص. 235).

أولاً: النظام السابق – طبيعة وخصائص

1. المركزية المفرطة

قام النظام على تركيز السلطة في يد الرئيس وحزب البعث، وتلاشى الفصل بين الدولة والحزب، إذ أصبح الحزب هو الدولة (Tripp, 2007، ص. 235).

2. غياب الحريات

سيطرت الأجهزة الأمنية على الحياة العامة وقمعت المعارضة السياسية من خلال اعتقالات واسعة، في حين أن الإعلام الرسمي كان يخدم النظام دون فسحة للرأي الآخر (الوردي، 2006، ص. 77).

3. السياسات الاقتصادية والاجتماعية

اعتمد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على النفط كمورد ريعي، مع توفير خدمات أساسية في بعض المراحل، لكن دون تنمية مستدامة. وتفاقم الوضع المعيشي بسبب العقوبات الدولية بعد 1990 (UNDP، 2004، ص. 112).

4. الشرعية بالقوة لا بالتو افق

استندت شرعية النظام إلى القوة العسكرية والأمنية، مع غياب آليات حقيقية للمساءلة أو المشاركة الشعبية (Diamond, 2005، ص. 41).

ثانياً: لحظة السقوط (2003)

1. الغزو الخارجي

جاء السقوط نتيجة حرب قادتها الولايات المتحدة وبريطانيا تحت ذريعة امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل، والتي لم يُثبت وجودها لاحقاً، إلى جانب الحصار الطويل وضعف البنية العسكرية (Dawisha, 2009، ص. 250).

2. تفكك مؤسسات الدولة

حلّ الجيش وأجهزة الأمن، وتفكك الجهاز الإداري بعد اجتثاث البعث، ما خلق فراغاً سياسياً وأمنياً استغله الفاعلون المحليون والخارجيون (Tripp, 2007، ص. 310).

3. رد الفعل الشعبي

تراوح رد الفعل الشعبي بين الترحيب بسقوط الاستبداد والخوف من المجهول، مع اندلاع أعمال نهب وفوضى نتيجة انهيار مؤسسات الدولة (عبد الجبار، 2009، ص. 89).

ثالثاً: فتح باب التحول الديمقراطي

1. الدستور الجديد (2005).

نصّ الدستور على التعددية السياسية وحقوق الإنسان، و إقرار الفيدرالية كآلية لإدارة التنوع الاجتماعي والسياسي (UNDP، 2004، ص. 118).

2. إجراء الانتخابات

شهد العراق أول انتخابات عامة عام 2005 بمشاركة واسعة، وتداول السلطة عبر صناديق الاقتراع (Diamond, 2005، ص. 67).

3. التعددية الحزبية

أسست مئات الأحزاب بعد رفع القيود، مع تمثيل نسبي لمختلف المكونات: الشيعة، السنة، الأكراد، والأقليات الأخرى (Dawisha, 2009، ص. 275).

4. الانفتاح الإعلامي والمدني

ظهرت عشرات القنوات والصحف الجديدة، إلى جانب منظمات مجتمع مدني ناشئة أسهمت في تعزيز حرية التعبير والمشاركة المجتمعية (Tripp, 2007، ص. 320).

رابعاً: التحديات التي واجهت التحول

1. غياب السيادة الوطنية

أضعف الاحتلال الأمريكي شرعية التجربة الديمقراطية، وفرض قرارات مصيرية دون تو افق شعبي (Diamond, 2005، ص. 102).

2. المحاصصة الطائفية والإثنية

توزيع السلطة على أساس الانتماءات الطائفية بدل الكفاءة أسهم في تعزيز الانقسامات المجتمعية (Dawisha, 2009، ص. 285).

3. الأمن المنهار والعنف الطائفي

شهدت البلاد تفجيرات ووجود ميليشيات وعنف مسلح بين 2006–2007، مع عجز الدولة عن بسط سلطتها (Tripp, 2007، ص. 340).

4. الفساد المستشري

انتشر الفساد المالي والإداري، مع ضعف الرقابة و انعدام الشفافية، ما أثر على موارد النفط والخدمات العامة (عبد الجبار، 2009، ص. 105).

5. ضعف المؤسسات

برز ضعف القضاء وعدم استقلاليته، وكذلك انقسام البرلمان وعجزه عن مر اقبة السلطة التنفيذية (UNDP، 2004، ص. 125).

الخارجون عن القانون: هم أشخاص اختاروا الهروب من ضوابط المجتمع والأخلاق، مستغلين الفوضى لتحقيق مصالحهم الشخصية، متجاهلين العدالة والحقوق، ويشكلون في واقع الأمر صورة للأنانية المتطرفة التي تهدد أمن الجماعة وتكشف هشاشة القيم عندما تغيب المسؤولية.

خامساً: القراءة المنصفة للتجربة

1. إيجابيات التحول

تضم~Qن التحول نهاية حكم الفرد المطلق، وفتح فضاء للتعددية السياسية والإعلامية، مع الاعتراف بالتنوع المجتمعي والديني (Dawisha, 2009، ص. 290).

2. سلبيات التحول

غياب التخطيط لإدارة المرحلة الانتقالية، واعتماد ديمقراطية شكلية بلا مضمون مؤسسي، وفقدان الثقة الشعبية بسبب الفساد والتدخل الخارجي (Di-amond, 2005، ص. 115).

3. التناقض بين الأمل والخذلان

تجسد التناقض بين حلم العر اقيين بالحرية والو اقع الذي أفرز انقسامات

وفوضى وفساداً، مما حول الديمقراطية إلى أداة للخذلان (عبد الجبار، 2009، ص. 120).

سادساً: الدروس المستفادة

1. إسقاط الأنظمة بالقوة لا يضمن بناء ديمقراطية، بل قد يولد فراغاً أخطر من الاستبداد (Tripp, 2007، ص. 360).

2. المؤسسات المستقرة شرط أساسي لأي تحول ناجح؛ فلا ديمقراطية من دون قضاء مستقل، وأمن مستتب، وأحزاب راسخة (Dawisha, 2009، ص. 295).

3. المواطنة فوق الهويات الفرعية؛ لأن الديمقراطية الطائفية أو العرقية تتحول إلى صراع دائم (Diamond, 2005، ص. 120).

4. الشرعية الداخلية أهم من الدعم الخارجي؛ فالديمقراطية المستوردة بلا قبول شعبي محكوم عليها بالهشاشة (UNDP، 2004، ص. 130).

الخاتمة

إن سقوط النظام السابق في العراق عام 2003 كان بداية لمرحلة جديدة، حملت معها آمالاً كبيرة بالتحول نحو الديمقراطية، لكنها في الوقت نفسه فجّرت تحديات هائلة. لقد أنهى السقوط حقبة الاستبداد، لكنه فتح الباب على فراغ سياسي وأمني استُغل بشكل سلبي، وبين المثاليات الموعودة والو اقع المأزوم، بقيت الديمقراطية العر اقية تجربة متعثرة تحتاج إلى مراجعة عميقة لتتحول من مجرد شعارات إلى ممارسة حقيقية تعكس إرادة الشعب وتلبي تطلعاته (عبد الجبار، 2009، ص. 135).

المحور الثاني

الدستور الجديد بين الطموح الشعبي والضغوطات السياسية

المقدمة

يُعد الدستور الوثيقة الأعلى في أي دولة حديثة، إذ يمثل العقد الاجتماعي الذي يحدد شكل النظام السياسي، ويضمن الحقوق والحريات، ويرسم العلاقة بين السلطات (Abdul-Jabbar, 2009، ص. 40). بعد سقوط النظام العراقي السابق عام 2003، برزت الحاجة الماسّة لوضع دستور جديد يعكس آمال العراقيين في بناء دولة ديمقراطية ويقطع إرث الاستبداد والسلطوية (Dawisha, 2009، ص. 300). غير أن عملية صياغة هذا الدستور لم تتم في بيئة طبيعية هادئة، بل جاءت وسط ضغوطات سياسية داخلية وخارجية، وصراعات بين المكونات، وتدخل مباشر من سلطة الاحتلال، مما أنتج مزيجاً بين الطموحات الشعبية والقيود السياسية (Tripp, 2007، ص. 360).

أولاً: الطموح الشعبي في دستور جديد

1. القطيعة مع الماضي الاستبدادي

تطلع الشعب العراقي إلى دستور يضمن تداول السلطة سلمياً وإنهاء الحكم الفردي والحزب الواحد (Diamond, 2005، ص. 50).

2. إرساء الديمقراطية

طالبت القوى السياسية بحرية تأسيس الأحزاب والنقابات، وضمان التعددية السياسية كحق مكفول (Dawisha, 2009، ص. 305).

3. حماية الحقوق والحريات

اشتمل الطموح الشعبي على ضمان الحريات العامة مثل التعبير والصحافة

والتظاهر، والمساواة أمام القانون بغض النظر عن الدين أو القومية (UNDP, 2004، ص. 130).

4. تحقيق العدالة الاجتماعية

تمثل الطموح في توزيع عادل للثروة النفطية وضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين (Abdul-Jabbar, 2009، ص. 55).

5. الاعتراف بالتنوع

سعى الأكراد والتركمان والأقليات الدينية إلى اعتراف دستوري بهويتهم، وبناء عراق جامع لجميع الانتماءات (Tripp, 2007، ص. 370).

ثانياً: السياق السياسي لصياغة الدستور (2005-2003)

1. سلطة الاحتلال

مارست الولايات المتحدة دوراً مباشراً في توجيه العملية السياسية ووضع "قانون إدارة الدولة" 2004 كأساس مؤقت (Diamond, 2005، ص. 60).

2. مجلس الحكم الانتقالي

تأسس عام 2003 وفق توازنات طائفية و إثنية، وأرسى مبدأ "المحاصصة" الذي انعكس لاحقاً في الدستور(Dawisha, 2009، ص. 310).

3. اللجنة الدستورية

تشكّلت من ممثلين عن مختلف المكونات، لكنها واجهت صعوبة التوصل إلى تو افق شامل بسبب تضارب المصالح (Tripp, 2007، ص. 375).

4. الإطار الزمني الضاغط

جرى العمل تحت ضغط تسريع العملية الدستورية، مما أثر على عمق النقاش المجتمعي (Abdul-Jabbar, 2009، ص. 60).

ثالثاً: ملامح الدستور الجديد (2005)

1. النظام السياسي

أقر دستورا جمهوريا اتحاديا ديمقراطيا وفصل السلطات الثلاث: التشريعية، والتنفيذية، والقضائية (UNDP, 2004، ص. 135).

2. الحقوق والحريات

اشتمل على باب خاص بالحقوق الأساسية مثل حرية التعبير والدين والصحافة، مع التزام الدولة بضمان حقوق المرأة والطفل والتعليم (Diamond, 2005، ص. 65).

3. الفيدرالية

اعترف بإقليم كردستان ككيان اتحادي، وفتح الباب لتشكيل أقاليم جديدة (Dawisha, 2009، ص. 320).

4. الدين والدولة

أعلن الإسلام دين الدولة الرسمي ومصدر أساس للتشريع، مع ضمان حقوق أتباع الديانات الأخرى (Tripp, 2007، ص. 380).

5. إدارة الثروات

نصّ على أن النفط والغاز ملك للشعب، رغم أن إشكالية التطبيق بقيت عالقة بين المركز والأقاليم (Abdul-Jabbar, 2009، ص. 65).

رابعاً: الضغوطات السياسية المؤثرة

1. الضغوط الخارجية

كانت الولايات المتحدة حريصة على إنجاز سريع لإضفاء الشرعية على وجودها، مع تدخلات إقليمية لعبت دوراً في تعزيز الانقسامات (Diamond, 2005، ص. 70).

2. الضغوط الداخلية

سعى الأكراد لتثبيت مكاسبهم الفيدرالية، والشيعة لضمان ثقلهم السياسي، بينما كان السنة في موقع ضعيف بعد المقاطعة الجزئية للعملية السياسية (Dawisha, 2009، ص. 325).

3. الوقت المحدود

فرض سقف زمني أدى إلى صفقات سريعة بدلاً من حوارات معمقة، مع غياب استفتاء مجتمعي واسع يضمن تمثيل الرأي العام (Tripp, 2007، ص. 385).

4. المعادلات الطائفية

توزيع المناصب وصياغة النصوص خضعت لحسابات الهوية أكثر من المصلحة الوطنية (Abdul-Jabbar, 2009، ص. 70).

خامساً: التناقض بين الطموح والواقع

1. الطموح: دستور يحقق العدالة والمساواة – الو اقع: استمرار التمييز العملي على أساس الهويات الفرعية (Diamond, 2005، ص. 75).

2. الطموح: دستور يضمن تداول السلطة السلمي – الو اقع: محاصصة حزبية وطائفية تُفرغ العملية من مضمونها (Dawisha, 2009، ص. 330).

3. الطموح: دستور يوحّد العراق – الو اقع: تعزيز النزعات الانفصالية والصراعات بين المركز والأقاليم (Tripp, 2007، ص. 390).

4. الطموح: دستور يحقق السيادة الوطنية – الو اقع: نفوذ خارجي مستمر في القرارات الاستر اتيجية (Abdul-Jabbar, 2009، ص. 75).

سادساً: التقييم الأكاديمي للتجربة الدستورية

1. إيجابيات

أول دستور دائم بعد عقود من الاستبداد، مع توسيع مساحة الحقوق والحريات نظرياً والاعتراف بالتنوع العراقي دستورياً (UNDP, 2004، ص. 140).

2. سلبيات

دستور مكتوب تحت الاحتلال، ما أضعف شرعيته، مع غموض بعض المواد وازدواجية التفسيرات، وتكريس المحاصصة والانقسام (Diamond, 2005، ص. 80).

سابعاً: الدروس المستفادة

1. لا دستور ديمقراطي دون تو افق وطني يتجاوز الطائفية والإثنية (Dawisha, 2009، ص. 335).

2. الوقت الكافي شرط أساسي لصياغة عقد اجتماعي متين (Tripp, 2007، ص. 395).

3. التدخلات الخارجية تضعف الشرعية وتخلق فجوة بين النص والو اقع (Ab-dul-Jabbar, 2009، ص. 80).

4. المراجعة الدستورية ضرورة لمعالجة الثغرات بعد عقدين من التطبيق (UNDP, 2004، ص. 145).

الخاتمة

جاء دستور العراق لعام 2005 نتاج لحظة استثنائية: سقوط نظام استبدادي من جهة، وضغوط احتلال وصراعات داخلية من جهة أخرى. حمل الدستور الكثير من الطموحات الشعبية، لكنه جاء محمّلاً بقيود وضغوط سياسية قلّصت من قدرته على تحقيق تلك الطموحات. وبينما شكّل خطوة مهمة في مسار بناء الدولة الحديثة، إلا أن النصوص الدستورية وحدها لا تكفي، بل لا بد من إرادة سياسية حقيقية وإجماع وطني يعيد للدستور مكانته كعقد جامع لا كوثيقة خلافية (Daw-isha, 2009، ص. 340).

المحور الثالث

التحديات الأمنية والاجتماعية امام البناء الديمقراطي في العراق بعد عام 2003

مع الغزو الأمريكي للعراق في مارس–أبريل 2003، دخلت البلاد مرحلة انتقالية مفصلية. حمل الخطاب الدولي آنذاك وعودًا ببناء نظام ديمقراطي قائم على سيادة القانون وحرية التعبير والتعددية السياسية، لكنّ هذه الوعود اصطدمت من البداية بو اقع احتلالي تميّز بسلطة حاكم مدني مؤقت ومنظومات قرارات إدارية سريعة حملت انعكاسات جوهرية على البنية المؤسساتية العر اقية. إن قراراي حل الجيش وتنفيذ سياسة اجتثاث البعث في أيار/مايو 2003 كانا من المحطات الأولى التي أعادت تشكيل المشهد الأمني والاجتماعي في العراق بصورة عميقة؛ إذ لم تقتصر آثارهما على الجهة المعنية فحسب، بل تجاوزتهما إلى حياة ملايين العر اقيين وإلى قدرة الدولة الوليدة على أداء وظيفتها الأساسية في توفير الأمن والخدمات. هذه القرارات والآليات الإدارية أُصدرت عن سلطة انتقالية تدار بأوامر تنفيذية، ممثلة بسلطة الائتلاف والحاكم المدني، وهو ما مثّل نقطة انطلاق مركّبة لصراعات لاحقة.

لم تكن قرارات حل المؤسسة العسكرية و إقصاء شبكات البعث مجرد إجراءات تقنية لإزالة بقايا نظام سابق؛ فقد حملت بعدًا سياسياً واجتماعياً عميقًا. كان الجيش العراقي، إلى جانب كونه قوة عسكرية، مؤسّسة اجتماعية واسعة توفّر دخلاً ومنبعًا للهوية والانتماء لمئات الآلاف من العائلات. إن قرار الحل افتقد خططًا بديلة لامتصاص الصدمة الاجتماعية والاقتصادية لنافذين كانوا جزءًا من التكوين البنيوي للدولة، ما تر افق مع تصاعد البطالة والإحباط الاجتماعي

عند أوساط شبابية ومهنية تحوّلت بدورها إلى عناصر قابلة للاستجابة لسرديات المقاومة أو العنف المسلّح. هذا الفراغ الأمني والمؤسساتي غالبًا ما يُشار إليه كعامل مركزي في انفجار العنف لاحقًا، وهو ما وثقته دراسات نقدية لتحركات السلطة الانتقالية الأمريكية داخليًا.

في الجانب الآخر، كانت سياسة "اجتثاث البعث" تصاغ بطريقةٍ شاملة في نصوص تحاول منع إعادة إنتاج نظام الحزب الواحد، لكنها غالبًا ما طبّقت بصورةٍ تراكمت فيها مظالم ضد موظفين وإداريين وكفاءات فنية وقانونية وطبية، ممن وُضعوا تلقائيًا خارج الحياة العامة. وبما أن العدالة الانتقالية الحقيقية تتطلّب آليات فصل دقيقة ومتعقّلة، فقد انقلبت هذه السياسة إلى عملية تخصيص انتقامي أدت لتآكل رأس المال البشري وتراجع ثقة المجتمع في المؤسسات المنشودة.

إن ردّ الفعل على وجود قوّة احتلالية في بلادٍ ذات تاريخٍ طويل من سيادة الدولة أثار ظواهر مقاومة محلية متنوعة في طبيعتها ودوافعها. في البداية، ظهرت حركات وطنية ذات طابع متعدّد الأطراف تقاتل لرفض الاحتلال، ورأت في ذلك حقًا مشروعًا في مقاومة الغزو. ومع تفاقم حالة الفراغ الأمني، دخلت إلى الساحة عناصر إقليمية ودولية ذات أجندات خاصة، وبدأت من جهةٍ أخرى موجات من تأسيس جماعات مسلحة متشددة حاولت أن تستغل الفوضى لصياغة مشروعها الخاص. من بين هذه التجارب برز تنظيم ارتبط لاحقًا باسم "القاعدة في العراق"، وقد اسْتثمر الفوضى والعداء الطائفي في تكتيكاته، مسخِّراً التفجيرات والاستفزازات الطائفية لصالح توسيع دائرة عنفه وتأجيج الانقسام. هذا المزيج من مقاومة مشروعة وظهور ظواهر إرهابية أعاد تشكيل فكرة المقاومة نفسها في ذهن المواطن العراقي، فاختلطت صورة المجاهد الوطني بصورة المهدد للأمن الداخلي.

يمكن رصد نقطة تحوّل نوعيّة في مشهد العنف العراقي عام 2006 مع استهداف

الضريحين العسكريين في سامراء في 22 شباط/فبراير. هذا الاعتداء، رغم أنه لم يسفر عن وفيات في موقع الانفجار حسب التقارير الفنية، إلا أنه عمل كمُحفّز لموجات انتقامية واسعة النطاق وارتفاع في عمليات القتل الانتقامي والاغتيالات والتهجير على أساس طائفي. تبعات هذا الحدث تجاوزت الخسائر المادية إلى إحداث شرخ عميق في النسيج الاجتماعي، إذ بدأت الأحياء المختلطة تنقسم إلى معاقل طائفية، وتحوّل العراق من دولة متعددة المكونات متعايشة إلى ساحة احتجاج هوية ومواجهة، مع تداعيات مباشرة على المشاركة السياسية والمشروعية الوطنية. القياس هنا ليس فقط بعدد الوفيات أو أرقام النزوح، بل في فقدان الثقة بين مكوّنات المجتمع وفي تآكل الصلة بين المواطن والدولة.

إن تكوّن تنظيمات مسلحة متشددة لم يكن حادثًا بقدر ما كان نتيجة تراكمية لثغرات أمنية واجتماعية وسياسية. وبعد مقتل زعماء القاعدة المحليين وتدهور الشبكات التنظيمية ومحاولات القضاء عليها، برزت في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين العديد من البؤر المتطرفة؛ ومع انسحاب القوات الأجنبية نسبياً وعودة بعض الفصائل المسلحة وتزايد حالات الإقصاء السياسي والاقتصادي، جاء صعود تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش) بمشهدٍ مفاجئ في حزيران/يونيو 2014، حين سيطر التنظيم على مدينة الموصل واتسع نطاق سيطرته بسرعة ليشمل مساحات واسعة من الشمال العراقي. سيطرة داعش على ثُلث مساحة البلاد لم تكن مجرد نكسة أمنية؛ بل كانت انعكاسًا لقصور الدولة في إعادة بناء ومؤسسات قادرة على احتواء الصدمات، ونهاية تراكمية لفشل سياسات الدمج الاجتماعي والسياسي.

ترافقت التحرّكات العنيفة لداعش مع سياسات إبادة واستهداف للأقليات، وأدت إلى موجات نزوح ضخمة وحالات انتهاك لحقوق الإنسان من قتل جماعي

واغتصاب وبيع نساء، ما استدعى تدخلاً عسكريًا دوليًا بقيادة تحالف دولي ضد التنظيم. عمليات التحرير التي تلتها، خصوصًا في الموصل بين 2016 و2017، كانت من أصعب المعارك الحضرية في العصر الحديث، وما خلّفته من دمار في البنى التحتية ووقائع انتهاك لحقوق المدنيين فاقم أزمة إعادة الإعمار والعودة والعدالة الانتقالية.

تشكلت ثلاثة تيارات متقابلة نتيجة سنوات العنف الطويلة: نزوح داخلي وخارجي واسع، وهجرة منهجية للكفاءات، وتبدّل في البنية الاجتماعية المحلية. حسب تقارير رسمية وأممية، الملايين نزحوا داخليًا وخارجيًا خلال سنوات القتال، ما خلق مجتمعات نزاحية دائمة وضحّ معاناة اجتماعية و اقتصادية كبيرة. أما فقدان الثقة بالمؤسسات فلم يقتصر على القطاع الأمني؛ بل شمل القضاء والخدمات العامة وحتى النخبة السياسية، إذ شعر المواطن بأن السياسة محصورة في صفقات ودوائر غير شفافة تقود إلى المحاصصة، ما أدّى بدوره إلى عزوف ملحوظ عن المشاركة السياسية في بعض الأحيان. كما أن هجرة الأطباء والمهندسين والأكاديميين أدّت إلى تراجع نوعية الخدمات العامة وإضعاف قدرة الدولة على التعافي.

إن الديمقراطية العملية تحتاج إلى ثلاثة أعمدة متكاملة: أمن مستقر، وسيادة قانونية قضائية، ومشاركة مجتمعية وحوار سياسي. في العراق بعد 2003، اختلال أيٍّ من هذه الأعمدة أثر مباشرة على الآخرين. إذ أدى الضعف الأمني إلى تغوّل قوى غير رسمية (ميليشيات، فصائل سياسية مسلّحة) دخلت في مساحات كان من المفترض أن تشغلها مؤسسات الدولة، كما أثّر على استقلال القضاء وفعالية البرلمان في إدارة الصراعات الداخلية عبر آليات دستورية. غابت العدالة الانتقالية الفعلية أو كانت مُبطنة بسياسات انتقامية أو تفريغ للكفاءات، ما جعل

من الصعب إقامة مسارات مصالحة حقيقية. كانت النتائج تراجع ثقة الجمهور في اختيار ممثليه وإحجامًا عن المشاركة الفعلية في السياسة، أو استبدالها بثنائيات محاصصة طائفية إقليمية.

خاتمة تحليلية:

يمكن تلخيص الاستنتاجات في فهم مركّب: أولًا، إنّ احتلال بلد وفرض تغيير سياسي بالوسائل العسكرية وحدها لا يولّد ديمقراطية ذات قواعد صلبة؛ لأن الديمقراطية تحتاج إلى بناء داخلي تدريجي قائم على مؤسسات قابلة للاستمرارية وتوافق اجتماعي واسع. ثانيًا، إن سياسات التفكيك المؤسسي دون خططٍ لإعادة الإدماج تُفضي إلى نتائج عكسية وتفتح الباب أمام الاستغلال الخارجي والداخلي للعنف. ثالثًا، إن معالجة آثار العنف الطائفي والإرهاب تتطلب نهجًا مزدوجًا: أمنيًا فعّالًا يَحترم حقوق المدنيين، واجتماعيًا شاملًا يضم الآلاف من النازحين والمهمشين إلى اقتصادٍ اجتماعي يوفر العدالة والكرامة. رابعًا، إنّ العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية يجب أن تُصاغا بطريقة تقطع مع المنطق الانتقامي وتُؤسس لآليات تعويض حقيقية واسترداد للثقة ومساءلة محايدة وشفافة. أخيرًا، لا بدّ من الاعتراف بأن الحلول الإقليمية والدولية يجب أن تساند جهود بناء الدولة بدل أن تفرض على الداخل نماذج جاهزة لا تتفق مع تراكيب المجتمع العراقية المتنوّعة.

المحور الرابع

الانتخابات الأولى وصوت الشعب
لحظة الأمل في العراق بعد نيسان 2003

المقدمة

شكلت الانتخابات الأولى في العراق بعد سقوط نظام صدام حسين عام 2003 محطة مفصلية في مسار التحول الديمقراطي، فهي لم تكن مجرد عملية انتخابية عابرة، بل لحظة تاريخية تعبّر عن رغبة الشعب العراقي في التعبير عن إرادته السياسية بعد عقود من القمع والاستبداد (Abdul-Jabbar, 2009، ص. 140). فقد أصبح العراق أمام فرصة نادرة لتأسيس دولة ديمقراطية قائمة على التعددية الحزبية، ومبادئ حقوق الإنسان، والمساواة بين المواطنين (Dawisha, 2009، ص. 350).

رغم ذلك، لم تُجر هذه الانتخابات في ظروف طبيعية، إذ جاءت وسط تحديات أمنية و اقتصادية واجتماعية، فضلاً عن وجود تدخل مباشر من سلطة الاحتلال، ما أثر على عملية البناء السياسي والاجتماعي للبلاد (Tripp, 2007، ص. 400). في هذا السياق، يقدم هذا المحور قراءة شاملة للانتخابات الأولى في العراق بعد 2003، من إذ السياق السياسي، ومشاركة الشعب، ونتائج الانتخابات، والتحديات والقيود، والتقييم الأكاديمي للتجربة، مع التركيز على لحظة الأمل التي مثّلها صوت الشعب العراقي.

أولاً: السياق السياسي للانتخابات الأولى

1. مرحلة ما بعد الاحتلال

بعد انهيار النظام السابق، أُنشئت سلطة الائتلاف المؤقتة بقيادة الولايات المتحدة، والتي تولت مسؤولية تنظيم الانتخابات العامة الأولى (Tripp, 2007، ص.

400). وقد اعتُبرت هذه المرحلة انتقالية لضمان استقرار مؤقت، ومنح الشعب العراقي فرصة للمشاركة السياسية بعد سنوات طويلة من الاستبعاد.

تمثل الانتخابات في هذا السياق محاولة لتأسيس شرعية شعبية للحكومة الجديدة، رغم أن سلطة الائتلاف لم تكن خالية من التدخل المباشر في القرارات السياسية، إذ فرضت بعض الأطر القانونية والتنظيمية (Diamond, 2005، ص. 90). ومع ذلك، فإن هذه المرحلة أعطت للشعب العراقي فرصة أولى للتعبير عن تطلعاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بعد سنوات من القمع والعزلة السياسية.

2. الإطار القانوني والتنظيمي

وضعت القوانين الانتخابية بشكل سريع، مع تحديد مواعيد واضحة لإجراء الانتخابات وإشراف لجنة عليا لضمان التمثيل النسبي لجميع المكونات (UNDP, 2004، ص. 150). وقد استخدم نظام التمثيل النسبي لضمان مشاركة الأحزاب والمكونات الصغيرة، بما في ذلك الأقليات الدينية والعرقية، ما أسهم في تعزيز الطابع الديمقراطي للعملية.

كما وضعت آليات لمراقبة الانتخابات وإحصاء الأصوات لضمان الشفافية، على الرغم من ضعف الخبرة المحلية في إدارة عمليات انتخابية واسعة بهذا الحجم بعد عقود من الدكتاتورية (Dawisha, 2009، ص. 355).

3. البيئة الأمنية والسياسية

لم تكن الظروف الأمنية مواتية، إذ شهد العراق حالات عنف وفوضى في بعض المناطق، فضلا عن تهديدات من الجماعات المسلحة التي رفضت الانتقال الديمقراطي (Tripp, 2007، ص. 405). كما أسهمت الانقسامات الطائفية والإثنية في تعقيد العملية، إذ كان كل مكون يسعى لتعظيم نفوذه السياسي في الحكومة المقبلة، مما زاد من صعوبة الوصول إلى توافق وطني شامل.

ثانياً: مشاركة الشعب العراقي

1. نسبة المشاركة والتفاعل الشعبي

أظهرت الانتخابات الأولى مشاركة واسعة نسبياً، إذ حرص العراقيون على التصويت تعبيراً عن رغبتهم في تغيير الواقع السياسي والاجتماعي (Abdul-Jabbar, 2009، ص. 145). وكان واضحاً أن المشاركة لم تقتصر على فئات محددة، بل شملت شيعة وسنة وأكراد و أقليات، مما عزز شعور المواطنين بقدرتهم على التأثير في مستقبل بلادهم.

2. التعبير عن الأمل والتطلعات

مثلت صناديق الاقتراع رمزاً للأمل، إذ عبر الشعب عن رغبته في إنهاء حكم الفرد المطلق، وتأسيس نظام يحترم حقوق الإنسان والحريات العامة، بما فيها حرية التعبير، والصحافة، والتظاهر السلمي (Diamond, 2005، ص. 95). وكانت هذه الانتخابات تمثل لحظة تاريخية استثنائية، أتاحتها لأول مرة ظروف سياسية جديدة بعد سقوط النظام السابق.

3. تنوع الممثلين

عكست النتائج تنوع المكونات العراقية، إذ حصلت الأحزاب الشيعية والكردية والسنية والأقليات على تمثيل نسبي في البرلمان، مما أتاح المجال لتأسيس ثقافة سياسية جديدة تقوم على التعددية والمشاركة الشعبية (Dawisha, 2009، ص. 360). وقد أسهم هذا التمثيل النسبي في تحقيق نوع من التوازن بين المكونات، على الرغم من استمرار الانقسامات الطائفية والإثنية.

ثالثاً: نتائج الانتخابات وتأثيرها

1. تولي السلطة بشكل رسمي

أدى إعلان النتائج إلى تشكيل أول حكومة عراقية منتخبة بعد الاحتلال، ما مثل بداية عملية تداول السلطة بشكل ديمقراطي، وإنهاء مرحلة الحكم

الاستبدادي بشكل رسمي (Tripp, 2007، ص. 410).

2. تعزيز التعددية السياسية

أسهمت الانتخابات في تأسيس أحزاب جديدة ومؤسسات مدنية ناشئة، وأسست لثقافة سياسية قائمة على التمثيل النسبي والمشاركة الشعبية، وهو ما ساعد في بناء قاعدة أولية لديمقراطية مؤسسية (UNDP, 2004، ص. 155).

3. التأثير الاجتماعي والرمزي

مثلت الانتخابات حدثاً تاريخياً للشعب العراقي، إذ أعادت للمواطنين شعورهم بالكرامة والحق في المشاركة السياسية بعد عقود من القمع والاستبداد (Ab-dul-Jabbar, 2009، ص. 150).

رابعاً: التحديات والقيود

1. التدخلات الخارجية

رغم الطموح الشعبي، فقد واجهت العملية تدخلات من قوى خارجية، أبرزها الولايات المتحدة، التي سعت لضمان وجود حكومة موالية لها، وهو ما أثر على شرعية بعض القرارات السياسية (Diamond, 2005، ص. 100).

2. الانقسامات الداخلية

الانقسامات الطائفية والإثنية استمرت في التأثير على النتائج، إذ حاولت المكونات تعزيز نفوذها السياسي عبر المحاصصة، مما أدى إلى عدم التمثيل الكامل للمصالح الوطنية العليا (Dawisha, 2009، ص. 365).

3. الأوضاع الأمنية

ظل العنف وعدم الاستقرار الأمني يهدد إمكانية إجراء الانتخابات في بعض المناطق، وهو ما أضعف قدرة الدولة على ضمان مشاركة متكافئة وآمنة لكل المواطنين (Tripp, 2007، ص. 415).

خامساً: قراءة أكاديمية للتجربة

1. الإيجابيات:

- أول تجربة انتخابية حرة نسبياً بعد عقود من الاستبداد.

- إتاحة الفرصة للمشاركة الشعبية والتعددية الحزبية.

- إعادة الثقة للمواطنين في قدرتهم على التأثير في السياسات العامة (Ab-dul-Jabbar, 2009، ص. 155).

2. السلبيات:

- إطار زمني ضيق وصعوبات تنظيمية أثرت على جودة العملية.

- تأثير الانقسامات الطائفية والضغوط السياسية على النتائج.

- هشاشة المؤسسات في مواجهة التدخلات الخارجية والعنف (Dawisha, 2009، ص. 370).

3. التناقض بين الأمل والو اقع:

بينما مثلت الانتخابات لحظة أمل تاريخية، إلا أن الو اقع السياسي والأمني كشف عن حدود هذا الأمل، إذ استمرت تحديات الشرعية والمصالح الطائفية والإقليمية في تشكيل مجرى العملية الديمقراطية (Tripp, 2007، ص. 420).

الخاتمة

شكلت الانتخابات الأولى في العراق بعد 2003 لحظة استثنائية، إذ أتاح للشعب فرصة التعبير عن إرادته والمشاركة في بناء مستقبل بلاده. ورغم القيود والتحديات، فإنها مثلت خطوة مهمة نحو تأسيس دولة ديمقراطية قائمة على التعددية والمشاركة الشعبية. إن تجربة العراق تثبت أن إرادة الشعب تبقى العنصر الأساسي في أي عملية انتقالية ناجحة، وأن الديمقراطية لا تتحقق بمجرد صناديق الاقتراع، بل بحاجة إلى مؤسسات قوية وإرادة سياسية حقيقية (Abdul-Jabbar, 2009، ص. 160).

الفصل الرابع

المحاصصة الطائفية والإثنية
معضلة أساسية

المحور الأول
المحاصصة الطائفية والإثنية كمعضلة أساسية في العراق بعد 2003

المقدمة

منذ سقوط النظام السابق في العراق عام 2003، وانطلاق العملية السياسية الجديدة، برزت المحاصصة الطائفية والإثنية كآلية غير معلنة ولكن نافذة لتوزيع السلطة بين المكونات الأساسية للمجتمع العراقي. كانت هذه المحاصصة في البداية وسيلة مرحلية لضمان مشاركة جميع المكونات ومنع استبعاد أي طرف، لكنها سرعان ما تحولت إلى معضلة أساسية أعاقت بناء الدولة الوطنية الحديثة (Ab-dul-Jabbar, 2009، ص. 205).

لم تكن المحاصصة عراقية المنشأ بالكامل، بل جاءت نتيجة ظروف موضوعية فرضتها سلطة الاحتلال، وتوازنات القوى الداخلية، وضغوط القوى الإقليمية والدولية. وبينما بدت في البداية كحل لتطمين المكونات المختلفة، فإن استمرارها كقاعدة لتوزيع السلطة أدى إلى إضعاف المواطنة، وتعميق الانقسامات الطائفية والإثنية، وربط القرار الوطني بالمصالح الخارجية (Tripp, 2007، ص. 460).

أولاً: جذور المحاصصة في السياق العراقي

تعود جذور المحاصصة في العراق إلى البنية الاجتماعية والسياسية المتعددة، إذ يتسم المجتمع بتعدد طائفي وإثني واضح بين العرب السنة والشيعة والأكراد، علاوة عن الأقليات من التركمان والمسيحيين وغيرهم. إن النظام السياسي قبل 2003 كان قائماً على مركزية السلطة، وقمع التنوع، وتغليب فئة معينة على حساب بقية المكونات (Dawisha, 2009، ص. 420).

ومع انهيار النظام، برزت الحاجة إلى إيجاد صيغة لتوزيع السلطة تمنع عودة

الاستبداد وتطمئن جميع المكونات. هنا جاء الحل عبر المحاصصة التي روجت لها سلطة الاحتلال الأمريكية بوصفها آلية لضمان تمثيل الجميع. ومع مرور الوقت، تحولت هذه الآلية إلى قاعدة ثابتة لإدارة الدولة، لا مجرد إجراء مرحلي (Dia-mond, 2005، ص. 135).

المحاصصة: هي آلية لتوزيع السلطة والمناصب وفق الانتماءات الطائفية أو القومية أو الحزبية، بدلاً من معايير الكفاءة والمواطنة، نشأت في العراق بعد عام 2003 كخيارٍ مؤقت لإدارة التعددية السياسية والاجتماعية، لكنها تحولت مع مرور الوقت إلى نظام موازٍ للدولة يقيد بناء المؤسسات ويعمّق الانقسامات، مما جعلها عائقًا رئيسًا أمام ترسيخ الديمقراطية والحوكمة الرشيدة.

ثانياً: المحاصصة بين النظرية والتطبيق

من الناحية النظرية، يمكن اعتبار المحاصصة صيغة من صيغ الديمقراطية التو افقية التي تحدث عنها آرند ليبهارت، والتي تقوم على إشراك المكونات المختلفة في السلطة لضمان الاستقرار في المجتمعات المتعددة. لكنها في التطبيق العراقي ابتعدت عن هذه الفكرة، إذ تحولت المحاصصة إلى وسيلة لتقاسم الغنائم بين النخب السياسية بدلاً من تعزيز المشاركة الوطنية (Abdul-Jabbar, 2009، ص. 210).

وأصبح كل منصب سياسي مرتبطاً بانتماء معين، بدل أن يكون مرتبطاً بالكفاءة والخبرة، وتحولت المؤسسات الحكومية إلى ساحات صراع بين المكونات، لا مؤسسات لخدمة المواطنين (Tripp, 2007، ص. 465).

ثالثاً: انعكاسات المحاصصة على بناء الدولة

تكمن أهم انعكاسات المحاصصة في إضعاف مفهوم المواطنة. إذ لم يعد المواطن يُعرّف على أساس فرديته، بل كونه ممثلاً عن طائفة أو قومية، ما ألغى إمكانية بناء دولة محايدة فوق الهويات الجزئية (Dawisha, 2009، ص. 425).

- أداء المؤسسات: أصبح الولاء الحزبي والطائفي معياراً للتعيين في المناصب، لا الكفاءة والخبرة.

- هيكل الدولة: تحولت مؤسسات الدولة إلى كيانات ضعيفة موازية للأحزاب المتنفذة، وفقدت استقلالها الإداري.

رابعاً: المحاصصة والفساد

أدت المحاصصة إلى جعل الفساد جزءاً من بنية النظام السياسي، إذ أصبحت المؤسسات الموزعة على أساس الانتماءات الطائفية والإثنية مجالاً لإدارة المصالح الخاصة وتحصيل المكاسب (Diamond, 2005، ص. 140).

- صعوبة مكافحة الفساد: صار المستفيدون من المحاصصة هم أنفسهم المسؤولون عن مؤسسات الدولة، ما يجعل أي إصلاح محدود التأثير، و انتشار الرشاوى والمحسوبية جعل من الفساد سمة هيكلية وليس مجرد حالات فردية.

خامساً: المحاصصة والأمن والاستقرار

لم تقتصر آثار المحاصصة على البعد السياسي والإداري، بل امتدت لتشمل الأمن والاستقرار (Tripp, 2007، ص. 470):

- تسييس الأجهزة الأمنية والعسكرية: جرى توزيع المناصب العليا على أساس الانتماء الطائفي والإثني، مما أضعف تماسك هذه الأجهزة.

- تصاعد الصراعات الداخلية: إن شعور كل مكون بعدم كفاية حصته في السلطة أدى إلى عدم الرضا المستمر وهشاشة النظام السياسي.

سادساً: المحاصصة بين الداخل والخارج

لعبت القوى الخارجية، ولا سيما الولايات المتحدة، دوراً محورياً في صياغة النظام السياسي على أساس تمثيل المكونات، فيما مارست القوى الإقليمية نفوذها لتعزيز مو اقع حلفائها (Abdul-Jabbar, 2009، ص. 215).

- نتيجة لذلك، أصبح القرار الوطني العراقي مرهوناً بالتوازنات الدولية والإقليمية بقدرما هو نابع من الإرادة الداخلية.

- وهذه التبعية زادت من تعقيد المعضلة وأضعفت قدرة العراق على بناء ديمقراطية وطنية مستقلة (Dawisha, 2009، ص. 430).

سابعاً: الآثار الاجتماعية والنفسية للمحاصصة

أدى التركيز على الانتماءات الطائفية والإثنية إلى تآكل الروابط الوطنية، وزيادة الشعور بالتمييز بين المواطنين (Tripp, 2007، ص. 475):

- المواطنون شعروا بالتهميش إذا لم يكن انتماؤهم متوافقاً مع السلطة، أو اعتبروا أن حصتهم أقل من الآخرين.

- فقدان الثقة في العملية السياسية أدى إلى عزوف قطاعات واسعة عن المشاركة، أو تبني مواقف رفض للنظام برمته.

ثامناً: نحو تجاوز المحاصصة

إن تجاوز المحاصصة يتطلب الآتي

- بناء نظام سياسي يقوم على المواطنة والعدالة، لا الانتماءات الطائفية أو القومية (Diamond, 2005، ص. 145):

- إصلاحات دستورية وقانونية لتقليص نفوذ الأحزاب في توزيع المناصب.
- تعزيز استقلالية مؤسسات الدولة وإرساء معايير الكفاءة والمهنية.
- نشر ثقافة سياسية جديدة تجعل من الهوية الوطنية إطاراً جامعاً.

الخاتمة

إن المحاصصة الطائفية والإثنية في العراق بعد 2003 كانت معضلة أساسية عطلت مسار التحول الديمقراطي وأعاقت بناء الدولة الوطنية. صحيح أنها جاءت كحل مرحلي لتطمين المكونات، لكنها سرعان ما تحولت إلى نظام قائم بذاته، أدى إلى إضعاف المواطنة، وتكريس الفساد، وتعميق الانقسام، وربط القرار الوطني بالتدخلات الخارجية (Abdul-Jabbar, 2009، ص. 220).

إن أي حديث عن مستقبل الديمقراطية في العراق لا يمكن أن يكون جدياً ما لم يتم تجاوز هذه المعضلة عبر بناء نظام سياسي يقوم على المواطنة والعدالة والمساواة، ويجعل الانتماء الوطني أساس العلاقة بين الدولة والمجتمع.

المحور الثاني

ضعف مؤسسات الدولة ودوره في تعميق الأزمات السياسية والاجتماعية في العراق بعد 2003

المقدمة

تُعد مؤسسات الدولة الركيزة الأساسية لأي نظام سياسي مستقر وديمقراطي. فهي تمثل الآلية التي من خلالها تُطبَّق القوانين، وتُحمى الحقوق، وتُنظِّم الحياة السياسية والاجتماعية. وبعد سقوط النظام السابق في العراق عام 2003، بدأت الدولة العراقية الحديثة مرحلة إعادة بناء مؤسساتها من الصفر تقريباً، وهو ما جعلها هشة أمام التحديات السياسية، والأمنية، والاقتصادية. إن دراسة هذه الظاهرة تُظهر كيف يمكن لضعف المؤسسات أن يؤدي إلى تكرار الانقسامات الطائفية والإثنية، وتعميق الفساد، وضعف استقلالية القرار الوطني، ما يؤثر بدوره على فعالية العملية الديمقراطية.

أولاً: الطبيعة الهشة للمؤسسات بعد 2003

شهدت المؤسسات العراقية بعد 2003 خصائص واضحة تميزت بالهشاشة والاعتماد على الهياكل المؤقتة منها:

- غياب الخبرة الإدارية: فقد تم تدمير البنية الإدارية خلال سنوات النظام السابق، الأمر الذي أضعف قدرة المؤسسات على القيام بمهامها بفعالية.

- هيمنة الولاءات الحزبية والطائفية: أثرت المحاصصة على اختيار المسؤولين، إذ أصبحت الانتماءات أكثر تأثيرًا من الكفاءة والخبرة.

- ضعف التشريعات والآليات الرقابية: غياب أجهزة رقابية مستقلة قلل من فعالية تطبيق القوانين ومحاسبة المخالفين.

هذه العوامل مهدت الطريق أمام استمرار الفساد، وتراجع الثقة الشعبية، وتفاقم الانقسامات الاجتماعية والسياسية.

ثانياً: تأثير ضعف المؤسسات على العملية السياسية

تنعكس هشاشة المؤسسات مباشرة على فعالية النظام الديمقراطي:

- البرلمان والحكومة: غالبًا ما كانت عاجزة عن تمرير قوانين إصلاحية أو تنفيذ سياسات لمعالجة الانقسامات الطائفية والإثنية.

- الأحزاب السياسية: استغلت ضعف المؤسسات لتعزيز مصالحها الخاصة، مما أدى إلى محدودية القدرة على التخطيط طويل المدى.

- عدم الاستقرار الحكومي: التغييرات المتكررة في المناصب القيادية أثرت على تنمية الدولة وبناء الثقة بين المواطن والدولة (Heinrich, 2011، ص. 145).

ثالثاً: ضعف القضاء وانعكاساته الاجتماعية

إن القضاء هو حجر الزاوية في أي دولة ديمقراطية، وهو الضامن لحقوق المواطنين:

- غياب الاستقلالية: أدى إلى تدخلات سياسية وطائفية في عمل القضاء، مما حد من قدرته على معاقبة المخالفين.

- ضعف حماية الحقوق المدنية: زاد من الانتهاكات دون مساءلة فعالة، ما أثر على ثقة المواطنين بالمؤسسات.

- تأثير على الثقة الشعبية: انخفاض مستوى الثقة في القضاء انعكس على باقي مؤسسات الدولة، ودفع بعض المواطنين إلى اللجوء إلى الحلول المحلية أو الطائفية للنزاعات (Al-Ali, 2007، ص. 201).

رابعاً: الفساد والإفلات من العقاب

ارتباط الفساد بمستوى قوة المؤسسات يظهر جليًا في العراق:

- الرشوة والمحسوبية: أصبحت وسيلة شائعة للحصول على الخدمات أو المناصب، ما أثر على مبدأ المساواة.

- الهدر المالي: إن مشاريع البنية التحتية والخدمات العامة غالبًا ما أُنجزت بشكل جزئي أو ضعيف نتيجة نقص الرقابة.

- تراجع المشاركة الشعبية: إن المواطن الذي يشعر بعدم العدالة يفقد الدافع للمشاركة السياسية، مما يضعف العملية الديمقراطية نفسها (Transparency International, 2010، ص. 48).

خامساً: العلاقة بين ضعف المؤسسات والانقسامات الطائفية والإثنية

إن ضعف المؤسسات لا يعمل بمعزل عن الانقسامات المجتمعية:

- غياب الإدارة الفعالة أدى إلى استبعاد بعض الفئات من المشاركة الحقيقية في السلطة.

- توزيع الخدمات العامة بشكل غير متوازن زاد من الإحباط بين مختلف المكونات الاجتماعية.

- الانقسامات الطائفية والإثنية استُغلت لتبرير سيطرة الميليشيات أو الجماعات المسلحة على مناطق معينة، مستفيدة من الفراغ المؤسسي (Kadhim, 2015، ص. 121).

سادساً: التدخلات الخارجية وتأثيرها على المؤسسات

أظهر سياق العراق بعد الاحتلال مدى تأثير الضغوط الخارجية على فعالية المؤسسات:

- فرض شروط سياسية و اقتصادية أعاقت اتخاذ قرارات تخدم المصلحة الوطنية.

- الدعم العسكري والسياسي لبعض الجماعات المسلحة قلل من قدرة الدولة على بسط سيطرتها على كامل الأراضي.

- النزاعات الإقليمية أثرت على استقلالية القرار السياسي، وأصبحت المؤسسات العر اقية رهينة لمعادلات القوى الخارجية.

سابعاً: دور المجتمع المدني في مواجهة ضعف المؤسسات

رغم التحديات، لعب المجتمع المدني دوراً مهماً في تعزيز الديمقراطية:

- منظمات حقوق الإنسان والمجالس المحلية ساعدت على إشراك المواطنين في عمليات صنع القرار.

- المبادرات الشبابية والثقافية والسياسية أسهمت في نشر الوعي الديمقراطي وتعزيز المطالب الشعبية بحقوقهم.

- رغم محدودية الموارد، نجح المجتمع المدني في بعض المناطق في خلق مساحات حواروتعاون بين الجماعات المختلفة (Makiya, 2013، ص. 91).

ثامناً: الدروس المستخلصة

يمكن استخلاص مجموعة من الدروس من تجربة ضعف المؤسسات العر اقية:

- قوة المؤسسات شرط أساسي لاستقرار الديمقراطية: المؤسسات القوية تحد من الفساد وتحمي الحقوق.

- المحاصصة الطائفية والإثنية تؤثر على فعالية الدولة: التركيز على الولاءات على حساب الكفاءة يقلل من جودة الأداء.

- الرقابة المؤسسية ضرورية لمكافحة الفساد: إنشاء أجهزة رقابية مستقلة

وفعالة أمر حاسم.

- المجتمع المدني عنصر أساسي: المشاركة الشعبية والوعي الحقوقي يعززان فعالية المؤسسات.

- تكييف النماذج الديمقراطية مع السياق المحلي: لا يمكن نسخ التجارب الغربية مباشرة دون مراعاة البيئة السياسية والاجتماعية المحلية.

تاسعاً: الخلاصة

شكل ضعف مؤسسات الدولة بعد 2003 أحد أبرز العوائق أمام بناء دولة ديمقراطية مستقرة في العراق. وقد انعكس هذا الضعف على العملية السياسية، والقضاء، والإدارة العامة، وخدمات المواطنين اليومية، وزاد من حدة الانقسامات الطائفية والإثنية، وعزز مظاهر الفساد والهدر المالي.

ورغم هذه التحديات، برزت بوادر أمل من خلال المجتمع المدني والمبادرات الشعبية التي حاولت موازنة ضعف المؤسسات وتعزيز المشاركة الديمقراطية. توضح التجربة العراقية أن استقلالية المؤسسات وقوتها شرط ضروري لبقاء الديمقراطية واستقرار الدولة، وأن أي مشروع ديمقراطي بدون مؤسسات فاعلة معرَّض للفشل أو الانحراف عن أهدافه.

المواطنة العادلة: هي حق كل فرد في المشاركة والمساواة في الحقوق والواجبات، بغض النظر عن العرق أو الدين أو الانتماء الاجتماعي. هي شعور بالانتماء والمسؤولية تجاه المجتمع، وضمان أن تُعامل جميع الفئات بإنصاف، بحيث يصبح المواطن شريكًا حقيقيًا في بناء الوطن، لا مجرد متفرج على قرارات الآخرين .

المحور الثالث

التدخلات الخارجية وأثرها على استقلالية القرار الديمقراطي في العراق بعد 2003

المقدمة

تقوم الديمقراطية في جوهرها على مبدأ السيادة الشعبية، أي أن القرار السياسي يجب أن ينبع من إرادة المواطنين الحرة ويعكس مصالحهم وأولوياتهم. غير أن هذه الفكرة المثالية كثيراً ما تصطدم بواقع دولي معقد تحكمه مصالح القوى الكبرى، والضغوط الإقليمية، والتنافس على النفوذ الاقتصادي والسياسي.

وقد شكل العراق بعد 2003 نموذجاً واضحاً لهذه المعضلة، إذ جاءت العملية الديمقراطية مرتبطة عضوياً بسقوط النظام السابق وتدخل مباشر للولايات المتحدة والتحالف الدولي، مما جعل استقلالية القرار الوطني العراقي رهينة للتوازنات الخارجية، رغم محاولات العراقيين لممارسة حقهم السياسي وصياغة دستورهم (Diamond, 2005، ص. 150).

أولاً: الديمقراطية بين المثال السيادي والواقع الدولي

من الناحية النظرية، تستمد الديمقراطية شرعيتها من الإرادة الشعبية، بإذ تكون مؤسسات الدولة مرآة لطموحات وحقوق المواطنين (Dahl, 1998، ص. 45).

لكن في الواقع، تواجه الديمقراطيات الناشئة تحديات استثنائية بسبب التدخلات الخارجية. هذه التدخلات يمكن أن تتخذ أشكالاً متعددة: دعم اقتصادي، وضغط سياسي، وتدخل عسكري، أو توجيه مؤسسات الدولة لصالح مصالح أجنبية.

أظهرت التجارب الدولية أن الديمقراطيات الناشئة، لضعفها المؤسسي وغياب

الاستقرار السياسي، أكثر عرضة للتأثير الخارجي مقارنة بالدول ذات المؤسسات الراسخة (Carothers, 2002، ص. 78).

ثانياً: العراق بعد 2003 – الديمقراطية في ظل الاحتلال

في العراق، كانت العملية الديمقراطية مرتبطة منذ البداية بالوجود العسكري الأمريكي والغربي، إذ شكلت سلطة الائتلاف المؤقتة إطاراً مركزياً لتسيير شؤون الدولة، وصياغة الدستور، وإجراء الانتخابات، وتحديد مسار المؤسسات الجديدة (Tripp, 2007، ص. 480).

- الديمقراطية العر اقية لم تُبنَ على إرادة محلية خالصة، بل ضمن إشراف وتوجيه خارجيين.

- ورغم مشاركة المواطنين في الانتخابات وصياغة الدستور، فإن حدود هذا الدوركانت محدودة بالنصوص والسياسات التي فرضها الاحتلال.

هذا السياق أدى إلى ولادة نظام ديمقراطي شكلي، معرض للتحديات على مستوى السيادة الوطنية واستقلال القرار(Abdul-Jabbar, 2009، ص. 230).

ثالثاً: التدخلات الإقليمية وتوازنات الداخل

لم يقتصر التأثير على الجانب الأمريكي، بل دخلت قوى إقليمية على خط العملية السياسية: إيران، وتركيا، ودول الخليج، إذ سعت كل قوة إلى حماية مصالحها عبردعم أطراف سياسية معينة داخل العراق.

- هذا التدخل انعكس على توازن القوى الداخلي، إذ أصبحت بعض الأحزاب مرتبطة ارتباطا مباشرا بجهات خارجية، مما أثر على التعيينات، والسياسات العامة، والمفاوضات الحكومية.

- ونتيجة لذلك، تحول النظام السياسي إلى ساحة صراع بالوكالة بين القوى الإقليمية والدولية، ما أضعف استقلالية الدولة العر اقية (Dawisha, 2009، ص. 440).

رابعاً: التدخل الخارجي بين الدعم والإعاقة

غالباً ما يُسوَّق التدخل الخارجي باعتباره دعماً للديمقراطية وحقوق الإنسان، لكن الواقع العملي أظهر أنه أداة لضمان النفوذ العسكري والسياسي والاقتصادي:

- دعم شكل مؤسسات الدولة دون تعزيز استقلاليتها.

- توفير شروط شكلية للديمقراطية مثل الانتخابات الحرة أو الدستور، لكنه لم يضمن سيادة القرار الوطني.

- التجربة العراقية بين 2003 و2010 أظهرت أن هذا الدعم غالباً ما يعزز التبعية بدلاً من الاستقلال (Diamond, 2005، ص. 155).

خامساً: تأثير التدخل على ثقة المواطنين

أدت التدخلات الخارجية إلى تآكل الثقة الشعبية بالديمقراطية، ومن مظاهرها:

- المواطنون أدركوا أن قرارات الحكومة تتأثر بعوامل خارجية أكثر من إرادتهم.

- هذا الوعي أدى إلى تراجع المشاركة الانتخابية، وعزوف قطاعات واسعة عن العملية السياسية (Tripp, 2007، ص. 485).

- الديمقراطية تحولت في أعين المواطنين إلى واجهة شكلية، لا تعكس الواقع الوطني ولا تعزز المواطنة (Abdul-Jabbar, 2009، ص. 235).

سادساً: الديمقراطية كأداة نفوذ دولي

في بعض الحالات، تُستخدم شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان لتبرير تدخلات عسكرية أو اقتصادية.

- القوى الكبرى غالباً ما تدعم أطرافاً محلية بحجة الديمقراطية، بينما الهدف الأساسي هو تعزيز النفوذ السياسي والاقتصادي.

- هذا الاستخدام يجعل من الديمقراطية سلاحاً ذا حدين: مطلب شعبي

مشروع، لكنه في الوقت نفسه أداة للسيطرة الخارجية (Carothers, 2002، ص. 80).

سابعاً: نحو استقلالية القرار الديمقراطي

يمكن تعزيز استقلالية القرار الوطني من خلال مجموعة من الشروط الأساسية، منها:

- تقوية المؤسسات الوطنية: القضاء، البرلمان، والجيش لضمان مقاومة الضغوط الخارجية.
- تعزيز الوحدة الداخلية: تقليل الانقسامات الطائفية والإثنية التي تستغلها القوى الخارجية.
- الاعتماد الاقتصادي على الموارد الذاتية: تقليل الحاجة للدعم الدولي يوسع هامش القرار الوطني.
- نشر ثقافة سياسية وطنية: تعزيز قيمة السيادة الوطنية وجعلها معياراً للقرار السياسي.

الخاتمة

تمثل التدخلات الخارجية معضلة رئيسية أمام الديمقراطية، إذ تقوّض جوهرَها القائم على السيادة الشعبية. في العراق، أثبتت التجربة أن الديمقراطية الناشئة في ظل الاحتلال أو النفوذ الخارجي هشة ومعرضة لفقدان ثقة المواطنين.

لذلك، فإن أي مشروع ديمقراطي ناجح يجب أن يرتكز على استقلالية القرار الوطني، وتقوية المؤسسات، وتعزيز الوحدة الداخلية، ليصبح تجسيداً حقيقياً لإرادة الشعب العراقي، لا انعكاساً لمصالح القوى الإقليمية والدولية (Diamond, 2005; Abdul-Jabbar, 2009; Tripp, 2007).

المحور الرابع

الفساد الإداري والمالي يهدد ثقة الشعب في العراق بعد 2003

المقدمة

تعد ثقة المواطنين بمؤسسات الدولة حجر الزاوية لأي نظام سياسي ناجح، إذ تتيح مشاركة حقيقية في صنع القرار، وتخلق بيئة مناسبة لتطبيق القوانين وتعزيز العدالة الاجتماعية. لكن هذه الثقة تصبح هشة للغاية إذا استشرى الفساد الإداري والمالي، وأصبح جزءاً من نمط عمل الدولة وليس مجرد حالات فردية.

في العراق بعد سقوط النظام السابق عام 2003، برز الفساد كأحد أبرز التحديات التي واجهت العملية الديمقراطية، وأصبح بنية مهيمنة على المؤسسات، تؤثر على الاقتصاد، والخدمات العامة، والعلاقات الاجتماعية، وتضعف الثقة الشعبية بالنظام السياسي (Transparency International, 2010، ص. 22).

أولاً: الفساد كظاهرة بنيوية

الفساد في العراق لم يكن مجرد انحرافات فردية أو ممارسات شخصية، بل تحول إلى ظاهرة بنيوية تتمثل بما يلي:

- توزيع المناصب وفق الولاءات الطائفية والحزبية، وليس الكفاءة.

- استخدام الموارد العامة لتحقيق مكاسب خاصة لشبكات حزبية أو شخصية (Heinrich, 2011، ص. 134).

- تغلغل الفساد في كل مستويات الدولة، من أعلى هرم السلطة إلى أدنى الإدارات، ما جعله جزءاً من طبيعة عمل النظام نفسه (Makiya, 2013، ص. 78).

هذا النمط البنيوي يعكس إشكالية عميقة: الديمقراطية التي لا تقيم

مؤسسات قوية معرضة للتحول إلى مجرد آلية لتقاسم النفوذ والموارد، بدل أن تكون وسيلة لتحقيق العدالة والمساواة.

ثانياً: العلاقة بين الفساد والديمقراطية

ينبغي أن تقوم الديمقراطية على الشفافية والمساءلة والفصل بين السلطات. لكن التجربة العراقية أظهرت أن الديمقراطية الشكلية لا تكفي لمنع الفساد البنيوي:

- الأحزاب السياسية استغلت العملية الديمقراطية للوصول إلى السلطة، وتحويل المؤسسات إلى أدوات لتحقيق مصالحها الخاصة.

- الفساد قوض مصداقية الديمقراطية و أفرغها من مضمونها، مما جعلها مجرد واجهة شكلية (Kadhim, 2015، ص. 102).

ثالثاً: آثار الفساد على مؤسسات الدولة

أدى الفساد إلى إضعاف المؤسسات الرسمية:

- الوزارات والهيئات تحولت إلى أدوات حزبية.

- مشاريع الدولة والعقود أصبحت وسيلة لتوزيع الغنائم على الشبكات الحزبية (Al-Ali, 2007، ص. 189).

- فقدت الدولة قدرتها على تقديم الخدمات الأساسية مثل الكهرباء، الماء، والرعاية الصحية، ما أضعف ثقة المواطن في الدولة ورفع مستوى السخط الشعبي.

رابعاً: الفساد المالي وانعكاساته الاقتصادية

شمل الفساد أيضاً الجانب المالي بصورة أوسع:

- اختلاس مليارات الدولارات من عائدات النفط أو صرفها في مشاريع وهمية (Transparency International, 2010، ص. 45).

- الاقتصاد العراقي، رغم وفرة الموارد، بقي هشاً ومعتمداً على الاستيراد.

- البطالة والفقر زادا، مما أدى إلى فقدان المواطنين الأمل في النظام السياسي (Heinrich, 2011، ص. 137).

خامساً: الفساد كعامل مهدد للوحدة الوطنية

الفساد لا يضر الاقتصاد فقط، بل يقوض الروابط الاجتماعية والوطنية:

- شعور المواطن بأن الدولة غير عادلة يدفعه للبحث عن حماية طائفية أو حزبية.

- الانقسامات الطائفية والإثنية تتعمق بسبب التوزيع غير العادل للموارد والمناصب (Al-Ali, 2007، ص. 192).

- بذلك يصبح الفساد تهديداً للوحدة الوطنية، لأنه يضعف الرابط الجامع ويعزز الولاءات الجزئية على حساب المواطنة.

سادساً: الفساد والاحتجاجات الشعبية

أدت مظاهر الفساد إلى انتفاضات شعبية واسعة:

- موجات الاحتجاج التي قادها الشباب كانت تعبيراً عن رفض استمرار المحاصصة والفساد البنيوي.

- شملت الاحتجاجات جميع المكونات العراقية، مما يؤكد أن الفساد أصبح قضية وجودية مشتركة تهدد استقرار الدولة (Kadhim, 2015، ص. 108).

سابعاً: التحديات أمام مكافحة الفساد

رغم السياسات والخطط الحكومية، بقيت جهود مكافحة الفساد محدودة وذات تأثير ضئيل:

- القوى المستفيدة من الفساد هي نفسها التي تدير المؤسسات، ما يجعل أي إصلاح تهديداً مباشراً لمصالحها.

- غياب قضاء مستقل وهيئات رقابية فعالة يقلص فرص محاسبة الفاسدين.

- أحياناً، التدخلات الخارجية أسهمت في حماية بعض القوى السياسية، مما عرقل جهود الإصلاح (Makiya, 2013، ص. 82).

ثامناً: نحو استعادة ثقة الشعب

استعادة ثقة المواطنين تتطلب إصلاحات شاملة وجذرية:

- تعزيز استقلالية القضاء والهيئات الرقابية.
- ضمان الشفافية في العقود والمشاريع الحكومية.
- دعم الإعلام الحر والمجتمع المدني لمراقبة أداء المؤسسات وكشف الفساد.
- نشر ثقافة سياسية قائمة على المواطنة وليس الولاءات الطائفية أو الحزبية.

كل هذه العوامل أساسية لضمان أن تصبح الدولة ملكية للشعب، ويشعر المواطنون بمسؤوليتهم تجاه حماية مواردهم ومؤسساتهم (Transparency International, 2010).

الخاتمة

يشكل الفساد الإداري والمالي أكبر تهديد لديمقراطية العراق بعد 2003. فقد حول المؤسسات إلى أدوات لتقاسم الغنائم، وأضعف الاقتصاد، وعمّق الانقسامات، و أفقد المواطنين الثقة بالنظام السياسي.

ولذلك، فإن أي مشروع لبناء ديمقراطية راسخة يجب أن يبدأ بمحاربة الفساد عبر إجراءات قانونية وإصلاحية وثقافية، لإعادة بناء العلاقة بين الدولة والمجتمع على أسس الشفافية، والعدالة، والمواطنة.

إن استعادة الثقة الشعبية شرط لا غنى عنه لبقاء الديمقراطية نفسها، إذ أن أي نظام بلا دعم شعبي محكوم عليه بالضعف والانهيار.

الفصل الخامس

الولاء المفقود للوطن

المحور الأول
المجتمع المدني بين المشاركة والتهميش في التجربة العراقية بعد عام 2003

المقدمة

يشكل المجتمع المدني أحد الركائز الأساسية في بناء الديمقراطية المعاصرة، بوصفه الفضاء الوسيط بين الدولة والمجتمع، أو "الفضاء الثالث" الذي يتيح للمواطنين تنظيم مصالحهم والمشاركة في الشأن العام دون تدخل مباشر من الدولة. وقد شهد العراق بعد عام 2003، عقب سقوط النظام السابق، انفجاراً غير مسبوق في عدد منظمات المجتمع المدني، انعكس على المشهد السياسي والاجتماعي للبلاد. وقد صاحب هذا الانفجار المدني آمالاً كبيرة بترسيخ الديمقراطية، لكنه اصطدم بتحديات بنيوية وسياسية جعلت المجتمع المدني يتأرجح بين المشاركة والتهميش.

وقبل الخوض في تجربة ما بعد 2003، من المفيد أن نرسم صورة مختصرة عن المجتمع المدني في ظل النظام السابق. فقد اتسمت الحياة العامة بالاحتكار السياسي والانغلاق الاجتماعي، وكانت النقابات والاتحادات المهنية والأحزاب الجماهيرية مجرد امتداد للدولة، تعمل على تعبئة الجماهير لدعم السلطة أكثر مما تمثل مصالح المواطنين (الجميلي، 2008، ص. 45). وكان من الطبيعي، مع سقوط النظام، أن يؤدي الفراغ المؤسسي إلى انفجار عدد المنظمات المدنية، رغم محدودية الخبرة في العمل المدني المستقل.

أولاً: ملامح المجتمع المدني قبل 2003

تميز المجتمع العراقي قبل عام 2003 بغياب التعددية الحقيقية وبسيطرة الدولة

على كل أشكال التنظيم الاجتماعي. لم يكن هناك فضاء مستقل يعبر عن مصالح المواطنين، بل كانت المؤسسات المدنية مرتبطة مباشرة بالسلطة السياسية. واستُخدمت النقابات والاتحادات في تعبئة الجماهير أكثر مما في تمثيل مصالحها. هذه البيئة جعلت من فكرة المجتمع المدني المستقل غير موجودة، وكانت أي محاولة للعمل المدني محكومة بالسلطة أو بالسلطة الموازية للحزب الواحد (السعدي، 2005، ص. 78).

ثانياً: الانفتاح بعد 2003 وصعود المنظمات

مع سقوط النظام السابق، وفتح المجال العام أمام التعددية، شهد العراق طفرة هائلة في تأسيس منظمات المجتمع المدني، وتقدّر بعض الإحصاءات أن عددها تجاوز عشرات الآلاف خلال السنوات الأولى (الحسن، 2012، ص. 102). وقد ارتبط هذا الصعود بالتمويل الدولي، إذ سعت الجهات المانحة والأمم المتحدة إلى دعم بناء مجتمع مدني قادر على ترسيخ الديمقراطية وحقوق الإنسان.

اتخذت المنظمات أشكالًا متنوعة: منظمات حقوقية، وجمعيات نسوية، واتحادات شبابية ومهنية، ومنظمات بيئية وثقافية. بيد أن هذا المشهد الكمي لم يصحبه دائماً عمق مؤسسي، إذ بقيت العديد من المنظمات تفتقر إلى الخبرة، وتعتمد بشكل كبير على التمويل الخارجي (عبيد، 2015، ص. 56).

المجتمع المدني بين المشاركة والتهميش في التجربة العراقية بعد نيسان 2003

ورغم الانفجار الكمي، واجه المجتمع المدني تحديات كبيرة على صعيد الفاعلية:

1. المشاركة الشكلية: غالباً ما كانت المنظمات مدعوة لحضور مؤتمرات وورش عمل، لكنها لم تُمنح القدرة على التأثير الفعلي في صناعة القرار.

2. التهميش البنيوي: غياب القوانين الداعمة لاستقلالية المنظمات، وعدم وجود تمويل محلي مستدام، جعل معظمها رهينة للتمويل الخارجي أو للنفوذ

الحزبي.

3. المشهد المنقسم: انقسمت المنظمات بين تلك التي تمتلك رؤية مهنية، وأخرى استُخدمت كواجهة لتلقي الدعم المالي دون أثر مجتمعي حقيقي (الشمري، 2010، ص. 88).

رابعاً: أدوار المجتمع المدني بعد 2003

على الرغم من التحديات، لعب المجتمع المدني أدوارًا هامة في محطات مفصلية:

- الانتخابات: شاركت المنظمات المحلية في مراقبة الانتخابات منذ 2005، وأسهمت في تعزيز الشفافية نسبياً.

- حقوق الإنسان: عملت على توثيق الانتهاكات، خاصة خلال مرحلة العنف الطائفي وداعش.

- المرأة: دفعت الجمعيات النسوية لإدماج قضايا المرأة في الدستوروالتشريعات.

- الشباب والاحتجاجات: أسهمت المنظمات الشبابية في الحراك المدني، خصوصاً في 2011، 2015، و2019.

- الإغاثة وإعادة الإعمار: قدمت الدعم المحلي إلى جانب المنظمات الدولية بعد الكوارث الإنسانية والنزوح الداخلي (المهدي، 2014، ص. 134).

خامساً: التحديات البنيوية

واجه المجتمع المدني عراقياً تحديات جعلته بين المشاركة والتهميش:

1. التمويل الخارجي: اعتماد المنظمات على المانحين جعلها عرضة للتأثير الخارجي.

2. البيئة القانونية: قانون المنظمات غير الحكومية (2010) لم يطبق بشكل فعال.

3. الثقافة المجتمعية: نظرة المواطنين للمنظمات باعتبارها أدوات أجنبية أو واجهات حزبية.

4. الانقسامات السياسية والطائفية: انعكست على عمل المنظمات وأضعفت هويتها المدنية الجامعة.

سادساً: الدروس المستخلصة من التجربة

يمكن تلخيص أبرز الدروس والدلالات من تجربة المجتمع المدني في العراق بعد 2003 بما يلي:

1. غياب الدولة لا يعني حضور المجتمع المدني:

فالفوضى السياسية لا تولّد بالضرورة ديمقراطية، بل قد تُنتج فراغًا تملؤه الانقسامات والولاءات.

2. الديمقراطية تتطلب بنية ثقافية داعمة، لا مجرد منظمات.

فالمجتمع المدني لا يزدهر إلا في بيئة آمنة، ذات وعي جمعي بقيمة المشاركة والمساءلة.

3. التمويل الأجنبي لا يصنع مجتمعًا مدنيًا، بل يخلق تبعية مؤقتة:

كثير من المنظمات انتهت بانتهاء التمويل، مما يكشف هشاشة البنية الذاتية.

4. منظمات الاحتجاج تحتاج إلى رؤية سياسية متكاملة.

إن التحشيد وحده لا يحقق التغيير ما لم يتحول إلى مشروع وطني إصلاحي.

5. تجربة المجتمع المدني مرآة لتجربة الديمقراطية العر اقية.

كلاهما وُلد في ظروف انتقالية، وتشابهت ملامحهما بين الأمل الكبير والخذلان الو اقعي.

سابعاً :- آفاق المستقبل للمجتمع المدني

إن تحويل المجتمع المدني إلى قوة إصلاحية حقيقية وضمان إستدامته يحتاجان إلى رسم رؤية استراتيجية مستقبلية الأبعاد يمكن ترسم معالمها وفق الأبعاد الآتية:

1. البعد المؤسسي:

- تحديث قانون المنظمات بما يكفل حرية العمل ويمنع التسييس.
- إنشاء مجلس وطني للمجتمع المدني ينسق بين المنظمات والدولة.
- دعم بناء القدرات الإدارية والمالية للمنظمات الصغيرة.

2. البعد الثقافي والتربوي:

- إدماج مفاهيم المواطنة والتعددية في المناهج الدراسية.
- إطلاق برامج إعلامية لتعزيز ثقافة العمل التطوعي والمشاركة.
- تشجيع الحوار بين المكونات المجتمعية لتقليل الاستقطاب.

3. البعد السياسي:

- إشراك المنظمات في وضع السياسات العامة لا في تنفيذها فقط.
- ضمان تمثيل المجتمع المدني في اللجان البرلمانية ذات العلاقة.
- تعزيز الشفافية والمساءلة الحكومية بدعم تشريعي واضح .

الخاتمة

إن تجربة المجتمع المدني في العراق بعد عام 2003 تمثل إحدى أكثر التجارب تعقيداً وتشابكاً في التاريخ السياسي والاجتماعي الحديث للبلاد. فقد وُلد هذا الكيان في لحظة تاريخية مفصلية كانت فيها الدولة العراقية تعيش انهيار مؤسساتها، وتتحسس طريقها نحو بناء نظام جديد قائم على الديمقراطية التعددية والمواطنة، في حين كان المجتمع العراقي يعيد اكتشاف ذاته بعد عقود

طويلة من القمع والهيمنة الأيديولوجية التي أفرغت المجال العام من أي شكل من أشكال التنظيم الحر والمبادرة المستقلة.

وفي هذه البيئة المضطربة، برز المجتمع المدني كأحد أهم الشعارات التي رافقت مرحلة ما بعد التغيير، إذ ارتبط ظهوره بمفاهيم جديدة مثل الحرية والمساءلة والمشاركة الشعبية، غير أن هذا الظهور لم يكن وليد تطور اجتماعي طبيعي بل نتيجة تحوّل سياسي قسري فرضته الظروف الدولية والإقليمية، مما جعله هشّاً في بنيته وضعيفاً في قدرته على التأثير الفعلي داخل منظومة الحكم.

لقد أُريد للمجتمع المدني أن يكون ركيزة في التحول الديمقراطي، إلا أنه وجد نفسه محاصراً بين سلطة سياسية تبحث عن الشرعية، وقوى اجتماعية تعاني من الانقسام والتشظي. فالدولة الجديدة التي رفعت شعار دعم المجتمع المدني، لم تمنحه مساحة حقيقية ليكون شريكاً في صناعة القرار، بل أبقته في حدود رمزية تستخدم لتجميل صورة النظام أمام المجتمع الدولي. وفي المقابل، فإن الكثير من منظمات المجتمع المدني التي نشأت بعد عام 2003 افتقرت إلى الجذور المحلية والتمويل الذاتي، واعتمدت في نشاطها على الدعم الخارجي، ما جعلها في نظر المجتمع امتداداً لأجندات خارجية أكثر منها تعبيراً عن حاجات الناس الحقيقية.

ومع تصاعد العنف الطائفي بين عامي 2005 و2008 فقد تعمّقت أزمة المجتمع المدني إذ فقدت الكثير من المنظمات مقراتها وأعضاءها بسبب التهديدات الأمنية والاستهدافات السياسية، وتحول الفضاء العام من ساحة للحوار والمبادرة إلى منطقة خطرة مليئة بالمحاذير. وفي تلك المرحلة، انكمش حضور المجتمع المدني إلى حدود العاصمة وبعض المدن المستقرة أمنياً، وفقد الكثير من زخمه الشعبي ومصداقيته، فغابت الجمعيات المهنية والمنظمات المستقلة عن مساحات التأثير الفعلي، وبرزت بدلاً عنها منظمات مرتبطة بالأحزاب أو المكونات الطائفية، وهو ما

جعل الخط الفاصل بين المجتمع المدني والسلطة السياسية ضبابياً إلى حد كبير.

أصبحت المنظمات المدنية في هذه المرحلة تعاني من تهميش مزدوج؛ فهي من جهة تُستدعى عند الحاجة لتبرير قرارات الدولة أو حضور المؤتمرات الشكلية، ومن جهة أخرى تُتهم بالعمالة أو الارتباط بالأجندات الغربية كلما حاولت أداء دور رقابي أو إصلاحي حقيقي. إن هذا الوضع جعل المجتمع المدني في العراق يعيش حالة من الانفصام بين الخطاب والممارسة، بين الطموح الديمقراطي والواقع السياسي المغلق، وبين الحلم بالمشاركة والواقع القائم على المحاصصة الطائفية التي جعلت الولاء للطائفة أو الحزب أهم من الولاء للمجتمع والوطن.

وفي ظل هذه الإشكالات البنيوية، ظل المجتمع المدني محروماً من تأسيس قاعدة وطنية صلبة تحميه من التبعية السياسية والتمويل المشروط. وقد أسهم ضعف الوعي المجتمعي بمفهوم العمل المدني في إضعاف دوره، إذ لم يتبلور بعد لدى قطاعات واسعة من المواطنين إدراك حقيقي لأهمية المجتمع المدني كوسيلة للمساءلة والرقابة والمبادرة الجماعية. وبدلاً من أن يكون المجتمع المدني جسراً بين الدولة والمجتمع، أصبح في كثير من الأحيان معزولاً عن الطرفين، ولا يحظى بثقة الدولة ولا بثقة المواطنين.

ومع مرور الزمن، وخصوصاً في العقد الثاني بعد التغيير، بدأت تتشكل ملامح وعي مدني جديد خارج الأطر التقليدية. فقد مثلت احتجاجات تشرين عام 2019 نقطة تحوّل نوعية في مسار المجتمع المدني العراقي، إذ انطلقت من ساحات الغضب الشعبي مبادرات مدنية وشبابية لم تكن مدعومة من أي جهة خارجية، بل جاءت تعبيراً صادقاً عن وعي جيل جديد أدرك أن الدولة لا يمكن أن تُصلح ذاتها دون ضغط مجتمعي حقيقي. لقد أعادت هذه الاحتجاجات تعريف المجتمع المدني بوصفه حركة من القاعدة الاجتماعية وليس مؤسسة نُخبوية ممولة، و أثبتت أن

روح المدنية كامنة في المجتمع العراقي رغم كل الإحباطات والخذلان.

ومن خلال تجربة ما بعد عام 2003، يتضح أن المجتمع المدني في العراق ظل أسير التناقض بين الأمل والإعاقة. فالأمل تمثل في الإمكانات التي وفرتها الحرية السياسية والتعدد الحزبي وفضاء الإعلام المفتوح، أما الإعاقة فكانت في غياب البيئة القانونية والمؤسساتية التي تضمن استقلال هذا القطاع وتحميه من التوظيف السياسي. فالديمقراطية لا يمكن أن تزدهر من دون مجتمع مدني قوي، كما أن المجتمع المدني لا يمكن أن يزدهر من دون ديمقراطية حقيقية تؤمن بالتعدد والشراكة. هذه العلاقة التكاملية لم تتحقق في العراق حتى الآن، لأن النظام السياسي الذي نشأ بعد 2003 ركّز على تقاسم السلطة أكثر مما ركّز على بناء مؤسسات المجتمع.

إن الدرس الأكبر الذي تقدمه التجربة العراقية هو أن بناء المجتمع المدني لا يكون عبر المنح والتمويل أو عبر القوانين الشكلية، بل عبر تراكم الثقة بين المواطن والدولة، وإشاعة ثقافة المشاركة والمسؤولية العامة، وتأسيس وعي جمعي يرى في العمل المدني جزءاً من الهوية الوطنية لا مجرد نشاط مؤقت. لقد أثبتت التجربة أن المجتمع المدني ليس مكملاً للديمقراطية، بل هو روحها، وأن غيابه يحوّل الديمقراطية إلى ممارسة شكلية بلا مضمون، كما أن حضوره الحقيقي يجعل من الدولة كياناً قابلاً للمساءلة والإصلاح.

وعليه، يمكن القول إن مسار المجتمع المدني في العراق ما زال في بداياته، يتأرجح بين المشاركة والتهميش، بين الخطاب والممارسة، بين الحلم والواقع. غير أن إرادة المجتمع تبقى قادرة على تجاوز هذا التذبذب إذا ما توفرت الإرادة السياسية الداعمة، والإطار القانوني الحامي، والرؤية الوطنية الجامعة التي تعيد للمجتمع مكانته كشريك أصيل في صياغة المستقبل الديمقراطي. فالمجتمع المدني ليس

مشروعاً سياسياً مرحلياً، بل هو مشروع وطني طويل الأمد، يعبر عن نضج الوعي الجمعي واستعداد الناس لتحمل مسؤولية الدولة والمصير المشترك.

وبهذا المعنى، فإن مستقبل الديمقراطية في العراق سيبقى رهيناً بمدى قدرة المجتمع المدني على تجاوز التهميش والعودة إلى ساحة الفعل الوطني، بوصفه قوة اجتماعية أخلاقية قادرة على تحويل المشاركة من شعار إلى ممارسة، والحرية من مفهوم إلى ثقافة، والوطن من جغرافيا إلى عقد إنساني جامع.

يرى المؤلف أن المجتمع المدني هو الفضاء الحر الذي يمارس فيه الأفراد والجماعات نشاطهم المستقل عن سلطة الدولة وهيمنة الطائفة والحزب، بهدف تعزيز قيم المشاركة والمسؤولية العامة، وتنظيم المصالح المشتركة في إطار القانون والاحترام المتبادل. وهو بذلك يمثل ضمير الأمة ومحرّك تحولها الديمقراطي، لأنه يجسد الإرادة الجمعية للمجتمع في مواجهة الاستبداد والفساد، ويعمل على تحويل المواطنة من مجرد انتماء شكلي إلى فعلٍ مدنيٍّ واعٍ يسهم في بناء الدولة العادلة .

ومن وجهة نظر المؤلف، تُعرّف منظمات المجتمع المدني بأنها مؤسسات مستقلة تؤسسها الأفراد والجماعات لتنظيم نشاطهم المدني والاجتماعي بعيداً عن سلطة الدولة المباشرة والأجندات الحزبية أو الطائفية، بهدف تعزيز المشاركة المجتمعية، والدفاع عن الحقوق العامة، والمساهمة في الرقابة على السلطة، ودعم التنمية المستدامة وبناء وعي ديمقراطي شامل. وهي تعد الأداة العملية لتجسيد قيم المجتمع المدني على الأرض، وتحويل المبادرات الفردية والجماعية إلى مشاريع مؤسساتية قادرة على التأثير في صنع القرار والممارسة السياسية والاجتماعية.

المحور الثاني

أزمات المجتمع المدني بعد العام 2010 وارتباطه بالفساد والمحاصصة

المقدمة

بعد سنوات من الانفجار المدني الذي شهده العراق عقب عام 2003، دخل المجتمع المدني مرحلة أكثر تعقيداً بعد 2010، إذ بدأت ملامح الأزمة تتضح بشكل جلي. فقد تراكمت التحديات البنيوية والسياسية، وأصبحت المنظمات المدنية عرضة للتأثير المباشر للفساد والمحاصصة الطائفية والسياسية، مما أثّر بشكل كبير على قدرتها على ممارسة دورها الديمقراطي.

إن هذه المرحلة تكشف عن جدلية مؤلمة: فبينما زادت حاجة المجتمع العراقي إلى مؤسسات مدنية قوية قادرة على التعبير عن المصالح العامة، لم تتوفر البيئة الملائمة لنمو هذه المؤسسات بشكل مستقل، بل اصطدمت بالسياسات التي أعادت إنتاج المحاصصة الحزبية والإقليمية، وبشبكات الفساد التي أضعفت ثقة المواطنين بالمنظمات المدنية نفسها (الجعفري، 2016، ص. 67).

أولاً: استمرار الاعتماد على التمويل الخارجي

شكَل الاعتماد على التمويل الخارجي عاملاً مركباً في أزمات المجتمع المدني بعد 2010. فقد كانت معظم المنظمات المدنية مرتبطة بالمانحين الدوليين، ما جعل برامجها عرضة للتوجهات والسياسات الخارجية، وأضعف استقلاليتها. وفي المقابل، لم تتطور مصادر التمويل المحلية بشكل ملموس، وهو ما انعكس سلباً على قدرة المنظمات على التخطيط الاستراتيجي المستدام (الحسن، 2018، ص. 42).

هذا الاعتماد على الخارج خلق أيضاً تناقضاً داخلياً: فبينما كانت المنظمات مطالبة بالدفاع عن مصالح المجتمع العراقي، فقد كانت في الوقت نفسه مجبرة على

تلبية متطلبات المانحين، ما أدى إلى ميل بعض المنظمات إلى الانخراط في نشاطات شكلية أو رمزية دون تحقيق أثر ملموس.

ثانياً: التسييس والطائفية

بعد 2010، ازدادت ضغوط المحاصصة الطائفية والسياسية على المجتمع المدني. فقد ارتبطت بعض المنظمات بأحزاب سياسية أو فصائل مسلحة، ما حولها إلى أدوات في لعبة توزيع النفوذ أكثر من كونها فاعلاً مدنياً مستقلاً. وقد انعكس هذا على طبيعة عملها، إذ تراجعت قدرتها على الإسهام في الحوار المجتمعي الشامل أو الدفاع عن حقوق المواطنين بشكل متوازن (الشمري، 2013، ص. 95).

وقد أدت هذه الظاهرة إلى انقسام المجتمع المدني نفسه بين:

1. منظمات ذات توجه مهني مستقل تسعى لتحقيق أهداف مدنية حقيقية.
2. منظمات مرتبطة بحسابات حزبية أو طائفية، تُستخدم كواجهة لتلقي الدعم المالي أو النفوذ السياسي.

ثالثاً: الفساد وتأثيره على المجتمع المدني

كان ارتباط المجتمع المدني بالفساد كان من أبرز أزمات هذه المرحلة. فقد أسهم ضعف الرقابة القانونية والإدارية في تحول بعض المنظمات إلى أدوات لإدارة الموارد الممنوحة من الخارج، أو لتوظيفها في أغراض حزبية ضيقة. وهذا بدوره أثر على صورة المجتمع المدني في نظر المواطنين، الذين بدأوا يشككون في مصداقية المنظمات، ويرونها جزءاً من منظومة الفساد نفسه (الحميدي، 2017، ص. 118).

إن الفساد لم يكن مقتصراً على المنظمات فحسب، بل شمل أيضاً البيئة السياسية التي يفترض أن تدعم المجتمع المدني، مما جعل الفجوة بين الطموح المدني والواقع أكثر وضوحاً.

رابعاً: ضعف الإطار القانوني

رغم وجود قانون المنظمات غير الحكومية لعام 2010، إلا أن التطبيق الفعلي ظل محدوداً. فقد واجهت المنظمات عقبات بيروقراطية متعددة، وغياب آليات واضحة لدعم استقلاليتها، مما جعلها تعتمد على التسهيلات الحكومية المتغيرة أو على النفوذ السياسي لتأمين وجودها. هذه البيئة القانونية غير المستقرة أضعفت قدرة المجتمع المدني على لعب دوره كضابط للتوازن بين الدولة والمواطنين (الجميلي، 2019، ص. 53).

خامساً: انعكاسات الأزمة على المشاركة المدنية

أدت هذه الأزمات المتعددة إلى نتائج واضحة على مستوى المشاركة المدنية:

- تراجع الثقة: بدأ المواطن العراقي يشكك في فعالية المجتمع المدني وصدقية مبادراته.

- انحسار المشاركة الفاعلة: قلّت المبادرات المستقلة التي تسعى لمعالجة قضايا حقيقية، خصوصاً على مستوى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

- تحول بعض الحركات الشبابية: اتجهت بعض المبادرات الشبابية إلى النشاط الاحتجاجي غير المؤسسي، كرد فعل على فقدان الثقة في المنظمات القائمة (المهدي، 2020، ص. 77).

سادسا : الدروس المستفادة من الحركات الاحتجاجية للمجتمع المدني في العراق بعد 2003

لقد شكّلت الحركات الاحتجاجية للمجتمع المدني العراقي بعد عام 2003 محطة مفصلية في تجربة التحول الديمقراطي، إذ أظهرت قدرة المجتمع على تحريك الطاقات الشعبية وتنظيمها خارج الإطار الرسمي للدولة والأحزاب السياسية. وتبرز هذه الحركات كأداة فعلية لممارسة الرقابة الشعبية ومواجهة السياسات الفاشلة،

لكنها مثلت أيضًا فضاءً لتعلم الدروس المستخلصة في سياق بيئة سياسية وأمنية معقدة مثل هذه البيئة، ومن هذه الدروس المستخلصة:

أولاً، أظهرت الحركات الاحتجاجية أن المجتمع المدني يمتلك قدرة فطرية على التعبير الجماعي عندما يشعر المواطنون بالخذلان من السلطة أو بالإقصاء من عملية صنع القرار. فقد كانت الاحتجاجات الشبابية والثقافية والاجتماعية عبارة عن رد فعل مباشر على التهميش السياسي والاقتصادي، مؤكدّة أن المشاركة الفعلية لا تتحقق إلا من خلال التحشيد الشعبي الواعي وليس عبر الشهادات الرمزية أو التمثيل الظاهري في المؤسسات. هذا الدرس يؤكد على أن المجتمع المدني ليس مجرد واجهة شكلية، بل قوة ضغط فاعلة قادرة على إعادة ترتيب الأولويات الوطنية.

ثانيًا، علَّمت التجربة أن التنظيم الداخلي والإطار المؤسسي للحركات الاحتجاجية يحددان نجاحها واستدامتها. فقد أظهرت الاحتجاجات الأولى، مثل انتفاضات 2011 و2013، أن الافتقار إلى قيادة واضحة أو استراتيجيات تنظيمية يضعف القدرة على الحفاظ على الزخم ويتيح للطرف السياسي أو الأمني السيطرة على المسار. وبالمقابل، أظهرت احتجاجات تشرين 2019 قوة التنظيم الشبكي والتواصل الرقمي في تعزيز استمرارية الحركة وتوسيع المشاركة، مما يمثل درسًا حول أهمية البنية المؤسسية والقدرات التنظيمية في المجتمع المدني المعاصر.

ثالثًا، برزت الحاجة إلى استقلالية الحركات الاحتجاجية عن التمويل الخارجي أو التدخلات الحزبية. فالتجارب السابقة أظهرت أن أي ارتباط مباشر بالتمويل الدولي أو التوظيف السياسي يقوّض مصداقية الحركة ويحد من قدرتها على التعبير عن إرادة المواطنين. ومن هنا، يمكن الاستنتاج أن الاستقلال المالي والفكري يعد من أهم شروط فاعلية الحركات الاحتجاجية.

رابعًا، أكدت الحركات الاحتجاجية على أهمية الوعي المدني والثقافة الديمقراطية

كقوة دافعة للاستدامة. فالنجاح لا يعتمد فقط على الحشد الجماهيري، بل على قدرة المشاركين على صياغة المطالب بشكل عقلاني، وطرح حلول ملموسة، والتمسك بالقيم الديمقراطية مثل السلمية والمساءلة والشفافية. هذه التجربة أظهرت أن المجتمع المدني القوي يتغذى من الثقافة السياسية لا من العواطف العابرة فقط.

خامسًا، تكشف التجربة عن الدور الرمزي والفعلي للحركات الاحتجاجية في الضغط على المؤسسات السياسية. فهي ليست مجرد أدوات احتجاج، بل وسيلة لتجربة التأثير المباشر على السياسات العامة، وتعمل على تعزيز المساءلة وإعادة تشكيل الخطاب السياسي. كما أنها تثبت أن وجود مجتمع مدني نشط قادر على أن يكون حارسًا أخلاقيًا على الديمقراطية، ودافعا لإعادة التوازن بين الدولة والمواطن.

وأخيرًا، تؤكد الحركات الاحتجاجية أن الأزمات الاجتماعية والسياسية يمكن أن تتحول إلى فرص للتعلم والبناء المؤسسي. فقد أثبتت التجربة العراقية أن الاحتجاجات، رغم تحدياتها وخسائرها، تسهم في تطوير المهارات القيادية لدى الشباب، وتعزز التواصل بين مكونات المجتمع، وتؤسس لثقافة المشاركة الجماعية التي تبقى صمام أمان للتجربة الديمقراطية.

في الخلاصة، يمكن القول إن الحركات الاحتجاجية للمجتمع المدني في العراق بعد عام 2003 وفرت دروسًا عملية وأكاديمية حول طبيعة المشاركة الفعلية، وأهمية التنظيم المؤسسي، والاستقلالية الفكرية والمالية، ودور الثقافة المدنية، وقدرة المجتمع المدني على حماية الديمقراطية من الانحرافات والاحتواء السياسي. فهي تجربة تؤكد أن المجتمع المدني ليس مجرد كيان ثانوي، بل هو عنصر أساسي في صناعة الدولة الحديثة وترسيخ الديمقراطية في بيئة هشة ومعقدة.

سابعاً: آفاق المستقبل

يمكن للمجتمع المدني العراقي أن يتجاوز أزماته إذا ما تم التركيز على مجموعة نقاط جوهرية منها:

1. إنشاء آليات تمويل محلية مستدامة.
2. تعزيز الرقابة القانونية لضمان الاستقلالية والشفافية.
3. دعم ثقافة مدنية شاملة تتجاوز الانقسامات الحزبية والطائفية.
4. تطوير القيادات المدنية الشابة وتدريبها على الإدارة المؤسسية الفاعلة.
5. تعزيز الشراكة الحقيقية بين الدولة والمجتمع المدني بدل التبعية أو الاستغلال السياسي.

الخاتمة

شهدَّ العراق بعد عام 2015 تحولًا نوعيًا في طبيعة الحراك الشعبي، لا سيما الحراك الشبابي، الذي أصبح عنصرًا فاعلًا ومستقلًا نسبيًا عن الأحزاب التقليدية والمحاصصة الطائفية. فقد ظهر جيل جديد من الشباب قادر على التعبير عن مطالبه السياسية والاجتماعية والثقافية من خلال أساليب متعددة تجمع بين الفعل المباشر، والاستخدام المكثف للتكنولوجيا الحديثة، وخلق شبكات اتصال افتراضية تساعد على التنظيم والتنسيق.

تميز الحراك الشبابي بعد 2015 بقدرته على تجاوز حدود المدن الرئيسية إلى المحافظات العراقية كافة، بما يعكس وعيًا جمعيًا متناميًا بأهمية المشاركة السياسية والمساءلة المجتمعية. ولم يعد الحراك مقتصرًا على الاحتجاجات التقليدية في الساحات العامة، بل تحول إلى حراك متعدد الوسائط يشمل الحملات الرقمية، المبادرات المدنية، والأنشطة الثقافية والتعليمية، ما عزز من تأثيره على الرأي العام وأصبح يشكل ضغطًا مستمرًا على السلطات المحلية والمركزية.

إن أحد أهم سمات الحراك الشبابي بعد 2015 هي الاستقلالية الفكرية والتنظيمية نسبيًا عن الأحزاب التقليدية، إذ ظهرت مبادرات شبابية مستقلة ترفض الانتماء الحزبي أو الطائفي، متمسكة بقيم الشفافية، والمساءلة، والعدالة الاجتماعية. هذا الاستقلال أتاح للشباب صياغة خطاب وطني موحد، يعتمد على القضايا الجوهرية مثل مكافحة الفساد، وتحسين الخدمات العامة، ودعم حقوق الإنسان، بعيدًا عن المصالح الفئوية أو المحاصصات التقليدية.

كما أظهر الحراك الشبابي قدرة على التكيف مع البيئات الأمنية والسياسية المعقدة، إذ استخدم أدوات مبتكرة للحشد والتواصل، مستفيدًا من منصات التواصل الاجتماعي، والهو اتف الذكية، والإعلام البديل، لتجاوز القيود التقليدية على التعبير والتجمع. وقد أسهم هذا التكيف في الحفاظ على استمرارية الحراك، رغم محاولات التهميش والاحتواء من قبل القوى السياسية والضغوط الأمنية.

على مستوى التأصيل السياسي والاجتماعي، يمثل الحراك الشبابي بعد 2015 نموذجًا متطورًا للمجتمع المدني النشط، فهو ليس مجرد رد فعل على الأزمة أو الفساد، بل شكّل فضاءً مستدامًا للتعلم السياسي، وبناء الوعي المجتمعي، وصياغة المطالب الوطنية بشكل منهجي. ويمكن عده مؤشرًا على تحول تدريجي في الثقافة السياسية العر اقية، من ثقافة انتظار الدولة لتوفير الحقوق، إلى ثقافة المشاركة الذاتية والمبادرة الجماعية.

إن تجربة الحراك الشبابي بعد 2015 تكشف عن عدة دلالات أساسية منها:

أولاً: إن الشباب أصبحوا محركًا رئيسيًا لإعادة صياغة العلاقة بين المواطن والدولة .

ثانيًا: إن الاستقلالية الفكرية والتنظيمية عن الأحزاب التقليدية تشكل شرطًا ضروريًا لفعالية أي حركة مدنية .

ثالثًا: أن التكنولوجيا الرقمية صارت أداة مركزية في توسيع نطاق المشاركة والتأثير السياسي؛ وأخيرًا، إن الحراك الشبابي يعكس إمكانية تحويل الاحتجاج العفوي إلى عملية تنظيمية مستدامة قادرة على التأثير في السياسات العامة وصنع الوعي المدني.

في الختام، يمكن القول إن الحراك الشبابي بعد 2015 يمثل مرحلة انتقالية حاسمة في التجربة الديمقراطية العراقية، إذ يربط بين المطالب المدنية والاجتماعية والسياسية، ويؤسس لبنية مجتمعية قادرة على دعم الدولة الحديثة من خلال المشاركة والمساءلة والمبادرة الذاتية. هذه التجربة تؤكد أن الشباب ليسوا مجرد فاعلين عابرين في السياسة، بل هم عنصر محوري لبناء مجتمع مدني فاعل وديمقراطية مستدامة، قادرة على تجاوز التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية التي شكلت سمات العراق في العقدين الماضيين.

الحركات الاحتجاجية: هي صوت الشعب الذي يرفض الظلم ويطالب بالحقوق، ووسيلة للتعبير عن الغضب والإحباط تجاه الفساد والقمع والتهميش. وهي مؤشر حي على وعي المواطنين ورغبتهم في التغيير، لكنها تواجه تحديات كبيرة من مقاومة الأنظمة القائمة ومحدودية الفرص لتحقيق المطالب الحقيقية .

المحور الثالث

المجتمع المدني والحركات الاحتجاجية بعد العام 2015

المقدمة

بعد عام 2015، دخل المجتمع المدني العراقي مرحلة جديدة، إذ بدأ يظهر بوضوح دوره في الحراك الشعبي والاحتجاجات التي شهدتها البلاد. فقد شكّل هذا الحراك فضاءً للتعبير عن الإحباط من الفساد والمحاصصة وضعف الخدمات العامة، ومن جهة أخرى أتاح فرصة لإعادة بناء نوع من المشاركة المدنية المباشرة، بعيداً عن المنظمات الرسمية والطائفية.

لقد برزت الاحتجاجات الشعبية كمرآة لضعف المؤسسات الرسمية، لكنها في الوقت ذاته جسّدت قدرة المجتمع المدني على تحريك الشارع، وتنظيم المبادرات الشبابية، وطرح مطالب واضحة للحقوق والعدالة الاجتماعية (المهدي، 2021، ص. 102). هذه المرحلة تكشف عن جدلية مهمة: فبينما زادت الضغوط السياسية والاجتماعية على المجتمع المدني، ازدادت معه إمكانيات الحراك الشعبي لإعادة تشكيل الفضاء العام.

أولاً: ملامح الحركات الاحتجاجية بعد 2015

تميز الحراك المدني بعد 2015 بعدة خصائص:

1. شبابي الطابع: أغلب المشاركين من الشباب، الذين لم يعرفوا تجربة القمع القديم إلا عبر الذاكرة أو الإعلام.
2. غير مؤسسي: لم ترتبط هذه الحركات غالباً بالمنظمات التقليدية، بل اعتمدت على الشبكات الاجتماعية والتجمعات الميدانية غير الرسمية.
3. مطالب واضحة: ركزت على مكافحة الفساد، وتحسين الخدمات العامة،

ورفض المحاصصة الطائفية والسياسية (الشمري، 2018، ص. 76).

4. تنوع الأساليب: تراوحت بين المظاهرات السلمية، والحراك الرقمي، والإضرابات المحلية.

ثانياً: دور المجتمع المدني في دعم الحراك

ورغم التحديات، لعب المجتمع المدني دوراً محورياً في دعم الحراك الشعبي:

- التنظيم والتوجيه: قدمت بعض المنظمات خبرتها في إدارة الفعاليات، ورصد الانتهاكات، وتوثيق الاعتقالات والمضايقات.

- التعبئة الإعلامية: ساعدت المنظمات على نقل الأحداث والتواصل مع الرأي العام المحلي والدولي.

- التحالفات: شكّلت المنظمات تحالفات مدنية مؤقتة لتقوية تأثير الحراك، رغم قصور البنية المؤسسية.

وقد أظهرت هذه المشاركة أن المجتمع المدني، حتى في ظل ضعف التمويل والاستقلالية، قادر على لعب دور فاعل إذا ما تحرك ضمن شبكة من المبادرات الشبابية والمجتمعية (الحسن، 2019، ص. 88).

ثالثاً: التحديات التي واجهت المجتمع المدني خلال الحراك

على الرغم من النجاحات الجزئية، واجه المجتمع المدني عدة تحديات:

1. القمع الأمني: تعرض المتظاهرون والمنظمات المساندة للاعتقال والمضايقات.

2. التمويل والموارد: محدودية التمويل المحلي أعاقت استمرارية الحراك بشكل مؤسسي.

3. التسييس والانقسام: حاولت بعض القوى السياسية استغلال الحراك لمصالحها، ما أثّر على استقلالية المجتمع المدني.

4.الافتقار للبنية المؤسسية: غياب خبرة الإدارة والتخطيط الطويل المدى حد من قدرة الحراك على تحويل المطالب إلى إصلاحات ملموسة (الحميدي، 2020، ص. 115).

رابعاً: أثر الحراك المدني على الفضاء العام العراقي

أسهم الحراك الشعبي المدعوم بالمجتمع المدني في إعادة تشكيل الفضاء العام بعدة طرق:

- إعادة الوعي المدني: عزز من وعي المواطنين بحقوقهم وواجباتهم في المجتمع.

- ضغط على الدولة: أجبر الحكومة على الاعتراف بالمطالب الشعبية ولو بشكل جزئي، خصوصاً في قضايا الخدمات العامة ومكافحة الفساد.

- إحياء دور الشباب: أتاح فرصة لجيل جديد للعب دور قيادي في العمل المدني، بعيداً عن الانتماءات التقليدية.

- توسيع المشاركة: فتح المجال أمام تشكيل شبكات مدنية غير رسمية تسهم في التعبير عن الاحتياجات المجتمعية.

خامساً: دروس مستفادة

1. القدرة على التأثير رغم ضعف المؤسسات: أظهرت التجربة أن المجتمع المدني يمكنه إحداث تغيير ملموس حتى دون هيكل مؤسسي كامل.

2. الشراكة مع الشباب: المشاركة الشبابية الفاعلة عنصر حاسم لنجاح أي مبادرة مدنية.

3. أهمية الاستقلالية: التسييس أو التمويل المشروط يضعف القدرة على تحقيق المطالب الجوهرية.

4. الفضاء العام كمساحة للتعلم: الحراك الشعبي تجربة تعليمية للمجتمع المدني حول إدارة الأزمات والتنظيم الجماعي.

سادساً: آفاق المستقبل

لضمان استدامة تأثير المجتمع المدني والحراك الشعبي في العراق، يمكن التركيز على:

1. تعزيز قدرات القيادة المدنية والشبابية في الإدارة والتخطيط الاستراتيجي.
2. تطوير آليات تمويل محلية مستقلة لتجنب الاعتماد الخارجي المفرط.
3. بناء شبكات متينة للتنسيق بين المنظمات الشبابية والمدنية لضمان الاستمرارية.
4. حماية حقوق المتظاهرين والمنظمات المدنية من الانتهاكات الأمنية والقانونية.
5. تعزيز ثقافة المشاركة المدنية القائمة على الاستقلالية والشفافية والمساءلة.

الخاتمة

شكّل الحراك الشعبي بعد 2015 مرحلة حاسمة في تجربة المجتمع المدني العراقي، إذ أظهر قدرة الشباب والمنظمات المدنية على التأثير في الفضاء العام، ومواجهة تحديات الفساد والمحاصصة. وعلى الرغم من العقبات البنيوية والسياسية، تبقى التجربة دليلاً على أن المجتمع المدني العراقي قادر على لعب دور فعلي في إعادة تشكيل الفضاء العام، إذا ما توفرت له الاستقلالية والدعم المؤسسي والثقافي.

المحور الرابع

المجتمع المدني والدولة بعد 2018:
بين الشراكة والاحتكاك

المقدمة

بعد عام 2018، شهدت العلاقة بين المجتمع المدني والدولة العراقية تحولات ملحوظة. فقد بدأ المجتمع المدني يسعى لتوسيع دوره في الرقابة المجتمعية، والمشاركة في صياغة السياسات العامة، ومساءلة النخب السياسية، بينما حاولت الدولة تنظيم هذه العلاقة عبر آليات قانونية وإدارية، لكنها في الوقت ذاته لم تتمكن من معالجة أزمات الفساد والمحاصصة التي شكلت عائقاً أمام تعزيز استقلالية المجتمع المدني.

تظهر هذه المرحلة جدلية مركزية: فبينما يُنظر إلى المجتمع المدني بوصفه شريكاً أساسياً في تعزيز الديمقراطية وبناء مؤسسات الدولة، فإن الاحتكاك مع السلطة السياسية يظل قائماً بسبب تضارب المصالح، وسيطرة الأحزاب على موارد الدولة، وضعف البيئة القانونية الداعمة للاستقلالية المدنية (الجميلي، 2020، ص. 91).

أولاً: تحولات البيئة القانونية والسياسية

شهدت هذه الفترة تطوير إطار قانوني تنظيمي جديد للمنظمات غير الحكومية، بهدف تعزيز الشفافية ومراقبة التمويل، لكن التطبيق العملي ظل محدوداً. فقد أعاقت البيروقراطية وعدم وضوح السياسات الحكومية استقلالية المنظمات، وجعلتها تعتمد على علاقات شخصية أو دعم حزبي لضمان استمرار عملها (الحسن، 2021، ص. 58).

كما ظهرت محاولات رسمية لتشجيع الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني،

خصوصاً في مجالات الإغاثة، والتنمية المحلية، والتخطيط الاجتماعي، لكنها غالباً ما اقتصرت على أطر شكلية، دون تمكين المنظمات من التأثير الحقيقي في السياسات العامة.

ثانياً: أشكال الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني

رغم العقبات، ظهرت بعض أشكال الشراكة الفعلية:

1. التعاون في البرامج الاجتماعية والخدمية: شملت مشاريع لإعادة إعمار المناطق المتضررة من النزاعات، وبرامج تعليمية وصحية محلية.

2. المبادرات التشاورية: شاركت بعض المنظمات في مشاورات لصياغة سياسات محلية، خاصة في محافظات كالبصرة وذي قار، حول قضايا المياه والكهرباء والخدمات العامة.

3. المراقبة المجتمعية: أسهمت المنظمات في مراقبة العقود الحكومية، ومشاريع التنمية المحلية، وتوثيق الفساد الإداري، رغم محدودية القدرة على اتخاذ إجراءات فعلية ضد المتورطين.

ثالثاً: الاحتكاك مع الدولة

في المقابل، شهدت العلاقة بين المجتمع المدني والدولة الكثير من الاحتكاك:

1. ضغوط سياسية: حاولت بعض القوى السياسية استخدام الأجهزة الحكومية للحد من نشاط المنظمات المستقلة، وفرض شروط على التمويل الخارجي.

2. التهديدات الأمنية والقانونية: تعرض ناشطون مدنيون في مناطق متعددة للتهديد والاعتقال أو المضايقات، ما أثر على حرية العمل المدني.

3. الافتقار للدعم المؤسسي: رغم وجود قوانين تنظيمية، بقي الدعم العملي محدوداً، لا سيما فيما يتعلق بالتدريب، الموارد، أو الحماية القانونية (الشمري،

2020، ص. 83).

رابعاً: أثر العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني على الفضاء العام

تأثير هذه العلاقة كان مزدوجاً:

- من جهة، عززت بعض الشراكات قدرة المجتمع المدني على التدخل في المشكلات المحلية، ووفرت أرضية لتجربة التعاون بين الدولة والمواطنين.

- ومن جهة أخرى، أعاق الاحتكاك المستمر الاستقلالية المدنية، وأدى إلى نوع من الإحباط الشعبي تجاه المؤسسات، مما انعكس على المشاركة المدنية، لا سيما في الانتخابات أو المبادرات المجتمعية طويلة المدى (المهدي، 2022، ص. 71).

خامساً: دروس مستفادة

1. الشراكة الفاعلة تحتاج استقلالية: لا يمكن أن تكون المشاركة المدنية فاعلة إذا كانت المنظمات رهينة للسلطة السياسية أو التمويل الخارجي.

2. الحماية القانونية شرط أساسي: يجب تطوير آليات حماية ناشطي المجتمع المدني من التهديدات والمضايقات.

3. التنسيق المؤسسي: بناء آليات واضحة للشراكة بين الدولة والمجتمع المدني يعزز القدرة على التأثير الفعلي في السياسات العامة.

التوازن بين الدعم والمساءلة: يجب أن تكون العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني قائمة على التعاون والمساءلة، بعيداً عن التحكم السياسي أو الاستغلال المالي.

سادساً: آفاق المستقبل

يمكن للمجتمع المدني العراقي أن يعزز دوره بعد 2018 إذا ما تم التركيز على:

1. تطوير آليات تمويل محلية مستقلة لضمان الاستدامة.

2. بناء برامج تدريبية للقيادات المدنية لتعزيز الكفاءة الإدارية والاستراتيجية.

3. تعزيز الحماية القانونية للمنظمات والناشطين المدنيين.

4. تكثيف التعاون بين المجتمع المدني والجهات الحكومية في مشاريع تنموية وخدمية حقيقية، مع ضمان استقلالية القرار المدني.

5. تعزيز الثقة المجتمعية من خلال تقديم نتائج ملموسة وشفافة للمواطنين.

الخاتمة

تمثل مرحلة ما بعد 2018 فرصة للمجتمع المدني العراقي لتأكيد دوره كشريك أساسي في بناء الدولة والمشاركة في إدارة الشأن العام. ومع ذلك، يبقى الاحتكاك مع الدولة، نتيجة التسييس والفساد والبيروقراطية، عائقاً أمام تحويل هذه الشر اكة إلى تأثير ملموس ودائم. تبقى التجربة العر اقية دليلًا على أن بناء علاقة متوازنة بين الدولة والمجتمع المدني، قائمة على الشفافية والاستقلالية والمساءلة، هو مفتاح تعزيز الديمقراطية والمشاركة الحقيقية في الفضاء العام.

الفصل السادس

الديمقراطية العراقية
إلى أين؟

المحور الأول

مراجعة نقدية لتجربة عقدين من الزمن

المقدمة

شكّل التحول السياسي في العراق بعد عام 2003 حدثًا مفصليًا لم تقتصر آثاره على الداخل العراقي فحسب، بل امتدت إلى المنطقة برمتها. فقد أدى سقوط النظام السلطوي إلى ولادة نظام جديد وُصف بأنه بداية لمرحلة ديمقراطية تعددية. غير أنّ مرور عقدين من الزمن كشف عن هشاشة هذا التحول، إذ لم يتحول إلى مشروع وطني راسخ بقدر ما ظل تجربة متعثرة تتأرجح بين وعود الإصلاح وخيبات الواقع. هذا المحور يسعى إلى مراجعة نقدية متوازنة، ترصد النجاحات المحدودة، وتفكك الأزمات البنيوية، لتستشرف في النهاية أفق التجربة الديمقراطية العراقية.

أولاً: السياق التاريخي والسياسي للتحول

1. سقوط النظام السابق (2003):

لم يكن التغيير نتاج حراك شعبي واسع، بل جاء بفعل التدخل العسكري الخارجي، وهو ما انعكس على شرعية النظام الجديد، إذ عده كثيرون مولودًا غير مكتمل الهوية الوطنية.

2. الدستور الجديد (2005):

شكّل علامة فارقة في التاريخ العراقي، لكنه كُتب في ظروف انتقالية، وبسرعة لا تسمح بالتو افق المجتمعي العميق. نصوصه تضمنت مبادئ مهمة مثل التعددية وحقوق الإنسان، لكنها تركت ثغرات كبيرة، أبرزها تكريس الفيدرالية على أسس هوياتية، وغياب تعريف جامع للمواطنة.

3. التجربة الانتخابية:

منذ 2005 وحتى 2021 جرت ست دورات انتخابية. ورغم كونها إنجازًا شكليًا للديمقراطية، فإنها كشفت عن ضعف الثقة الشعبية بسبب التزوير، ضعف الشفافية، وهيمنة الأحزاب التقليدية.

ثانياً: النجاحات المحدودة

رغم التعثر، لا يمكن إنكار بعض المكاسب:

1. ترسيخ الانتخابات الدورية: أصبحت الانتخابات ممارسة سياسية يصعب تجاوزها، حتى لو شابتها عيوب كثيرة.

2. حرية نسبية للإعلام والتعبير: قياسًا بفترة ما قبل 2003، شهد العراق انفتاحًا إعلاميًا ملحوظًا، سمح بطرح قضايا مسكوت عنها سابقًا.

3. تمثيل الأقليات والنساء: عبر نظام الكوتا، تحقق حضور شكلي للأقليات والمرأة، وإن ظل محدود الأثر في صنع القرار.

4. نشوء مجتمع مدني ناشط: لا سيما في مراقبة الانتخابات والدفاع عن حقوق الإنسان، وإن بقي محاصرًا بهشاشة التمويل وضعف التأثير المؤسسي.

ثالثاً: الأزمات البنيوية للتجربة الديمقراطية

1. المحاصصة الطائفية والإثنية:

بُني النظام على تقاسم السلطة بين المكونات، فكرّس الانقسام بدل تجاوزه، وأضعف الهوية الوطنية الجامعة.

2. الفساد المالي والإداري:

إن الفساد لم يعد حالة استثنائية بل تحوّل إلى بنية منظمة، التهمت موارد الدولة، وزادت من فجوة الثقة بين المواطن والسلطة.

3. ضعف مؤسسات الدولة:

إن الأجهزة القضائية والأمنية والإدارية بقيت أسيرة الولاءات الحزبية والطائفية، ففقدت قدرتها على أداء وظائفها بحياد.

4. التدخلات الخارجية:

تحوّل العراق إلى ساحة صراع إقليمي ودولي، وهو ما جعل استقراره السياسي رهينة لتوازنات خارجية أكثر منه لإرادة داخلية.

غياب الثقافة الديمقراطية المجتمعية:

الولاءات العشائرية والطائفية بقيت أقوى من قيم المواطنة، مما جعل الديمقراطية ممارسة شكلية بلا قاعدة اجتماعية صلبة.

رابعاً: الحركات الاحتجاجية كمؤشر تحوّل

1. حراك 2011 و2015: ركّز على قضايا الفساد والخدمات، لكنه قُمِع بسرعة.

2. انتفاضة تشرين 2019: شكّلت منعطفًا نوعيًا، إذ عبّرت عن وعي جيل جديد يرفض المحاصصة ويرفع شعار "الوطن أولًا".

3. أثر الاحتجاجات: رغم القمع وسقوط مئات الضحايا، نجحت في فرض انتخابات مبكرة (2021)، ما يعني أن الشارع العراقي قادر على التأثير في بنية النظام.

خامساً: التحديات الراهنة

1. أزمة الشرعية السياسية: نسب المشاركة المنخفضة في الانتخابات الأخيرة دليل على انقطاع الثقة بين الشعب والسلطة.

2. أزمة الهوية الوطنية: لم ينجح النظام الجديد في صياغة عقد اجتماعي جامع.

3. الاعتماد الاقتصادي على النفط: جعل الاقتصاد هشًا ومعتمدًا على تقلبات

السوق العالمية.

5. أمن هش وسلاح خارج الدولة: رغم تراجع الإرهاب، فإن الميليشيات المسلحة ما تزال تُضعف سيادة الدولة.

سادساً: آفاق الديمقراطية العراقية

1. سيناريو الإصلاح التدريجي: عبر إصلاح القوانين الانتخابية، دعم القضاء، وتوسيع دور المجتمع المدني.

2. سيناريو الجمود: استمرار المحاصصة والفساد، ما يبقي التجربة ديمقراطية شكلية.

3. سيناريو التغيير الجذري: عبر احتجاجات واسعة أو إعادة صياغة النظام، لكنه يحمل مخاطر الفوضى إذا لم يكن مؤسسيًا ومنظمًا.

الخاتمة

إن حصيلة عقدين من التجربة العراقية تكشف بوضوح أن الديمقراطية بقيت أسيرة تناقضاتها البنيوية: مؤسسات ضعيفة، ومحاصصة طائفية، وفساد مستشري، مقابل آمال شعبية لا تزال متقدة. لقد تحققت بعض المكاسب الشكلية مثل الانتخابات وحرية التعبير، لكنها لم تترجم إلى بناء دولة مواطنة وعدالة اجتماعية.

وعليه، فإن مستقبل الديمقراطية العراقية مرهون بإرادة سياسية جادة تتجاوز حدود المحاصصة، وبحراك جماعي واعٍ يصر على صياغة مشروع وطني جامع،وبين الإصلاح التدريجي والتغيير الجذري. يبقى الرهان الأكبر على قدرة العراقيين أنفسهم على تحويل الديمقراطية من واجهة شكلية إلى ممارسة راسخة تعبّر عن إرادتهم.

المحور الثاني

الثقافة السياسية والمواطنة الفاعلة كأساس لترسيخ الديمقراطية

المقدمة

لا يمكن لأي نظام ديمقراطي أن يترسخ ويستمر ما لم يستند إلى ثقافة سياسية تؤمن بقيم المشاركة، وسيادة القانون، والمواطنة المتساوية. فالديمقراطية ليست مجرد آليات انتخابية أو نصوص دستورية، بل هي قبل كل شيء ثقافة اجتماعية راسخة وسلوك يومي يمارسه المواطنون. وقد أثبتت التجربة العراقية بعد 2003 أن غياب الثقافة الديمقراطية وتغلّب الولاءات الطائفية والعشائرية والحزبية شكّل أحد أبرز العوائق أمام بناء دولة المواطنة. ومن هنا، فإن إرساء الديمقراطية في العراق والمنطقة لا يمكن أن يتم إلا عبر ترسيخ ثقافة سياسية جديدة تُعيد الاعتبار للمواطنة الفاعلة كركيزة أساسية.

أولاً: الثقافة السياسية ودورها في بناء الديمقراطية

1. مفهوم الثقافة السياسية :

تشير الثقافة السياسية إلى منظومة القيم والمعتقدات والاتجاهات التي يحملها الأفراد تجاه السلطة والدولة والمجتمع. وقد أشار ألمهوند وغابرييل ألموند (Al-mond & Verba, 1963) إلى أن الثقافة السياسية الديمقراطية تتميز بانتشار قيم الثقة المتبادلة والمشاركة والتسامح وقبول الاختلاف.

2. الثقافة السياسية في العراق بعد 2003 :

رغم تبني الدستور لمفاهيم المواطنة والمساواة، ظلّت الثقافة السياسية العامة أسيرة الهويات الفرعية، إذ يُعرّف الفرد نفسه غالبًا بصفته الطائفية أو العشائرية أو القومية أكثر مما يعرف نفسه بصفته مواطنًا عراقيًا. وقد عبّر فنار حداد عن

ذلك بقوله إن "العراق يعيش تنازعًا بين رؤى متناقضة للوحدة الوطنية، ما جعل الهوية الوطنية هشّة" (حداد، 2014: ص 89).

3. العلاقة بين الثقافة السياسية والديمقراطية:

إن الديمقراطية المستدامة لا تُبنى فقط على المؤسسات، بل على استعداد المجتمع لقبول قيمها. فعندما يغيب هذا الاستعداد، تصبح المؤسسات عرضة للاستغلال من قبل النخب، كما حدث في العراق إذ تحولت الانتخابات إلى صراع هوياتي بدلًا من أن تكون وسيلة للمشاركة المدنية.

يرى المؤلف أن الثقافة السياسية: هي وعينا الجماعي بحقوقنا وواجباتنا السياسية، وموقفنا من السلطة والقوانين والمؤسسات. وهي انعكاس لتجاربنا ومعتقداتنا وقيمنا في المشاركة والتأثير على صنع القرار، وتحدد مدى قدرة المجتمع على الإصلاح والتغيير وتحقيق العدالة والحرية .

ثانياً: المواطنة الفاعلة كمرتكز أساسي

1. مفهوم المواطنة الفاعلة:

المواطنة الفاعلة تعني أن يكون الفرد ليس مجرد متلقٍ للخدمات أو خاضع للقوانين، بل شريك في صياغة القرار السياسي والإسهام في الرقابة على السلطة. إنها مواطنة قائمة على الحقوق والواجبات معًا، وعلى المساواة بين جميع الأفراد دون تمييز.

2. غياب المواطنة الفاعلة في العراق:

رغم النصوص الدستورية، لم يشعر المواطن العراقي بالمساواة الفعلية، إذ ظلّ الوصول إلى الفرص مرتبطًا بالانتماء الطائفي أو الحزبي. وقد عبّرت الحركات الاحتجاجية عن هذا الخلل عبر شعار "نريد وطن"، الذي جسّد المطالبة باستعادة المواطنة كأساس للانتماء.

3. المواطنة والعدالة الاجتماعية:

ترسيخ المواطنة الفاعلة يتطلب وجود عدالة اجتماعية حقيقية في توزيع الموارد والخدمات. فالعراق، بصفته دولة ريعية تعتمد على النفط، لم ينجح في تحويل الثروة الوطنية إلى أداة لتعزيز المواطنة، بل أصبحت موردًا للصراع السياسي والفساد.

ثالثاً: معوقات الثقافة الديمقراطية والمواطنة في العراق

1. الطائفية السياسية:

أدت إلى تقويض الهوية الوطنية الجامعة، ورسّخت انقسامًا في الولاءات.

2. العشائرية

ما تزال الأعراف العشائرية أقوى في بعض المناطق من القوانين الرسمية، مما يضعف فكرة سيادة القانون.

3. ضعف التعليم:

لم يتمكن النظام التعليمي من نشر قيم الديمقراطية والتسامح، بل بقي أسيرًا للمناهج التقليدية.

4. الإعلام المنقسم:

الإعلام العراقي غالبًا ما يعكس الانقسامات السياسية والطائفية بدلًا من أن يكون منبرًا لتعزيز الهوية الوطنية.

5. غياب القدوة في النخب السياسية:

لم تقدم النخب التي تولت السلطة نموذجًا يعزز المواطنة، بل رسخت ثقافة المحسوبية والزبائنية.

رابعاً: نحو ترسيخ ثقافة سياسية ديمقراطية

1. إصلاح التعليم:

إدماج قيم المواطنة وحقوق الإنسان في المناهج التربوية لتعزيز ثقافة ديمقراطية لدى الأجيال الجديدة.

2. تعزيز دور المجتمع المدني:

تشجيع المبادرات المدنية التي ترفع الوعي وتربط المواطن بالعملية السياسية بعيدًا عن الانتماءات الضيقة.

3. إعلام مسؤول وموحّد:

إطلاق برامج إعلامية توعوية تعزز قيم التعايش والهوية الوطنية.

4. إصلاح قانون الأحزاب:

من خلال تشجيع الأحزاب العابرة للطوائف، لتكون المواطنة أساس الانتماء السياسي.

5. العدالة في توزيع الموارد:

تحويل الثروة الوطنية إلى أداة لتعزيز الثقة بين المواطن والدولة.

خامساً: رؤية الباحث

يرى الباحث أن، الديمقراطية العراقية لن تستقيم ما لم يتحقق تحول ثقافي عميق ينقل الولاء من الهويات الفرعية إلى هوية وطنية جامعة. إن المواطنة الفاعلة ليست شعارًا بل ممارسة يومية تبدأ من المدرسة، والإعلام، والأحزاب، وتنتهي في صناديق الاقتراع. وقد أثبتت تجربة تشرين 2019 أن جيل الشباب قادر على إنتاج ثقافة سياسية جديدة تتجاوز الانقسامات، لكن ذلك يحتاج إلى دعم مؤسساتي وتشريعي. إن الديمقراطية الحقيقية في العراق والمنطقة العربية

لن تُبنى بالدساتير وحدها، بل بعقلية جديدة تؤمن بأن الانتماء الأول هو للوطن والمواطنة.

الخاتمة

شكلت تجربة العراق بعد عام 2003 نموذجًا معقدًا للديمقراطية الناشئة في بيئة مضطربة، فهي تجربة متشابكة بين التأسيس المؤسسي والواقع العملي، بين الأمل في بناء دولة مدنية وبين الإخفاقات التي فرضتها التحديات الأمنية والسياسية والاجتماعية. فقد أسس العراق دستورًا دائمًا وأجرى انتخابات دورية وأنشأ مؤسسات مدنية وقضائية وتنفيذية، إلا أن هذه الإجراءات الشكلية وحدها لم تكن كافية لضمان استمرار الديمقراطية أو تحقيق أهدافها المنشودة، إذ أظهرت التجربة بوضوح أن الديمقراطية ليست مجرد آليات، بل هي ثقافة سياسية متجذرة وممارسة يومية لمواطنة فاعلة.

لقد برهنت الأحداث العراقية بعد 2003 على أن غياب هذه الثقافة يؤدي إلى نتائج عكسية، فتزايد المحاصصة الطائفية، وارتفاع مستويات الفساد، وتنامي العنف والإرهاب، علاوة عن التدخلات الخارجية المتعددة، كلها عوامل حدّت من قدرة الديمقراطية على ترسيخ نفسها. إن المجتمع العراقي واجه تحديًا مزدوجًا، فقد كان مطالبًا بالمشاركة والمساءلة، لكنه لم يمتلك بعد الخبرة أو التقاليد الديمقراطية التي تحكم السلوك السياسي والمجتمعي، مما خلق فجوة كبيرة بين مؤسسات الدولة وبين المجتمع المدني، وبين الحقوق الدستورية وبين الممارسة اليومية للحكم.

توضح التجربة العراقية أن الديمقراطية تتطلب وعيًا جماعيًا بالحقوق والواجبات، وممارسة حقيقية للمواطنة، فالمواطن الفاعل لا يكتفي بالتصويت أو المشاركة الشكلية، بل يسهم في مراقبة الأداء الحكومي، ويضغط من أجل

الشفافية والمساءلة، ويدافع عن حقوقه وحقوق الآخرين ضمن إطار القانون والمؤسسات. وفي غياب هذا الوعي، تتحول الديمقراطية إلى مجرد ممارسة شكلية، يُستغل فيها صوت المواطن رمزياً، بينما تبقى السلطة الفعلية محصورة في قوى سياسية متنفذة أو في هياكل بيروقراطية تقليدية.

لقد أظهرت الأحداث، من الانتخابات المبكرة إلى احتجاجات الشباب والمجتمع المدني، أن ثقافة الديمقراطية تتشكل تدريجيًا من خلال المشاركة العملية والتجربة الواقعية، وليس من خلال القوانين أو الدساتير وحدها. إن الاحتكاك اليومي بين المواطن والدولة، وتجربة الدفاع عن الحقوق، والمبادرات المدنية والشبابية، كلها عناصر أساسية لبناء مجتمع ديمقراطي قادر على حماية نفسه من الانحرافات والاستغلال السياسي.

علاوة على ذلك، تبين أن الديمقراطية الحقيقية تعتمد على مؤسسات قوية ومستقرة قادرة على احترام القانون وتوفير بيئة آمنة للمشاركة. ففي العراق، أثبتت تجربة ضعف هذه المؤسسات أن القوانين وحدها لا تكفي، وأن استمرار المحاصصة الطائفية، والسيطرة الحزبية، وغياب العدالة في توزيع الموارد، كلها عوامل تقلل من فعالية الديمقراطية، مهما كانت النظم الإجرائية متطورة.

إن الدرس الأهم المستخلص من التجربة العراقية هو أن الممارسة الديمقراطية والثقافة السياسية والمواطنة الفاعلة مترابطة بشكل لا ينفصل. فالديمقراطية بدون مشاركة حقيقية للمواطنين، وبدون وعي جماعي بقيم الشفافية والمساءلة والحقوق، تصبح نظامًا شكليًا لا أكثر. وفي المقابل، فإن المواطن الفاعل والمجتمع المدني النشط يشكلان القوة الأساسية التي تحمي الديمقراطية من الانحراف، وتضمن استمرارها في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

وفي ضوء ذلك، يمكن القول إن تجربة العراق بعد 2003، رغم كل التحديات والفشل الجزئي، تقدم نموذجًا حيًا لأهمية تكوين ثقافة سياسية داعمة، وبناء وعي فعال للمواطن، وترسيخ مؤسسات الدولة كركائز أساسية للديمقراطية الحقيقية. فهي تجربة تؤكد أن الديمقراطية ليست هدفًا يمكن فرضه بالقوانين أو الانتخابات فقط، بل هي عملية مستمرة تحتاج إلى تكاتف المجتمع والدولة معًا، إلى وعي شعبي مستدام، وإلى ممارسة يومية للحقوق والواجبات، بما يجعلها راسخة وفاعلة، قادرة على الصمود أمام أزمات الانقسام والفشل السياسي والاجتماعي.

في النهاية، تقدم التجربة العراقية درسًا عالميًا: أن الديمقراطية الحقيقية لا يمكن أن تزدهر إلا في مجتمع يعي قيم المشاركة، ويحمي مؤسساته، ويمارس حقوقه وواجباته بوعي ومسؤولية، وأن كل محاولة لإرساء الديمقراطية دون هذه الثقافة الجماعية ستظل معرضة للضعف والانحراف، مهما كانت النصوص القانونية متقدمة أو مؤسسات الدولة متطورة شكليًا.

المحور الثالث

المشاهد المستقبلية - إصلاح تدريجي أم تغيير جذري

المقدمة

بعد عقدين من التحول السياسي في العراق، تتضح الحاجة إلى مقاربة مستقبلية تحدد المسارات الممكنة للنظام السياسي. فالتجربة الديمقراطية العراقية لم تتمكن من تجاوز أزماتها البنيوية، لكنها في الوقت نفسه لم تنهَر بالكامل. هذا يضع العراق أمام مفترق طرق: إمّا الاستمرار في إصلاح تدريجي للنظام القائم، أو التوجه نحو تغيير جذري يعيد صياغة العقد الاجتماعي.

أولاً: سيناريو الإصلاح التدريجي

1. مضمونه:

يقوم على فرضية أن النظام السياسي رغم عيوبه قابل للإصلاح من الداخل، من خلال تعديل القوانين الانتخابية، وتعزيز استقلال القضاء، وتقوية المؤسسات، ومكافحة الفساد.

2. شروط نجاحه:

- وجود إرادة سياسية حقيقية لدى النخب الحاكمة.
- إشراك المجتمع المدني والشباب في العملية الإصلاحية.
- تقليل النفوذ الخارجي في صياغة القرار الوطني.
- بناء ثقافة سياسية جديدة قائمة على المواطنة لا الطائفية.

3. مزاياه:

- تجنب الفوضى أو الانهيار الكامل للدولة.

- منح المجتمع وقتًا للتكيف مع قيم ديمقراطية حقيقية.

- إمكانية استثمار البنية القائمة بدلًا من البدء من الصفر.

4. حدوده:

لكن كثيرًا من الباحثين يشككون في واقعية هذا المسار، باعتبار أن النخب السياسية نفسها هي التي تتحكم بمفاتيح الإصلاح. وهو ما يجعل الإصلاح التدريجي عرضة لأن يكون مجرد "تدوير للأزمة" بدل حلها (الشمري، الديمقراطية في العراق، 2015).

الإصلاح التدريجي: هو طريق حكيم للتغيير، يعتمد على صبر وتدرج في معالجة المشكلات الاجتماعية والسياسية، بعيدًا عن الانقلابات المفاجئة أو الحلول الراديكالية. وهو أسلوب يمنح المجتمعات فرصة للنمو والتكيف، ويعكس إدراكًا أن التغيير الحقيقي يحتاج إلى الوقت والحكمة، وليس الاندفاع.

ثانياً: سيناريو التغيير الجذري

1. مضمونه:

يرى أن النظام الحالي استنفد إمكاناته، وأن الإصلاح من داخله غير ممكن. ومن ثم فإن التغيير لا بد أن يكون جذريًا، إما عبر إعادة كتابة الدستور، أو تغيير النظام السياسي بالكامل، أو عبر حركات احتجاجية واسعة تفرض وقائع جديدة.

2. الحركات الاحتجاجية كمؤشر:

مثّلت انتفاضة تشرين 2019 مثالًا واضحًا لهذا التوجه، إذ رفعت شعارات تجاوزت الإصلاحات الجزئية وطالبت بـ"إسقاط النظام الطائفي". وقد وصفها الزبيدي بأنها "محاولة لإعادة تعريف السياسة كفعل جماهيري، وليس كاحتكار حزبي" (الحركات الاحتجاجية في العراق، 2021).

3. مزايا التغيير الجذري:

- كسر حلقة الفساد والمحاصصة.

- إعادة تأسيس شرعية جديدة قائمة على المواطنة.

- إدماج الشباب كقوة فاعلة في المشهد السياسي.

4. مخاطره:

- احتمال انزلاق البلاد إلى العنف أو الفوضى.

- غياب قيادة سياسية بديلة منظمة.

- استغلال القوى الإقليمية والدولية لحالة الفراغ.

التغيير الجذري: هو قفزة حاسمة نحو إعادة بناء المجتمع أو النظام من جذوره، يعكس رفضًا للجمود والتقاعس، ويستلزم شجاعة وجرأة لمواجهة التحديات والمقاومة. وهو طريق محفوف بالمخاطر، لكنه أحيانًا الطريقة الوحيدة لتحقيق العدالة الحقيقية والتحرر من قيود الفشل المزمن.

ثالثاً: مقارنات إقليمية

1. تونس - الإصلاح التدريجي المتعثر.

بعد 2011 حاولت تونس تبني إصلاح تدريجي عبر التوافقات الدستورية والانتخابات. لكن الانقسامات الحزبية والشلل المؤسساتي أضعفتا المسار، وأسهمتا في عرقلة التجربة الديمقراطية التونسية، فحدثت الخطوات الاستثنائية عام 2021. هذه الصياغة تبرر للرئيس التونسي إلغاء الديمقراطية في بلاده، وتعطيل الدستور وحل البرلمان، وهذا (في تقديري) يحتاج الى مراجعة. هذا يبرز أن الإصلاح التدريجي يحتاج إلى ثقة متبادلة بين النخب والمجتمع، وهي ثقة شبه غائبة في الحالة العراقية.

2. لبنان - الجمود والاحتجاجات.

يمثل لبنان نموذجًا قريبًا من العراق في بنيته الطائفية. فرغم احتجاجات

2019 التي رفعت شعار "كلن يعني كلن"، فإن غياب القيادة البديلة وهيمنة النخب الطائفية أدى إلى إعادة إنتاج النظام نفسه. يشير ذلك إلى أن التغيير الجذري بلا بدائل منظمة قد ينتهي إلى إعادة إنتاج الأزمة، وهو خطر يواجه العراق أيضًا.

رابعاً: الطريق الممكن للعراق

من خلال قراءة السيناريوهين وتجارب الدول المقارنة، يمكن القول إن الخيار الأمثل للعراق لا يختصر فقط بطريقين إما الإصلاح أو التغيير المطلق، بل مزاوجة بين المسارين:

- إطلاق إصلاحات حقيقية من داخل المؤسسات (لا سيما في القضاء والانتخابات).
- استمرار الضغط الشعبي المنظم لضمان عدم انحراف الإصلاحات.
- بناء حركات سياسية جديدة تمثل جيل الشباب وتقدّم بدائل جدية.

بهذا المزج يمكن للعراق أن يتجنب فوضى التغيير الجذري، وفي الوقت ذاته يتخطى بطء الإصلاح التدريجي.

الخاتمة

تقف التجربة العراقية بعد عام 2003 عند مفترق طرق حاسم، إذ يواجه العراق خيارين صعبين، كلهما يحمل تحديات كبيرة. الخيار الأول يتمثل في الإصلاح التدريجي، الذي يسعى إلى تعديل المسارات السياسية والاقتصادية والمؤسساتية بشكل متدرج، مستندًا إلى القوانين والدساتير القائمة، ومراعاة التوازنات السياسية والاجتماعية. ورغم أن هذا النهج قد يتيح الاستقرار المؤسسي نسبيًا، إلا أن بطأه يعرض الدولة لتكرار الأزمات القديمة، ويترك الفراغ السياسي والاجتماعي قائمًا أمام القوى غير الديمقراطية، مما يهدد بتجديد الانقسامات والصراعات التي أثقلت المشهد العراقي لعقود.

أما الخيار الثاني فهو التغيير الجذري، الذي يقتضي إعادة هيكلة المؤسسات، وتجاوز المحاصصة التقليدية، وبناء نظام جديد قادر على تحقيق العدالة

الاجتماعية، وتكريس الشفافية والمساءلة، وتعزيز مشاركة المجتمع المدني والمواطنين بشكل فعلي. ورغم إمكاناته في تحقيق إصلاح سريع وشامل، إلا أن هذا الخيار محفوف بالمخاطر، سواء على صعيد استقرار الدولة أو الأمن الوطني، لما يتطلبه من توافق شعبي وسياسي واسع، وجهود كبيرة لتجاوز الانقسامات الطائفية والسياسية الراسخة، وضمان حماية المدنيين أثناء التحولات.

تعكس هذه الخيارات واقعًا معقدًا لمجتمع يعاني من تاريخ طويل من الصراعات، والهويات المتشابكة، والسياسات الموروثة من مرحلة ما بعد الاحتلال، كما توضح أن أي مسار مستقبلي يحتاج إلى وعي جماعي وثقافة سياسية مدنية، ومواطنة فاعلة، ومؤسسات قوية ومستقلة لتقليل المخاطر وتعظيم فرص النجاح. فالديمقراطية في العراق ليست مجرد إجراء انتخابي أو دستور مكتوب، بل هي عملية مستمرة تتطلب صبرًا، وإرادة وطنية، وتفاعلًا بين الدولة والمجتمع المدني لضمان استدامتها.

من هذا المنطلق، يمكن النظر إلى التجربة العراقية بعد 2003 كدرس حيّ للعالم العربي، مفاده أن الإصلاح السياسي والاجتماعي يحتاج إلى توازن بين الطموح والواقعية، بين الشراكة المجتمعية والقدرة المؤسسية، وبين سرعة التغيير واستدامة الاستقرار. والنجاح في أي خيار من الخيارين يعتمد على مدى استعداد الأطراف الوطنية للالتزام بالحوكمة الرشيدة، وحماية حقوق المواطنين، وتجاوز الأنانية الفئوية والطائفية، وبناء رؤية مشتركة للدولة والمستقبل.

في النهاية، يقدّم العراق نموذجًا حيًا للدرس المركزي في التجارب الديمقراطية: أن إمكانات التغيير كبيرة، لكنها دائمًا مصحوبة بالتحديات والمخاطر، وأن مسار الديمقراطية يستلزم حكمة وطنية، وتوافقا مجتمعياً، وقدرة على التكيف مع المتغيرات الداخلية والخارجية، وهو ما يجعل الاختيار بين الإصلاح التدريجي والتغيير الجذري قرارًا صعبًا، لكنه ضروري للحفاظ على الدولة والمجتمع ومواصلة التجربة الديمقراطية الناشئة.

المحور الرابع

الدروس المستفادة للعراق والمنطقة

المقدمة

تُعد التجربة العر اقية بعد 2003 مختبرًا سياسيًا واجتماعيًا مهمًا في المنطقة العربية، ليس فقط لأنها أنهت حكمًا استبداديًا طويلًا وأطلقت مسارًا ديمقراطيًا متعثرًا، بل لأنها كشفت أيضًا عن التحديات التي تواجه محاولات الانتقال نحو الديمقراطية في بيئات منقسمة طائفيًا وقوميًا، وتحت تأثير التدخلات الخارجية. ومن هنا، فإن دراسة النتائج المستفادة من هذه التجربة لا تخص العراق وحده، بل تتعداه لتشمل مجمل المنطقة التي ما تزال شعوبها تسعى لبناء أنظمة حكم أكثر عدالة ومشاركة.

أولاً: الدروس المستفادة على الصعيد العراقي

1. الدرس الأول: الديمقراطية الشكلية لا تكفي:

أثبتت التجربة العراقية أن مجرد وجود دستور وانتخابات لا يعني تحقق الديمقراطية الفعلية. فالنظام السياسي يمكن أن يتحول إلى أداة لتوزيع الحصص بين النخب بدلًا من أن يكون أداة لبناء دولة المواطنة. كما أشار فؤاد الشمري إلى أن "الانتخابات في العراق أصبحت جزءًا من الأزمة بدلًا من أن تكون طريقًا لحلها" (الشمري، 2015: ص 72).

2. الدرس الثاني: خطورة المحاصصة الطائفية:

تبيّن أن بناء النظام على أسس هوياتية فرعية يقود إلى إضعاف فكرة المواطنة. لقد ولّد نظام المحاصصة حالة من الانقسام الدائم وأنتج طبقة سياسية تعيش على التوازنات الهشة بدلًا من خدمة المصلحة العامة.

3. الدرس الثالث: الفساد يقوّض أي إصلاح:

من أكبر معضلات العراق أن الفساد لم يكن مجرد انحراف فردي بل تحول إلى "بنية" داخل الدولة. وهذا الدرس يُظهر أن أي عملية انتقال ديمقراطي تفشل إذا لم ترافقها منظومة حوكمة ومساءلة فعالة.

4. الدرس الرابع: المجتمع المدني رافعة أساسية:

رغم التهميش، أثبتت الحركات الاحتجاجية ومنظمات المجتمع المدني أن المجتمع قادر على الضغط وفرض أجندته، كما حصل في انتخابات 2021 المبكرة. هذا الدرس يبرز أن الإصلاح في العراق مرهون بمدى تنظيم المجتمع وقواه الجديدة.

5. الدرس الخامس: التدخلات الخارجية تعيق الاستقلال:

أظهرت التجربة أن التدخل الخارجي، سواء الأمريكي أو الإيراني، جعل العراق ساحة صراع جيوسياسي. والدرس هنا أن أي تجربة ديمقراطية تحتاج إلى بيئة مستقلة نسبيًا عن التجاذبات الخارجية كي تنضج.

ثانياً: الدروس المستفادة على مستوى المنطقة

1. الدرس الأول: لا انتقال ديمقراطي بلا عقد اجتماعي جامع

أوضحتالتجارب العربية - من العراق إلى لبنان وتونس - أن غياب عقد اجتماعي قائم على المواطنة والمساواة يجعل الديمقراطية مجرد قشرة. وفي العراق، هيمنت الهويات الطائفية، وفي لبنان الطائفية الدستورية، وفي تونس الانقسامات الحزبية.

2. الدرس الثاني: بناء المؤسسات أهم من تغيير الأنظمة

أسقط التغيير في العراق النظام لكنه لم يبنِ مؤسسات قوية، فبقيت الدولة ضعيفة أمام الأزمات. هذا الدرس يتكرر في مصر بعد 2011 إذ تغير رأس النظام لكن المؤسسات الأمنية والعسكرية بقيت هي المهيمنة.

3. الدرس الثالث: دور الشباب محوري لكنه يحتاج إلى تنظيم

في العراق كما في تونس، كان الشباب هم الفاعل الأساسي في الاحتجاجات، لكن غياب التنظيم السياسي جعل مكاسبهم محدودة. هذا الدرس يُظهر أن طاقة الشباب تحتاج إلى ترجمة مؤسساتية.

4. الدرس الرابع: الفساد عدو الديمقراطية

في كل التجارب العربية تقريبًا، كان الفساد أحد الأسباب المركزية في إضعاف الانتقال الديمقراطي. وما لم يُعالج هذا الملف، ستظل أي عملية إصلاح عرضة للانهيار.

5. الدرس الخامس: الديمقراطية ليست وصفة مستوردة

أبرزت التجربة العراقية أن استيراد نموذج ديمقراطي من الخارج لا ينجح إذا لم يكن متجذرًا في الثقافة الوطنية. الديمقراطية تحتاج إلى بناء تدريجي ينطلق من الداخل، وإلا فإنها ستظل سطحية وهشة.

ثالثاً: رؤية الباحث

يرى الباحث أن الدرس الأهم الذي ينبغي للعراق والمنطقة استخلاصه هو أن الديمقراطية ليست مجرد إجراءات شكلية ولا تغييرات فوقية، بل هي عملية بناء طويل المدى تتطلب إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع. إن ما حصل في العراق يوضح أن غياب الإرادة الوطنية، والانقسام الهوياتي، والتدخل الخارجي، يمكن أن يحوّل الديمقراطية إلى أداة لإعادة إنتاج الاستبداد بأشكال جديدة. لكن في المقابل، أثبتت الحركات الاحتجاجية أن الأمل ما يزال قائمًا، وأن الشعوب قادرة على إعادة فرض مشروعها الوطني إذا امتلكت التنظيم والإرادة.

الخاتمة

تكشف التجربة العراقية بعد نيسان 2003 عن أن الانتقال الديمقراطي لا يمكن

اختزاله في الإجراءات الشكلية مثل الدستور أو الانتخابات، بل هو عملية تفاعلية متواصلة بين الدولة والمجتمع، تتطلب توافر شروط مؤسسية وثقافية ومعرفية متوازنة. فغياب المؤسسات المستقلة، وضعف الثقافة السياسية، وانتشار الفساد، والتدخلات الإقليمية والدولية، كلها عوامل هيكلية تحدد مدى قدرة النظام على تثبيت الديمقراطية وتحويلها إلى ممارسة و اقعية ومستدامة.

من منظور علمي، يمكن النظر إلى التجربة العراقية كنموذج لدراسة الانتقال الديمقراطي في البيئات الهشة، إذ تتداخل الأبعاد السياسية والأمنية والاجتماعية بطريقة تجعل كل عنصر يؤثر في الآخر بشكل معقد. وعلى سبيل المثال، يوضح العواقع أن عدم استقرار المؤسسات يعزز انعدام الثقة بين المواطن والدولة، وهو بدوره يقلل من فاعلية المشاركة المدنية ويضعف الرقابة المجتمعية، مما يتيح فرصًا للفساد والمحاصصة السياسية للتمدد. وبالمقابل، فإن أي جهود لتطوير المشاركة المدنية أو تعزيز ثقافة المواطنة تواجه عقبات متجذرة في الصراعات الطائفية والسياسية، والافتقار إلى خبرة تاريخية في ممارسة الحقوق السياسية.

إن التجربة العراقية تشير أيضًا إلى أن الديمقراطية تتطلب منهجية تعليمية وسياسية طويلة الأمد، تشمل تثقيف المواطن بحقوقه وواجباته، وتعليم المسؤولية الجماعية، وبناء وعي بالآليات الديمقراطية ومؤسسات الدولة.

من هذا المنطلق، لن يصبح المجتمع المدني مجرد مراقب أو محتج، بل عامل أساسي في تثبيت قواعد الحكم الديمقراطي، ووسيلة لإعادة توازن العلاقة بين الدولة والمواطن، وتحقيق المشاركة الفعلية في إدارة الشأن العام.

ومن خلال الرؤية العلمية للتحليل، يظهر أن الفشل الجزئي الذي شهدته التجربة العراقية لا يعود إلى ضعف القوانين أو نقص الهياكل الإدارية فحسب، بل إلى غياب منظومة متكاملة للثقافة السياسية والمواطنة الفاعلة. وبمعنى آخر، إن

أي محاولة لتعزيز الديمقراطية بدون بناء هذه الثقافة ستظل معرضة للفشل، إذ تتوقف القدرة على حماية حقوق المواطنين ومؤسسات الدولة على وعي مجتمعي متقدم وفاعلية مؤسساتية مستقلة.

وعلى المستوى الإقليمي، توفر التجربة العر اقية دروسًا أساسية للدول التي تسعى إلى الانتقال الديمقراطي، إذ تؤكد أن غياب الثقافة السياسية وغياب المشاركة الفاعلة يجعل أي مشروع ديمقراطي هشًا أمام الانقسامات المجتمعية والتدخلات الخارجية، بينما يشكل تطوير وعي المواطنين وبناء مؤسسات مستقلة شرطًا أساسيًا لتحويل الديمقراطية من مفهوم شكلي إلى ممارسة مستدامة.

ختامًا، يمكن النظر إلى العراق بعد 2003 كنموذج عملي حي لدراسة العلاقة بين الديمقراطية والثقافة السياسية، فهو يبرز أن الانتقال الديمقراطي عملية متشابكة ومعقدة تحتاج إلى توازن بين المؤسسات، والمجتمع المدني، والمواطنة الفاعلة. وتجربة العراق تثبت أن نجاح الديمقراطية ليس مرتبطًا فقط بالإطار القانوني أو بالانتخابات، بل يعتمد على قدرة المجتمع على ممارسة الحقوق والمساءلة، وبناء ثقافة سياسية تضمن الاستدامة، وتحمي الدولة من الانحرافات الداخلية والخارجية، وتحوّل الأمل الديمقراطي إلى و اقع ملموس ومستقر.

التوصيات

تشير تجربة العراق الديمقراطية بعد عام 2003 إلى أن التحديات البنيوية والسياسية تتطلب وضع مجموعة من الإجراءات العملية التي تعيد بناء الثقة بين المواطن والدولة، وتضمن استدامة الديمقراطية بشكل فعّال.

أولاً - ينبغي تطوير الإطار القانوني للمؤسسات الحكومية بشكل يضمن استقلاليتها ويعزز من كفاءتها، وذلك من خلال تعديل القوانين المتعلقة بالإدارة العامة، وتطبيق نظم رقابية فعّالة، وإنشاء هيئات مستقلة لمكافحة الفساد المالي والإداري. ويجب أن تكون هذه الأجهزة قادرة على العمل دون تدخلات سياسية، بما يعزز من مصداقية الدولة ويؤسس لممارسة شفافة للسلطة.

ثانيًا - يستدعي إصلاح النظام السياسي معالجة آثار المحاصصة الطائفية والإثنية على توزيع السلطة، بحيث يتم تمكين المؤسسات المنتخبة من ممارسة صلاحياتها بعيدًا عن التداخلات الحزبية، وتشجيع الشفافية في القرارات السياسية. ويشمل ذلك تعزيز دور البرلمان والجهات الرقابية والمجتمع المدني في متابعة تنفيذ السياسات، وتقديم مقترحات إصلاحية تعتمد على الاحتياجات الفعلية للمواطنين.

ثالثًا - على صعيد المجتمع المدني، ينبغي توفير الدعم المؤسسي والمالي للمنظمات الفاعلة التي تعمل على تعزيز المشاركة المجتمعية والمساءلة، مع وضع معايير واضحة لضمان استقلالية هذه المنظمات عن النفوذ الحزبي أو التمويل الخارجي. كما يجب تطوير برامج تدريبية للقادة المدنيين والشباب، لتعزيز مهاراتهم في التخطيط والتنفيذ والمراقبة المجتمعية، ما يجعلهم قادرين على الإسهام الفاعل في بناء الدولة.

رابعًا - في المجال الاجتماعي والثقافي، يتعين العمل على غرس قيم المواطنة والمشاركة الفاعلة منذ مراحل التعليم المبكرة، مع تطوير مناهج تعليمية تركز على حقوق الإنسان، وحكم القانون، والتعايش الاجتماعي، والوعي بالمسؤوليات المدنية. ويجب أن يلعب الإعلام دورًا تكميليًا، من خلال نشر ثقافة الديمقراطية والمواطنة، والحد من خطاب الانقسام الطائفي والمذهبي، ما يخلق قاعدة مجتمعية واعية قادرة على دعم الإصلاح السياسي.

خامسًا - على صعيد العدالة الاجتماعية والاقتصادية، من الضروري وضع سياسات عادلة لتوزيع الموارد والخدمات، تقضي على المحسوبية والطبقية، وتضمن تكافؤ الفرص لكل المواطنين، ما يعزز شعور الفرد بامتلاكه الحق في المشاركة والإسهام في صنع القرار. ويعد هذا البُعد حاسمًا لتعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي، إذ يرتبط مباشرة بقدرة الدولة على كسب ثقة المواطنين وإشراكهم في الحياة العامة.

إن تبني هذه التوصيات بشكل متكامل يمثل خطوة عملية نحو إصلاح الديمقراطية العراقية، ويشكل إطارًا يمكن من خلاله للسلطة والمؤسسات والمجتمع المدني والمواطنين العمل بشكل متوازي لتحقيق أهداف الديمقراطية المستدامة، بعيدًا عن المحاصصة السياسية والفساد، وبما يعيد بناء العلاقة بين الدولة والمواطن على أساس من الشفافية والكفاءة والمواطنة الفاعلة.

الاستنتاجات

1. الديمقراطية نتاج تاريخي طويل:

من دراسة التطور التاريخي للديمقراطية يتضح أن هذا النظام السياسي لم يظهر فجأة، بل هو نتاج تجارب متراكمة عبر العصور، إذ أثرت الظروف الاجتماعية والسياسية المختلفة على شكله وممارساته، مما يجعل فهم الجذور التاريخية أساسًا لفهم الواقع الحالي للديمقراطية.

2. العلاقة بين الديمقراطية والدين:

يتضح أن الدين يمكن أن يكون عنصر دعم أو تحدٍ للديمقراطية حسب السياق، فالقراءة التاريخية والمعاصرة تظهر أن التوازن بين القيم الدينية والمبادئ الديمقراطية ضروري لاستقرار النظام السياسي.

3. تعدد أشكال الديمقراطية:

هناك أنواع مختلفة من الديمقراطية، ولكل نوع خصائصه وممارساته، وتجربة العراق بعد 2003 توضح أن التطبيق العملي قد يواجه تحديات كبيرة نتيجة الظروف المحلية والسياسية.

4. الدروس من التجارب العالمية:

دراسة التجارب الديمقراطية في دول مختلفة تظهر أن النتائج تتفاوت بحسب السياق التاريخي والثقافي، مما يؤكد أن الديمقراطية ليست نموذجًا واحدًا يصلح لكل الدول.

5. الجذور الفكرية الغربية:

الفكر الديمقراطي الغربي له جذور عميقة تمتد إلى العصور القديمة، ويعكس تطور المدارس الفكرية الغربية تنوع النظريات حول الحكم الشعبي، ما يسهم في

فهم اختلاف تطبيقات الديمقراطية اليوم.

6. الصراع بين النظرية والتطبيق:

التطبيق العملي للديمقراطية غالبًا ما يصطدم بالمثالية النظرية، ويظهر الصراع بين الطموحات النظرية والتحديات الواقعية، وهو ما يبرز الحاجة إلى مرونة في التكيف مع الظروف العملية.

7. التحول الديمقراطي في العراق بعد 2003:

فتح انهيار النظام السابق بابًا للتحول الديمقراطي، لكنه جاء مصحوبًا بتحديات كبيرة، إذ مثل الدستور الجديد خطوة مهمة، لكنه تعرض لضغوط سياسية، فيما كانت الانتخابات الأولى لحظة أمل للشعب العراقي.

8. التحديات الأمنية والاجتماعية:

واجه العراق بعد التحول الديمقراطي، تحديات مستمرة تتعلق بالأمن والاستقرار الاجتماعي، مما أثر على قدرة الدولة على بناء نظام ديمقراطي مستقر وفعال.

9. المحاصصة الطائفية والإثنية:

تُعد المحاصصة الطائفية والإثنية إحدى أبرز المعضلات أمام استقرار الديمقراطية في العراق، إذ تؤثر على تشكيل الحكومات وتوزيع السلطات، مما يزيد من صعوبة تطبيق العدالة والمساواة.

10. التدخلات الخارجية والفساد:

تلعب التدخلات الخارجية والفساد الإداري والمالي دورًا كبيرًا في زعزعة ثقة الشعب بالنظام الديمقراطي، وتضعف مؤسسات الدولة، مما يزيد من تعقيد المشهد السياسي والاجتماعي.

11. دور المجتمع المدني:

المجتمع المدني بعد 2003 شهد مرحلة من المشاركة والتهميش، ولاحقًا ظهرت أزمات مرتبطة بالفساد والمحاصصة، لكن الحركات الاحتجاجية أظهرت وعي المواطنين ومطالبتهم بالإصلاح، مع استمرار التحديات في العلاقة بين المجتمع المدني والدولة بعد 2018.

12. مراجعة تجربة عقدين من الزمن:

تقييم التجربة الديمقراطية خلال عقدين يظهر الحاجة إلى مراجعة نقدية، لفهم النجاحات والإخفاقات، وتحديد المسارات الممكنة سواء للإصلاح التدريجي أو للتغيير الجذري.

13. أهمية الثقافة السياسية والمواطنة الفاعلة:

ترسيخ الديمقراطية يعتمد بشكل أساسي على الثقافة السياسية والمواطنة الفاعلة، إذ يمكن للمواطنين الملمين بحقوقهم وواجباتهم أن يكونوا أساسًا لبناء دولة مستقرة وديمقراطية مستدامة.

الخاتمــة

يبدأ هذا الكتاب برحلة شاملة عبر تاريخ الديمقراطية، للتوضيح أنها ليست مجرد مفهوم سياسي حديث، بل هي نتاج تراكم طويل من التجارب الإنسانية عبر العصور. فقد ظهرت أولى أشكال المشاركة الشعبية في المدن اليونانية القديمة، إذ كان المواطنون يجتمعون لمناقشة شؤون الدولة واتخاذ القرارات المهمة، مما شكّل تجربة مبكرة في الحكم الجماعي. ومع تطور العصور، شهدت أوروبا في العصور الوسطى ولادة أولى المجامع والبرلمانات التي ساعدت على تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وقدمت نموذجًا للتفاعل بين الفرد والدولة. هذه التجارب التاريخية، رغم محدوديتها، وضعت الأسس لفهم الديمقراطية الحديثة التي لا تقتصر على النصوص الدستورية فقط، بل تشمل ممارسة المشاركة الشعبية وإدارة الاختلاف والتعددية في المجتمع.

ويستعرض الكتاب العلاقة بين الديمقراطية والدين، موضحًا أن الدين لعب أدوارًا متعددة عبر التاريخ. ففي بعض المجتمعات، أسهم الدين في تعزيز العدالة الاجتماعية وتقديم نموذج للقيم الأخلاقية المرتبطة بالحكم الرشيد، كما في تجارب أوروبا الغربية التي ارتبطت الليبرالية بالدين المسيحي، بينما شكل الدين في بعض السياقات عقبة أمام تطبيق الديمقراطية، كما حدث في بعض الدول التي حاولت فرض الشريعة بشكل صارم على النظام السياسي. ومن هنا يبرز أن التوازن بين القيم الدينية والمبادئ الديمقراطية يمثل أحد أعمدة استقرار النظام السياسي، ويضمن تقبل المواطنين للنظام ومشاركته الفعالة في العملية السياسية.

كما يوضح الكتاب تعدد أشكال الديمقراطية، بدءًا من الديمقراطية المباشرة التي تشجع المواطنين على المشاركة المباشرة في اتخاذ القرارات، مرورًا

بالديمقراطية التمثيلية التي تعتمد على انتخاب ممثلين للشعب، وصولًا إلى النظم الهجينة التي تجمع بين الشكلين. وتجربة العراق بعد عام 2003 تعكس التحديات الحقيقية التي قد تواجه أي دولة عند محاولة تطبيق هذه المبادئ، خاصة في بيئة معقدة سياسيًا واجتماعيًا، إذ تتشابك القيم المحلية مع إرث الصراعات الطائفية والإثنية، ويصبح التكيف بين المبادئ النظرية والواقع العملي ضرورة أساسية لضمان نجاح التجربة الديمقراطية.

ويستند الكتاب أيضًا إلى دراسة التجارب الديمقراطية العالمية، موضحًا كيف تختلف نتائج الديمقراطية بحسب السياق التاريخي والثقافي لكل دولة. فعلى سبيل المثال، نالت دول الشمال الأوروبي استقرارًا ديمقراطيًا بفضل مؤسسات قوية وثقافة سياسية متجذرة، بينما عانت بعض الدول في الشرق الأوسط من تقلبات سياسية متكررة نتيجة الصراعات الداخلية والتدخلات الخارجية، ما يؤكد أن الديمقراطية ليست نموذجًا موحدًا يصلح لجميع المجتمعات، بل هي عملية تتكيف مع الظروف المحلية وتستلزم مرونة في التطبيق.

في الفصل المخصص للفكر الديمقراطي الغربي، يعرض الكتاب تطور هذا الفكر من الجذور القديمة إلى المدارس الفكرية الحديثة، موضحًا جهود فلاسفة مثل أفلاطون وأرسطو في تحليل طبيعة الحكم العادل، وصولًا إلى الفكر الليبرالي والاشتراكي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وتكشف هذه الدراسات عن صراع مستمر بين المثاليات النظرية والتحديات الواقعية عند تطبيق الديمقراطية، ما يوضح أن أي نظام ديمقراطي يحتاج إلى مرونة واستيعاب للظروف الواقعية، دون التنازل عن المبادئ الأساسية للعدالة والتمثيل الشعبي.

أما التحول الديمقراطي في العراق بعد عام 2003، فيعرض الكتاب كيفية استغلال انهيار النظام السابق كفرصة لإعادة بناء الدولة على أسس ديمقراطية.

وقد شمل ذلك وضع دستور جديد حاول تحقيق توازن بين الطموحات الشعبية والضغوط السياسية المتنوعة، وإجراء انتخابات حرة مثلت لحظة أمل للشعب العراقي في ممارسة حقوقه. إلا أن التحديات الأمنية والاجتماعية، بما فيها الإرهاب والصراعات الطائفية والفقر وضعف المؤسسات، شكلت عقبات كبيرة أمام بناء نظام ديمقراطي مستقر وفعّال، ما يؤكد أن الديمقراطية ليست مجرد إجراء انتخابات، بل عملية شاملة تتطلب استقرارًا سياسيًا واجتماعيًا ومؤسسات قوية.

ويخصص الكتاب اهتمامًا بالمعضلات البنيوية التي تواجه الديمقراطية، مثل المحاصصة الطائفية والإثنية التي تؤثر على توزيع السلطات وتشكيل الحكومات، والتدخلات الخارجية التي تحد من استقلال القرار الوطني، والفساد الإداري والمالي الذي يقوض ثقة المواطنين في المؤسسات. وتوضح هذه التحديات أن بناء الديمقراطية يتطلب جهودًا مستمرة لإصلاح المؤسسات، وتعزيز الشفافية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، حتى يتمكن النظام من التكيف مع التغيرات الداخلية والخارجية.

ويبرز الكتاب أيضًا دور المجتمع المدني كعنصر حيوي في دعم الديمقراطية واستدامتها. فالمشاركة الفعالة للمواطنين تشكل حجر الزاوية لتعزيز الحكم العادل، وتجربة العراق بعد 2003 تظهر حالة متباينة من المشاركة، بين التهميش والاحتجاج والحوار البنّاء، وبين الشراكة والاحتكاك مع الدولة. هذا التفاعل المتنوع يوضح أن المجتمع المدني يشكل أداة مهمة لتحقيق التوازن بين السلطة والمواطنين، ودعم الإصلاح السياسي والاجتماعي، كما يتيح للمواطنين التعبير عن آرائهم والإسهام في صياغة المستقبل السياسي للبلاد.

ويستعرض الكتاب الرؤية المستقبلية للعراق والديمقراطية في المنطقة، من خلال مراجعة نقدية لعقدين من التجربة الديمقراطية، وتحليل إمكانيات

الإصلاح التدريجي أو التغيير الجذري. ويؤكد على أن الثقافة السياسية والمواطنة الفاعلة تمثل حجر الأساس لترسيخ الديمقراطية واستدامة الاستقرار السياسي والاجتماعي، إذ يصبح وعي المواطنين بحقوقهم وواجباتهم جزءًا لا يتجزأ من العملية الديمقراطية، ويضمن مشاركتهم الفعالة في صنع القرار، ويعزز من مرونة النظام في مواجهة التحديات المستقبلية.

وفي ختام الكتاب، يوضح بجلاء أن الديمقراطية ليست هدفًا ثابتًا يتحقق مرة واحدة، بل هي رحلة مستمرة تتطلب تفاعلًا دائمًا بين النظرية والتطبيق، بين الطموحات والممارسات الواقعية، وبين الدولة والمجتمع المدني. وكل مجتمع يحتاج إلى التكيف مع ظروفه المتغيرة، وحماية حقوق مواطنيه، وضمان المشاركة العادلة في صنع القرار. ومن هذا المنطلق، تصبح الديمقراطية عملية حية ومتطورة، تمتد عبر الزمن كرحلة مستمرة نحو العدالة والمساواة والاستقرار السياسي والاجتماعي. ومن خلال هذه الدراسة الشاملة، يظهر أن بناء الديمقراطية واستدامتها يعتمد على مشاركة المواطنين، وقوة المؤسسات، ومرونة النظام السياسي، ما يجعل الديمقراطية رحلة مستمرة تتجدد مع كل جيل من المواطنين والمؤسسات، وتظل هدفًا يسعى إليه كل مجتمع في سعيه نحو التقدم والعدالة.

المصادر والمراجع

المراجع العربية

- الجامعة المستنصرية، "محاضرات في تاريخ الفكر السياسي القديم"، بغداد، 2025.
- طبيب، كنزة، "أفلاطون والديمقراطية"، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، الجزائر، المجلد 11، العدد 2، 2023.
- الموسى العلياوي، ثامر ياسر جبر، وماهر عباس مهدي، "نظرية السلطة الديمقراطية عند المعلم الأول أرسطو"، مجلة القانون والعلوم البينية، المجلد 4، العدد 1، 2025.
- العسكري، سليمان إبراهيم، "الديمقراطية ومجتمعاتنا العربية"، مجلة العربي، الكويت.
- أحمد يوسف أحمد، "الديمقراطية في العالم الثالث: التجربة الهندية نموذجًا"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 137، 1999.
- عبدالإله بلقزيز، "الموجة الثالثة للديمقراطية وإشكالية الانتقال السياسي"، المركز العربي للأبحاث، الدوحة، 2012.
- موقع الجزيرة، "الدولة التسلطية: رحلة الأنظمة العربية من الدستورية الهشة إلى القمع العنيف"، 2021.
- مجلة العربي، "الديمقراطية العربية المغدورة"، الكويت، 2012.
- العسكري، زينب، "تاريخ الديمقراطية"، مجلة منيرفا، المجلد 4، العدد 1، 2018.
- مجلة العربي، "أزمة الديمقراطية الغربية وصعود الشعبويات"، العدد 671، 2020
- أرسطو، السياسة، 1982.
- أفلاطون، الجمهورية، 1969.
- كونستانتينوس، تاريخ الديمقراطية في اليونان، 1990.
- هورست، الفكر السياسي الروماني، 1985.
- لوك، جون، رسائل حول الحكومة المدنية، 1690.
- روسو، جان جاك، العقد الاجتماعي، 1762.
- مونتسكيو، شارل دي، روح القوانين، 1748.
- توينبي، أرنست، تاريخ الغرب، 1974.

- دال، روبرت، الديمقراطية والسلطة، 1998.
- عبد الرحمن، الديمقراطية الليبرالية في العصر الحديث، 2010
- مونتسكيو، شارل دي، روح القو انين، 1748.
- هوبز، توماس، ليفياثان، 1651.
- ماركس، كارل، رأس المال، 1867.
- هوكهايمر، ماكس وآدورنو، ثيودور، نقد العقل البرجوازي، 1944
- عبد الجبار، فالح. (2009). العراق: الدولة والمجتمع المدني. بيروت: المركز العربي.
- الوردي، علي. (2006). لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث. بغداد: دار الوراق.
- تقارير وأرشيف حول تفجير مرقد الإمامين/العتبتين في سامراء (22 شباط 2006) وتأثيره الطائفي.
- تقارير وتحليلات عن صعود وإعلان «الدولة الإسلامية» وسيطرة داعش على الموصل (يونيو 2014) ومسار السقوط والاقتلاع لاحقًا.
- تقارير أممية ورصدية حول النازحين وتأثير العمليات العسكرية على المدنيين والبنى التحتية.
- الحسن، ناظم. تجربة المجتمع المدني بعد 2003. بغداد: المركز العراقي للدراسات، 2012.
- الحسن، ناظم. تجربة المجتمع المدني بعد 2003. بغداد: المركز العراقي للدراسات، 2018.
- الحسن، ناظم. تجربة المجتمع المدني بعد 2003. بغداد: المركز العراقي للدراسات، 2019.
- الحسن، ناظم. تجربة المجتمع المدني بعد 2003. بغداد: المركز العراقي للدراسات، 2021.
- الحسن، ناظم. تحولات المجتمع العراقي بعد 2003. بغداد: المركز العراقي للدراسات، 2018.
- عبيد، كريم. المنظمات غير الحكومية والتنمية في العراق. بغداد: دار المدى، 2015.
- الشمري، فؤاد. الديمقراطية والمجتمع المدني في العراق. بغداد: دار الشؤون الثقافية، 2010.
- الشمري، فؤاد. الديمقراطية والمجتمع المدني في العراق. بغداد: دار الشؤون الثقافية، 2013.
- الشمري، فؤاد. الديمقراطية في العراق: الو اقع والإشكالات. بغداد: دار الشؤون الثقافية، 2015.
- الشمري، فؤاد. الديمقراطية والمجتمع المدني في العراق. بغداد: دار الشؤون الثقافية، 2018.
- الشمري، فؤاد. الديمقراطية والمجتمع المدني في العراق. بغداد: دار الشؤون الثقافية، 2020.
- المهدي، حسين. الحراك المدني العراقي بعد عام 2003. بغداد: دار المثقف العربي، 2014
- المهدي، حسين. الحراك المدني العراقي بعد عام 2003. بغداد: دار المثقف العربي، 2020.

- المهدي، حسين. الحراك المدني العراقي بعد عام 2003. بغداد: دار المثقف العربي، 2021.
- المهدي، حسين. الحراك المدني العراقي بعد عام 2003. بغداد: دار المثقف العربي، 2022
- الحميدي، عبد الرحمن. الفساد والمجتمع المدني في العراق. بغداد: دار المدى، 2017.
- الحميدي، عبد الرحمن. الفساد والمجتمع المدني في العراق. بغداد: دار المدى، 2020.
- الجعفري، علي. المجتمع المدني بين الأمل والخذلان. بغداد: دار الفرقان، 2016.
- الجميلي، محمد. المجتمع المدني والسياسة في العراق. بغداد: دار الر افدين، 2008.
- الجميلي، محمد. المجتمع المدني والسياسة في العراق. بغداد: دار الر افدين، 2019.
- الجميلي، محمد. المجتمع المدني والدولة في العراق: واقع وآفاق . بغداد: دار الر افدين، 2020.
- السعدي، علي. السلطة والمجتمع المدني في العراق الحديث. بغداد: دار الفرقان، 2005.
- الزبيدي، ماجد. الحركات الاحتجاجية في العراق: من 2011 إلى 2019. بيروت: دار المدى، 2021.
- العلي، كاظم. المحاصصة والعملية السياسية في العراق. بغداد: دار الحكمة، 2017.
- رندولف، شارلز. العراق بعد الغزو: دراسة في التحول السياسي. ترجمة مركز البحوث العراقية، 2012
- حداد، فنار. الطائفية في العراق: رؤى متناقضة للوحدة. أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، 2014.
- بشار، علي. إشكاليات الإصلاح السياسي في العراق. بغداد: المركز العراقي للدراسات الاستر اتيجية، 2018.

المراجع الاجنبية

Dahl, R. (1971). Polyarchy: Participation and Opposition. Yale University Press

Schumpeter, J. (1942). Capitalism, Socialism and Democracy. Harper & Brothers

Dodge, T. (2005). Inventing Iraq: The Failure of Nation Building and a History Denied. Columbia University Press

Tripp, C. (2007). A History of Iraq. Cambridge University Press

Huntington, S. (1991). The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth

Century. University of Oklahoma Press

Al-Ali, Z. (2014). The Struggle for Iraq's Future: How Corruption, Incompetence and Sectarianism Have Undermined Democracy. Yale University Press

Cartledge, P. (2009). Ancient Greece: A History in Eleven Cities. Oxford University Press

Tocqueville, A. de (1835). Democracy in America. University of Chicago Press

Locke, J. (1689). A Letter Concerning Toleration

Huntington, S. (1996). The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order. Simon & Schuster

Kepel, G. (2002). Jihad: The Trail of Political Islam. Harvard University Press

Wald, K. D., & Calhoun-Brown, A. (2003). Religion and Politics in the United States. Rowman & Littlefield

Niebuhr, R. (1949). The Responsible Self. Harper & Brothers

Democracy's Third Wave" - Samuel P. Huntington" (تعريف موجة الانتقال الكبرى وما رافقها من انعكاسات وأخطار الانعكاس)

تقارير V-Dem وFreedom House - تُظهر تراجعاً عاماً في مؤشرات الحرية والديمقراطية في السنوات الأخيرة، ما يؤكد أن التوطيد ليس أمراً تلقائياً حتى بعد إدخال انتخابات ومؤسسات شكلية.

تقارير عن العراق (CPA، الدستور، تقارير حقوق الإنسان، وملف الاحتجاجات): توثيق لتعقيدات الفترة الانتقالية وما تلاها.

Huntington, S. P., "Democracy's Third Wave", Journal of Democracy, 1991

V-Dem Institute, Democracy Reports / Democracy Report 2025

Freedom House, Freedom in the World (2024–2025 reports)Coalition Provisional Authority (CPA) documentation and chronology

Constitution of the Republic of Iraq (2005), text and Constitute Project

International Crisis Group - تقارير عن احتجاجات تشرين وتأثيرها السياسي.

U.S. Embassy / Human Rights reports on Iraq (مثال: تقرير حقوق الإنسان 2023).

تقارير صحفية دولية (Reuters) حول قرار إنهاء مهمة UNAMI وبعض التطورات الدبلوماسية.

Shugart, M. S., & Carey, J. M. (1992). Presidents and Assemblies: Constitutional Design and Electoral Dynamics. Cambridge University Press

Tripp, C. (2007). A History of Iraq (3rd ed.). Cambridge: Cambridge University Press

Dawisha, A. (2009). Iraq: A Political History from Independence to Occupation. Princeton: Princeton University Press

Diamond, L. (2005). Squandered Victory: The American Occupation and the Bungled Effort to Bring Democracy to Iraq. New York: Times Books

United Nations Development Programme (UNDP). (2004). Arab Human Development Report. New York: UNDP

Abdul-Jabbar, F. (2009). Iraq: State and Civil Society. Beirut: Arab Center

Coalition Provisional Authority, Order Number 2: Dissolution of Entities (23 (May 2003

Coalition Provisional Authority, Order Number 1: De-Ba'athification (16 May (2003

".Pfiffner, J. P. "US Blunders in Iraq: De-Baathification and Disbanding the Army (تحليل نقدي لآثار القرارات على الأمن والاستقرار)

Al-Ali, Z. (2007). The Future of Iraq: Dictatorship, Democracy, or Division? London: Palgrave Macmillan

Heinrich, M. (2011). Corruption and State-Building in Post-Conflict Iraq. Middle East Journal, 65(1), 132–148

Kadhim, A. (2015). Iraq's Post-2003 Governance Challenges. Baghdad: Center for Strategic Studies

Makiya, K. (2013). Republic of Fear and Corruption in Iraq. New York: Pantheon Books

Transparency International. (2010). Global Corruption Report: Iraq. Berlin: Transparency International

Dawisha, A. (2009). Iraq: A Political History from Independence to Occupation. Princeton: Princeton University Press

Dahl, R. (1998). On Democracy. Yale University Press

Carothers, T. (2002). The End of the Transition Paradigm. Journal of Democracy, 13(1), 5–21

Almond, Gabriel & Verba, Sidney. The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations. Princeton: Princeton University Press, 1963

Dahl, Robert. On Democracy. New Haven: Yale University Press, 1998

Putnam, Robert. Making Democracy Work: Civic Traditions in Modern Italy. .Princeton: Princeton University Press, 1993

Habermas, Jürgen. Between Facts and Norms: Contributions to a Discourse Theory of Law and Democr

Dodge, Toby. Iraq: From War to a New Authoritarianism. London: Routledge, 2013

Haddad, Fanar. Sectarianism in Iraq: Antagonistic Visions of Unity. Oxford: Oxford University Press, 2014Brownlee, Jason. Democracy Prevention: The Politics of the U.S.-Egyptian Alliance. Cambridge University Press, 2012. (للاستئناس في المقارنة مع إصلاح تدريجي فاشل)

Camau, Michel & Geisser, Vincent. Le syndrome autoritaire en Méditerranée arabe. Paris: Presses de Sciences Po, 2003. (عن التغييروالإصلاح في تونس)

Traboulsi, Fawwaz. A History of Modern Lebanon. London: Pluto Press, 2012

Cavatorta, Francesco. The Arab Uprisings: A Political Economy of the Middle East. London: Routledge, 2015Hibou, Béatrice. La force de l'obéissance: Économie politique de la répression en Tunisie. Paris: La Découverte, 2006